مدخل منهاجي لدراسة التطور
في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي

مشكلات وضوابط التعامل
مع التاريخ الإسلامي

مشروع العلاقات الدولية في الإسلام
الجزء السابع

نادية مصطفى

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
القاهرة
1417هـ- 1996م

المحتويات

المقدمة **7**

الفصـل الأول: مشـكلات الإطـار النظـري: تحديـد الهـدف مـن توظيـف التاريخ **11**

الإسلامي وأسلوبه في التحليل السياسي الدولي

المبحث الأول: العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي **14**

المبحـث الثـاني: أبعـاد توظيـف التـاريخ الإسـلامي فـي دراسـة العلاقـات الدولية **28**

المبحث الثالث: إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف **39**

الفصل الثاني: مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي:

مشكلات التعامل معها، وصياغة الإطار النظري النظمي للتحليل **45**

المبحث الأول: مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي: خصائصها، وأبعاد تقويمها **48**

المبحـث الثـاني: الإطـار النظـري المقتـرح للتحليـل النظمـي: مشـكلات الصياغة، وإشكالية التحليل، وضوابط التفسير **75**

المراجع: **105**

المقدمة

ما العلاقة بين دراسة التاريخ ودراسة العلاقات الدولية كظاهرة متميزة في نطاق نظام دراسي مستقل وليس في نطاق علوم أخرى (التاريخ، القانون، الفلسفة،...)؟ وهل تساهم دراسة التاريخ الإسلامي في تطوير وبلورة منظور إسلامي للعلاقات الدولية، وكيف يتم ذلك، وما الجديد الذي يستطيع متخصص العلوم السياسية الإسلامي أن يبرزه أو يستخلصه وبخاصة من هذا التاريخ؟ وما هي المشكلات التي تواجهه؟ وعلى ضوء نتائج جهود الجماعة البحثية في محاولة للإجابة عن هذين السؤالين: يمكن القول إن هدف هذا الجزء من المشروع من وراء التعامل والاهتمام بالتاريخ الإسلامي إنما هو هدف مركب، فهناك هدف محوري ثابت تكمن في خلفيته أهداف أخرى مكملة غير مباشرة.

والهدف المحوري هو: تحديد وضع الدولة الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في فترات متتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي على نحو يوضح صعود وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد التي حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التي كانت وراءها ما يتصل بالتحديات والعلاقات مع الأطراف غير الإسلامية. ويرتبط بهذا الهدف المحوري هدف مكمل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية: التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة غير الإسلامية، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المختلفة، عوامل صعود وهبوط وسقوط الدول الإسلامية الكبرى. وتنبثق هذه المحاور عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة: وهما التطور في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين بعيدًا عن مفهوم الجهاد، انتشار نموذج الدول القومية في ظل شحوب فكرة الأمة وأمام ضغوط التعددية السياسية.

وتعني هذه الأهداف أن الجماعة البحثية قد اخترت توظيف المادة التاريخية في نطاق إسهامات الدراسات النظمية للعلاقات الدولية أي مستوى دراسة النظم الدولية، وهذا يعني بدوره الاهتمام، عند قراءة وتحليل التاريخ الإسلامي (في بعده الدولي)، بالكليات وليس الجزئيات، بالأنماط التاريخية وليس بالأحداث المفردة، بالتحولات الكبرى وليس بوقائع محددة، ولكن مع التركيز في نفس الوقت على قضايا وموضوعات هامة المدلول بالنسبة للعوامل السياسية والاجتماعية التي أبرزت التحدي الخارجي للدولة الإسلامية في كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي، ومن ثم مارست تأثيرها على مسار وتطور النظام الدولي الإسلامي والنظام العالم برمته.

بعبارة أخرى تهدف الدراسة لأبعد مما يذهب إليه المؤرخ، فنحن نقترب مما قدمه لنا بأطر نظرية تختلف عن أطره التقليدية حتى نتخطى أسلوب الكتابة في تاريخ سلوك الفاعلين كل على انفراد ونصل إلى إطار كلي واضح يساعد على مناقشة الافتراضات وتحديد وتفسير أنماط

التفاعلات الدولية وتطورها عبر مراحل الصدام القتالي والتعامل السلمي بين المسلمين وغيرهم في سعيهم نحو القوة والهيمنة.

وإذا كان هذا الهدف يملأ فحوة هامة في أدبيات التطور التاريخي للنظم الدولية والتي لم تتطرق –في نطاق المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية[1]– إلى الخبرة والممارسات الدولية في التاريخ الإسلامي، فإنه أيضًا يساهم في ملء فراغ آخر في أدبيات إسلامية وغير إسلامية تهتم بالعلاقات الدولية أو تهتم بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة.

هذا ولقد تم التوصل إلى التحديد النهائي لهذا الهدف المحوري والأهداف المكلمة له والمنبثقة عنه (والتي سترد الإشارة إليها تفصيلاً لاحقًا)[2]، كذلك تم صياغة وتنفيذ العملية البحثية التي توصل إلى تحقيق هذا الهدف عبر خطوات منهاجية (إجرائية ومضمونية) متتالية، ولقد انتشرت هذه الخطوات خلال مستويات عدة من العملية البحثية (على نحو تأكد معه أن حلقات المنهاجية تحكم بعضها البعض مع استمرار عملية توثيق وجمع المادة العلمية وتحليلها).

وهذه المستويات بدأت من مستوى الإعداد الأولى للمشروع في مجمله، إلى مستوى إعداد التصور النظري عن أهداف وكيفية الاقتراب من مصادر المادة العلمية المختلفة التي تقع في نطاق دراسة العلاقة بين التاريخ والسياسة، وبين العلاقات الدولية والتاريخ، التاريخ الإسلامي. ثم انتقلت إلى مستوى خبرة جميع هذه المادة من مصادرها الأولية والثانوية العربية ثم الأجنبية، ثم مستوى القراءة الشاملة لهذه المادة والتحليل المقارن النقدي لمضمون بعض أهم الأدبيات المعنية، وأخيرًا هناك مستوى الصياغة لمتن هذا الجزء من المشروع والذي تقدمه الأبواب الخمسة التالية لهذا الجزء المنهاجي.

وهكذا يمكن القول إن هذا الباب تمهيدي إنما يطرح خبرة تحديد الإطار النظري لهذا الجزء من المشروع، والافتراضات الأساسية التي سينطلق منها التحليل، مشكلات مصادر المادة العلمية التي يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع التاريخ الإسلامي، وعند محاولة توظيفه لتطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية.

وينقسم هذا التمهيد إلى فصلين: يتعلق أولهما بمشكلات تحديد الإطار النظري لهذا الجزء من المشروع، أي تحديد الهدف منه والسبيل لتوظيف التاريخ في التحليل السياسي الدولي. ويقوم هذا

---

(1) د.ودودة بدران: دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية من المشروع.

(2) انظر المبحث الثاني من الفصل الثاني، وتجدر الإشارة مسبقًا إلى أن عناصر كل مجموعة من الأدبيات تعد نماذجًا ممثلة لتيارات أو توجهات معينة وليست المعبر الوحيد عنها، فإنه في عملية التخطيط والإعداد لهذا الجزء من المشروع تم توثيق قوائم ممتدة من الأدبيات ولكن لا يمكن بالطبع الإدعاء أنها تمثل حصرًا كاملاً لما يقع في نطاق دائرة موضوع الدراسة، كما أنه تم الرجوع إلى بعض وليس كل ما ورد في هذه القوائم لاعتبارات عملية عديدة منها أن الغرض الأساسي في هذا الجزء ليس عرضًا مقارنًا للأدبيات.

الفصل على العرض المقارن بين عدة مجموعات من الأدبيات، وهي وإن اختلفت من أبعاد عدة إلا أن القاسم المشترك بينها هو أن التاريخ مجال حيوي لاهتمامها. ويبرز على ضوء التحليل في هذا الفصل دوافع ومبررات تحديد الهدف المحوري، كما يتضح ما سيمثله هذا الهدف من إضافة في مجال الدراسة العلمية النظمية للعلاقات الدولية ولكن من منظور إسلامي.

أما الفصل الثاني فيتصل بمشكلات مصادر مادة التاريخ الإسلامي ومشكلات صياغة إطار تحليلها وتوظيفها، ويقوم هذا الفصل على عرض المشكلات الإجرائية والمضمونية التي يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع المصادر الأولية والثانوية في التاريخ الإسلامي، كما يبين هذا الفصل كيفية التعامل مع هذه المشكلات في نطاق استخدام وتطبيق الأبعاد النظرية النظمية لدراسة العلاقات الدولية لصياغة إطار التحليل في الأبواب التطبيقية التالية. كمال بين هذا الفصل أيضًا أبعاد الأهداف المكملة للهدف المحوري في هذا الباب والتي ما كانت لتتضح إلا في هذا الموضع أي في نهاية الفصل الثاني.

وقبل الانتقال إلى هذين الفصلين يجدر الإشارة إلى ما يلي:

إن محتوى هذا الجزء –والذي يعكس خبرة جماعة بحثية من دارسي العلوم السياسية– إنما يعترف بقوة وحيوية وضرورة اهتمام الأساتذة المتخصصين في التاريخ الإسلامي والمؤرخين المعاصرين من ناحية، وأساتذة ومتخصصي العلوم الاجتماعية التي تمتد اهتماماتهم نحو التاريخ الإسلامي من ناحية أخرى، بتطوير وبلورة ضوابط وأهداف وأساليب توظيف هذا التاريخ في دعم دراسة هذه العلوم من منظور إسلامي سعيًا نحو أسلمه هذه العلوم. ففي ظل ما تفرضه الاهتمامات المتجددة والمتطورة بالدراسات الإسلامية بصفة عامة، فإن التاريخ الإسلامي يعد أحد مصادرها التراثية التي لا غنى عنها، فهو تاريخ الوقائع والأحداث، وتاريخ التطبيق التشريعي، وتاريخ الأفكار والمؤسسات والحكام، وهو تاريخ العلاقات الدولية، وتاريخ المناطق والعصور. فهو تاريخ كل المسلمين في كل العصور والمجالات.

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظري
تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي
وأسلوبه في التحليل السياسي الدولي

المبحث الأول: العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي.
المبحث الثاني: أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية.
المبحث الثالث: إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف.

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظري

تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي وأسلوبه في التحليل السياسي الدولي

تمهيد:

يشترك كل من المؤرخين ومتخصصي العلوم الاجتماعية المختلفة في الدعوة للاهتمام بالعلاقة بين التاريخ وبين هذه العلوم –ومنها العلوم السياسية– فإن دراسة التاريخ يمكن أن تتسع لتضم بصورة متجددة ولتحقيق أهداف بحثية متنوعة الموضوعات والنطاقات المختلفة ومن بينها السياسي. كما أن دراسة الظواهر الاجتماعية –منها والسياسية– يمكن أن تزداد عمقًا وثراء من خلال توظيف المادة التاريخية. هذه الدعوة المزدوجة ليست حديثة، لكنها اتخذت درجات ومسارات وأهداف متنوعة عبر فترة زمنية ممتدة تربو على القرن أي منذ أن اتضحت الحدود الفاصلة بين التخصصات المختلفة.

ولقد انبثقت طبيعة الاهتمام بالتاريخ الإسلامي لتحقيق الهدف المحوري عن نظرة نقدية مقارنة بين مجموعات من الأدبيات المتنوعة الغربية والعربية. وستنتقل بنا هذه الأدبيات –وفق ترتيب عرضها التالي– من العام إلى الخاص، من الكل إلى الجزء، وسيؤدي الانتقال التدريجي من مجموعة إلى أخرى إلى توضيح دوافع ومبررات تحديد هدف وأسلوب توظيف التاريخ الإسلامي في هذا المشروع، وهو التحديد الذي تم على ضوء نظرة نقدية لمجموع هذه الأدبيات من زاوية متطلبات التحليل السياسي الدولي.

وسنقسم عرض توجهات هذه الأدبيات في مجموعتين أساسيتين يبرز على صعيد كل منهما ثنائية هامة: اهتمام المؤرخ بالعلاقات الدولية، واهتمام المحلل السياسي بالتاريخ، وهذا هو موضوع المبحثين التاليين.

المبحث الأول

العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي

اهتمت بعض روافد هذا المنظور بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة، كما اهتمت روافد أخرى منه بدوره في مجال دراسة العلاقات الدولية بصفة خاصة، كما ساهمت بعض المقتربات النظرية في مجال هذه الدراسة بتوظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية.

المطلب الأول: العلاقة بين التاريخ والسياسة:

أفصحت روافد من المنظور الغربي عن الوعي بأبعاد بين التاريخ والسياسة، وعبر عن هذا الوعي كل من المؤرخين ومتخصصي العلوم الاجتماعية على حد سواء.

ويعترف بعض المؤرخين[1] بالتماس الضيق والتبادل الدائم في الخدمات بين التاريخ ومختلف "المسلكيات الإنسانية"، أما البعض الآخر فيشير، في مقدمة بحثه الموسوعي "الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية"[2]، إلى أنه ينبغي إعادة صياغة أسس الفكر التاريخي وفرضياته الأساسية، حيث إن التاريخ أضحى منعمرًا كلية في صميم الأزمة التي تميز الوضع المعاصر لدراسة الإنسان ومن ثم يرى أنه إذا كانت بعض الاتجاهات قد مالت نحو جلب العلوم الاجتماعية إلى ميادين عمل المؤرخين فإن إحدى النتائج الهامة المترتبة على الجدل في المجال التاريخي هي تحدي التفكير التقليدي وظهور دوافع واتجاهات جديدة دفعت بدراسة التاريخ نحو وجهات نظر جديدة، ولذا يوضح هذا المؤرخ[3]، أن هناك فكرتين ضرورتين في المرحلة الراهنة من الدراسات التاريخية وهما: من ناحية المتابعة الأدق للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية حيث أن هذه العلاقة تعد أبرز اتجاه معاصر في عالم التاريخ، ومن ناحية أخرى المعرفة الأكمل والأعمق عن التاريخ الخارج عن أوروبا ككل.

هذا ولقد ظهرت أيضًا ومنذ منتصف هذا القرن أبعاد هذه القضية في أنشطة بعض الهيئات الغربية التي تعمل في مجال علم التاريخ[4]، فلقد دعت إلى التعاون بين العلوم وأوضحت محدودية قيمة الخلاصة السردية التاريخية بالنسبة للعلوم الاجتماعية، كما نوهت إلى فشل مقولة إن المؤرخ بعيد عن مجال علم السياسة لأن المؤرخ يمكن أن يستفيد من موضوعات هذا العلم ومن دراسة الأنماط النظمية التي يقدمها علماء السياسة، كما أشارت إلى تميز دراسة التاريخ

---

(1) جوزيف هررس: قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر منشورات عويدات، بيروت– باريس، الطبعة الثالثة، 1986، ص ص 89–94.

(2) جفري باراكلو: الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة: الدكتور صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت: الطبعة الأولى، 1984، ص ص 11–13.

(3) مرجع سابق: ص ص 283– 285، ص 289.

(4) A Report of the Committee on Historiography. The Social Sciences in Historical Study, Social Sciences Research Council, New York, 1954, pp 31- 33, pp 68-78.

الدبلوماسي عن العلاقات الدولية وإن كان هذا المجال ومجالات أخرى مثل النظرية السياسية والتحليل المؤسسي والإداري مندمجين مع التاريخ.

وفي المقابل فإنه، وانطلاقًا من أهداف بحثية وأطر فكرية متنوعة، قد تم الإشارة إلى نفس القضية، أي العلاقة بين التاريخ والسياسة، من جانب مفكرين سياسيين قدامى[1]، ومن جانب رواد علم السياسة عبر جهودهم في تطوير هذا العلم الحديث[2]، ولقد كان التاريخ (أو الماضي) في نظر ريمون آرون مثلاً سبيلاً لفهم الحاضر واستخلاص الدروس من السوابق، أو سبيلاً لمتابعة التغيرات عبر الزمن، ومن ثم أبراز متطلبات التغيرات الجديدة وذلك من خلال استكشاف العوامل الثابتة أو المنتظمة التكرار من ناحية أو المواقف المنفردة والتغيرات التدريجية من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: التاريخ ودراسة العلاقات الدولية:

وفي مجال دراسة العلاقات الدولية التي أخذت تتبلور كنظام دراسي مستقل منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت أيضًا العلاقة بين التاريخ وبين هذه الدراسة، وتعددت وتنوعت الروافد المعبرة عن وضعية هذه العلاقة في مسار تطور الدراسة العلمية للعلاقة الدولية ولقد تجسدت هذه الوضعية بقوة في نطاق الجدل: **أولاً** بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية، كما برزت **ثانيًا** من ثنايا الجدل الأخير في مرحلة ما بعد السلوكية[3].

والمدرسة التقليدية هي التي تتضمن المناهج التي سادت مجال دراسة العلاقات الدولية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة وقبل أن تفصح الثورة السلوكية ع تأثيرها على هذا المجال الدراسي. وهي تتضمن المنهاج التاريخي، الفسلفي، القانوني، المثالي، والواقعي، وهذه النماذج وإن كانت فقد فقدت وضعها السائد إلا أنها ظلت تجذب في المراحل التالية من تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية –العديد من الدارسين الذين حاولوا تطويرها وتأكيد أهميتها جنبًا إلى جنب مع المناهج الأكثر حداثة. وتلك الأخيرة بدورها لم تسلم من الانتقاد والتقويم السلبي لقصور انجازاتها عن الوصول إلى الهدف الذي ارتأب أنها الأقدر، بالمقارنة بالمناهج التقليدية، على تحقيقه أي صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية أو على الأقل مجموعة نظريات جزئية

---

(1) أنظر على سبيل المثال: لوي التوسير، مونتيسكو، السياسة والتاريخ، ترجمة: نادر ذكرى، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1981.

(2) أنظر على سبيل المثال:

- Raymon Aron: History and Politics (in). – M. Bernhein Conant (ed): Politics and History (Selected Essays by Raymon Aron), Collier Macmillan Publishers, New York, 1979, pp 237- 248.

(3) حول أنواع هذا الجدل ووضعها في إطار مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية أنظر على سبيل المثال:

- Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf: World Politics Trend and Transformation, St. Martins press, New york, 1981. pp 5- 13.
- Ray Maghroori: Major Debates in international Relation (in) R. Maghroori and B, Rambery (eds), Globalism Versus Realism: International Relation Third Debate, Westview Press, USA, 1982, pp5-22.

متماسكة تفسر الظواهر الدولية وتقود إلى التنبؤ وذلك من خلال تطوير واستخدام مناهج وأساليب تحليل متطورة. وتعد دراسات التاريخ الدبلوماسي أحد أهم أعمدة المدرسة التقليدية، كما تعد دراسات النظام الدولي أحد أهم أعمدة المدرسة السلوكية، وفي حين يقع التاريخ في قلب ومحور الأولى، فإن التاريخ كان أداة هامة من أدوات الثانية.

(1) وينطلق التاريخ الدبلوماسي من أن الفهم الكامل للشئون الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعرف على الأحداث والآراء التاريخية التي لها امتدادات في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل.

ومن ثم فإن دراسة العلاقات الدولية –على ضوئه– ليست إلا دراسة لتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وتتلخص خصائصه الأساسية في: وصف أحداث محددة في التاريخ بأكبر تفصيل ممكن، جمع وترتيب الوقائع والأحداث التاريخية، سعيًا وراء متابعة التطور الزمني للظاهرة، الاهتمام بعنصري الزمان والمكان، ومن هنا فهو يتسم بتقدير قدر ضئيل من التعميمات، وعدم صياغة افتراضات واضحة عن العلاقات بين الأسباب والنتائج، التركيز على الحالات الفردية وعدم الاهتمام بالأنماط العامة والعوامل التي تساعد على المقارنة نظرًا للتركيز أساسًا على الوصف التفصيلي الكامل لأبعاد الحقيقة التاريخية. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النوع من الدراسات قصورها في خدمة أهداف عملية التنظير وكذلك عملية الحركة السياسية.

(2) ولقد اندرجت هذه الانتقادات في الإطار العام الأوسع للانتقادات التي وجهتها المدرسة السلوكية للمدرسة التقليدية بصفة عامة، ويرتبط هذا بالطبع بطبيعة أهداف المدرسة الأولى، وهي تتلخص كالآتي:

أولاً: الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الدولية وذلك باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك الدولي التي تتعدى المواقف المحددة الزمان والمكان، فإن هدف التحليل ليس ثراء التفاصيل، ولكن بناء نظرية تقدم تفسيرًا أقوى للسياسات الدولية.

ثانيًا: الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل أساسي للوصول إلى التعميمات.

ثالثًا: صياغة مقولات وافتراضات حول العلاقة بين المتغيرات من أجل تحديد الظروف التي تقع في إطارها هذه العلاقة بين المتغيرات فضلاً عن تفسيرها واحتمالات تطورها وليس فقط مجرد الوصف التفصيلي لأسباب وكيفية وقوع الحدث وهو الأمر الذي يحد من القدرة على التفسير والتنبؤ.

وانطلاقًا من هذه الأهداف نجد أن السلوكية تذهب أبعد من التقليدية في فهم وتفسير العلاقات الدولية فهي لا تريد مجرد الوصف أو التصورات المثالية ولكن تريد النظرية التي تفسر الظاهرة

بالاستعانة بالمناهج الإمبريقية لاختبار الافتراضات حول العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالي التوصل إلى تعميمات وإن أمكن التوصل إلى التنبؤ.

(3) وبالرغم من أن المدرسة التقليدية قدمت أيضًا انتقاداتها للمدرسة السلوكية والتي تتشكك فيها من قدرتها على صياغة التعميمات وعلى التنبؤ، والتي تهاجم فيها الاهتمام المتزايد بالأساليب المنهاجية والدراسات الكمية في مقابل الانفصال عن البحث التاريخي وإهمال النظر إلى السياسات الدولية كعملية تطورية لها حلقاتها التاريخية، وبالرغم من وصول هذا الجدل إلى قمته في نهاية الستينيات واستغراقه في السبعينيات أيضًا، إلا أنه برزت محاولات لتضييق أو سد هذه الفجوة بين الجانبين، فلقد ظهر في الأدبيات الغربية منذ منتصف السبعينيات[1] اعتراف بوجود نوع من التوافق أو التكامل بين المناهج المختلفة، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بمحاولات التنظير المستقبلية بالجمع بين إسهامات الجانبين.

وتعددت عناصر تبرير هذه الدعوة كما تعددت كيفية تحقيقها، ومن أهم الأمثلة التي طرحت في هذا السياق عن إمكانية التعاون بلين المنظورين التقليدي والسلوكي تلك المتصلة بقيمة المعرفة التاريخية لدى كل منهما، وتتلخص أهم أبعادها كالآتي[2]:

أ- يعد التاريخ معملاً لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة في السياسة العالمية ومجالاً يمكن أن تستقصى فيه صحة بعض الفروض النظرية، أي أنه يقدم المادة الأولية اللازمة لصياغة واختبار بعض الفروض، كما يعطي عمقًا لدراسة الحاضر.

ب- إذا كان التاريخ يقدم المادة التاريخية اللازمة للتفسير وللتحليل باستخدام أساليب منهاجية أكثر حداثة وغايتها المعلنة بقوة هي التعميمات النظرية، فإن هذا يعني أن التاريخ وإن كان معطاة هامة في دراسة تطور العلاقات الدولية إلا أن هناك فارقًا بين استخدام المؤرخ (أو دارس التاريخ الدبلوماسي) وبين استخدام دارس العلاقات الدولية للمادة التاريخية.

المطلب الثالث: التاريخ ودراسة النظم الدولية:

هذا ولقد أكد العديد من رواد المدرسة العلمية للعلاقات الدولية أنه حتى تقود عملية التنظير إلى القدرة على التنبؤ فإنه من الضروري الاهتمام بتاريخ العلاقات الدولية. وبالفعل فإن دراسات رائدة معاصرة لم تهمل التاريخ حيث انطلقت منه سواء في صياغة أو اختبار افتراضاتها، وكان أوضح مثال على ذلك دراسات النظام الدولي منذ بدايتها في الستينيات حتى الآن. فنجد مورتون كابلان أحد –أو أول– رواد تطبيق نظرية النظم في مجال العلاقات الدولية يقول إن التاريخ هو

(1) Mortan Kaplan: The New Great Debate: Traditionalism Vs Science in International Relations, World Politics. VOL 1, 1966.

(2) انظر على سبيل المثال:

- Robert Morgan: The Study of International Politics, (in) R. Morgan: The Study of International Affairs, The Poyal Institute of International Affairs, London, 1972. pp 265- 276.

المعمل الكبير الذي تحدث في نطاقه الحركة الدولية، بل إنه[1] في سياق دفاعه عن إمكانية تحليل النظم في تحقيق أهداف بحثية أكثر عمقًا من الأساليب التقليدية عند دراسة نفس الموضوع التاريخي، فهو يؤكد من ناحية أخرى عدم صحة اتهام المناهج العلمية بعدم الاهتمام بالتاريخ لأنهم يهتمون به ولكن بأساليب جديدة ولأهداف محددة تختلف عن نظائرها لدى التقليدين.

ولقد استمرت وامتدت وتفرعت هذه الرؤية منذ صدور كتاب مورتون كابلان "النظام والعملية في السياسة الدولية (1957)" وحتى الآن فمازال السعي لتوظيف التاريخ في الدراسات النظمية الدولية يحتل الاهتمامات الأكاديمية على أصعدة مختلفة ولأغراض متعددة.

وإذ لم تكن الغاية هنا هي الدراسة التفصيلية لكيفية استخدام النظرية العامة للنظم في مجال دراسة العلاقات الدولية[2]، إلا أنه يجب الانتقال عبر بعض الإشارات المتتالية عن أهم أبعاد هذا الاستخدام حتى نصل إلى البعد المتصل بنماذج توظيف التاريخ في دراسة التطور التاريخي للنظم الدولية، وهي النماذج التي قدمها رواد هذا المجال في الخمسينيات والستينيات أو التي ما زال يطورها العديد من الدارسين الذين يتبنون هذا المقترب التحليلي وتتلخص هذه الإشارات كالتالي:

1- تعد النظرية العامة للنظم من أكثر أساليب تنظيم البحث والتحليل المعاصر شيوعًا في نطاق العلوم الاجتماعية، وإذا كان مفهوم النظام قد أضحى منذ بداية الستينيات من المفاهيم الشائعة في أدب علم السياسة والعلاقات الدولية إلا أن له جذورًا تاريخية في العلوم الطبيعية، وتبرز هذه الجذور الاتجاه الكلي في التحليل على أساس أن تحقيق الفهم الأفضل للظاهرة يكون بالنظر إليها كجزء من إطار كلي ونظمي وليس النظر إليها بمفردها.

2- تمت جهود كثيرة لتطوير نظرية نظم خاصة بالعلوم الاجتماعية بواسطة رواد مثل تالكوت بارسونز في نطاق علم السياسة وكينيث بولدونج في نطاق علم الاقتصاد، ودافيد ايستون في نطاق النظام السياسي بصفة خاصة، وجابريل الموند وتحليله المقارن وللنظم السياسية،

---

(1) Mortan Kaplan: op. cit. pp 13- 16.

(2) حول هذه الأبعاد المختلفة انظر:

- James E., Dougherty & Robert L., Pfaltzgraff, Jr: Contending Theories of International Relations, (1981). Pp 102- 131.
- Philippe Braillard: Theories des Systemes et Relations International. E., Bruylant, Bruxelles, 1977.
- Richard Little: A Systems Approach, (in) T.Taylor (ed) Approaches and Theory in International Relation. Pp. 183-204.
- Stanely Hoffman: Theory as a Ask of Question, (in) Stanely Hoffman (ed) Contemporary Theory of International Relation. Op. cit.
- Stanely Hoffman: International System and International law (in) Klaws Knor and Sidney Verba (eds): The International System (Theoretical Eassays). Princeton University Press 1961.
- David Singer: The Level of Analysis Problem in International Relation, (in) op. cit. pp, 77-92.
- Charles McClelland: Theory and the International System. Macmillan, New York. 1966.
- Charles McClellan: Applications of General System in International Relation (in) James Roseneau (ed), International Politics and Foreign Policy, New York, Free Press 1961.

وكارل دوتيش وتحليله السبرنطيقي. ويجمع بين هذه الجهود تركيزها على عناصر محددة: أهداف النظام، الحفاظ على النظام وتوازنه، قدرة النظام على التفاعل والتكيف مع التغيرات التي تحدث في بيئته.

3- ولقد استخدمت إطارات التحليل النظمية في دراسة عدة مستويات للعلاقات الدولية، مستوى الفاعلين الدوليين (السياسة الخارجية أساسًا...) النظام الدولي. والأخير يعني النظر للعلاقات الدولية كنظام تفاعلات بين مختلف الفاعلين الدوليين، ولقد ركزت تيارات هامة من التحليلات على مستوى النظام الدولي، وانطلقت هذه التيارات التي قدمت تعريفات متنوعة للنظام الدولي من عدة أسانيد للدفاع عن مزايا وأهمية تطبيق نظرية النظم في دراسة العلاقات الدولية وخاصة على مستوى النظام الدولي. وساهم في بلورة هذه التعريفات وهذه الأسانيد رواد هذا المجال مثل مورتون كابلان، تشارلز ماكليلاند، ريتشارد روزيكرانس، جورج مودلكسى، وغيرهم ممن اهتموا بتطويره أو تقويمه، مثل ستانلي هوفمان، جوزيف فرانكل، جون بيرتون، وتركز مجمل هذه الآراء حول الأسانيد التالية:

أولاً: تقديم إطار لتنظيم المعلومات والربط بين المتغيرات والاستعانة بمواد وخبرات العلوم الأخرى، مما يدفع بإمكان تطوير منهاج نظري يحقق درجة من الشمولية في تفسير كل أبعاد الظاهرة الكونية الدولية.

ثانيًا: يهتم بالتفاعلات الكلية دون الوقوع في إطار الدراسة المجزأة للأنماط المختلفة من التفاعلات الجزئية، ومن ثم فهو يساعد على تحليل سلوك الدول في إطار خاص يوجه الاهتمام إلى التفاعل بينها في إطار كلي، ولذا فإن تحليل طبيعة النظام القائم في فترة محددة زمانًا ومكانًا ضروري لفهم العلاقات الدولية الجارية في نطاقه. وطالما تحدث تغيرات في المجتمع الدولي أو النظام الدولي على مر التاريخ فإنه يجب أن تكون دراسة النظم والتغيرات التي تحدث فيها موضعًا لدراسة العلاقات الدولية.

ثالثًا: يساعد على التواصل إلى النماذج المتكررة لكيفية عمل النظم الدولية، وتحديد مظاهر انتظامها وعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل لآخر، ولذا فإن كان النظام الدولي يمثل عنصرًا أساسيًا في فهم أسباب وكيفية التفاعل المتبادل بين الدول فهو يساعد أيضًا على تفسير ما يمكن ملاحظته من انتظام سلوكي.

رابعًا: إن النظر إلى الظاهرة الدولية على أنها نظام يساعد على تحديد المتغيرات الأساسية في هذا المجال وهي التي تتصل بالأبعاد الخاصة بتحديد مكوناته وهي أساسًا ثلاثة: سلوك مكوناته، هيكل وعمل النظام الناجم عن تفاعل هذا السلوك، العوامل البيئية التي تحكم كلا من سلوك المكونات وعمل النظام.

4- بالنظر إلى تعريف النظام بصفة عامة وبالنظر إلى التعريفات المختلفة للنظام الدولي يمكن القول أن هناك بعدين أساسيين يتناولهما النظام الدولي: العناصر المكونة له، العلاقات التفاعلية التي تدخلها والتي تكون على درجة من الانتظام بحيث تسمح بالحديث عن هيكل أو بنية النظام الدولي. ولقد تنوعت واختلفت طرق علاج رواد هذا المجال الدراسي لهذين البعدين ولكن يمكن أن نوجز العناصر المشتركة في مجموعتين:

المجموعة الأولى تتناول ما يلي: التنظيم الداخلي لأنماط التفاعل بين العناصر المكونة للنظام، العلاقات والحدود بين النظام وبيئته، تحديد أنماط للنظم الدولية، توزيع النظم الفرعية داخل النظام، أنماط التفاعل فيم بينها وبين النظام، تأثير الاختلاف بين العناصر المكونة للنظام من حيث القدرات على سلوك كل منها وعلى حالة النظام، الاهتمام بتأثير الأوضاع الداخلية على سلوك عناصر النظام ومن ثم على النظام الدولي، الاهتمام بتيار المعلومات والاتصالات بين عناصر النظام.

أما المجموعة الثانية فتتخلص فيما يلي: الوظائف التي يؤديها النظام، الهياكل اللازمة لانجاز هذه الوظائف، العمليات اللازمة للحفاظ على توازن واستقرار النظام، ومدى قدرته على احتواء والتعامل بفعالية مع بواعث الاضطراب في هذا التوازن أو الاستقرار.

وبناء عليه فإن الدراسات النظمية الدولية تهتم بعناصر النظام (مكوناته)، العلاقة بين النظام الشامل والنظم الفرعية، بيئة النظام الدولي، هيكل النظام الدولي، العمليات التي تجري فيه (التوازن، الاستقرار، الانتظام، التكيف).

5- اهتمت الدراسات النظمية -من خلال توظيف الأبعاد المشار إليها عاليًا- بالتمييز بين الأنماط المختلفة للنظم الدولية، فهناك دراسات اهتمت بالنظم التاريخية والدولية (قبل الحرب العالمية الثانية)، وأخرى اهتمت بالفترة المعاصرة، كما امتدت اهتمامات دراسات أخرى إلى النظم الدولية المستقبلية أي المحتمل ظهورها أو المرغوب التوصل إليها، وأخيرًا انطلقت بعض الدراسات للاهتمام بنظم دولية افتراضية.

إذن كيف جاء توظيف التاريخ في أهم هذه المحاولات المتعددة التي تختلف بالطبع في جوهرها عن التاريخ الدبلوماسي؟ في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المجموعات الثلاثة التالية:

أ- يمكن التمييز على صعيد **المجموعة الأولى** بين اتجاهين لهذا التوظيف، **أولهما** الذي ينطلق من منظور مجرد افتراضي ويرجع إلى التاريخ لتوضيح الافتراضات. **ثانيهما** ينطلق من واقع تاريخي ملموس، وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من هذا العرض ليس بالطبع الدراسة التفصيلية بقدر ما هو استخلاص السمات العامة لهذا التوظيف ومعاييره.

ب- وكانت دراسة مورتون كابلان (1957) دراسة رائدة على صعيد الاتجاه الأول، وكان منطقها ومبررها يتخلص كالآتي: طالما يختلف عدد ونمط سلوك الدول، وطالما تتنوع قدراتها

العسكرية والاقتصادية على مدار التاريخ إذن فإن هناك نوعًا ما من الرابطة بين هذه العناصر على نحو يمكن معه التمييز بين نظم هيكلية وسلوكية في فترات مختلفة من التاريخ، ويتطلب القيام بمثل هذا البحث افتراضات نظمية حول طبيعة الروابط بين المتغيرات حتى يمكن بعد ذلك دراسة التاريخ الماضي من أجل توضيح هذه الافتراضات. ويرى كابلان أنه نظرًا لعدم وجود معيار حاسم يمكن على أساسه دراسة العدد اللانهائي من المتغيرات والحقائق المطروحة للبحث فإن وضع الافتراضات المبدئية يعد ضرورة مسبقة لتنظيم وتركيز البحث على الأكثر أهمية، ومن ثم فإن فائدة نماذج كابلان التي صاغها تتمثل فيما تسمح به من المقارنة بين سلوك أي نظام دولي قائم أو قام بالفعل وبين سلوك واحد من هذه النماذج وذلك استنادًا إلى مجموعة المتغيرات التي بنى عليها تحليله أي تصنيف النماذج والمقارنة بينها، (القواعد التي تحفظ توازن النظام، القواعد التحولية التي تعد بمثابة مدخلات إلى النظام، التغيرات التي توضح الخصائص والسمات الهيكلة للفاعلين، المتغيرات بالقدرة وعناصر القوة، المتغيرات الخاصة بمستويات الاتصال داخل النظام)، هذا ولقد ميز كابلان بين ستة نماذج افتراضية من النظم الدولية المقارنة وهي: توازن القوة، القطبية الثنائية المحكمة، القطبية الثنائية غير المحكمة، النظام العالمي، النظام الهيراركي، نظام اعتراض الوحدة[1].

أما الاتجاه الثاني فيمكن أن نطرح على صعيده عدة محاولات تراوحت ما بين محاولة للتميز بين عدد من أنماط النظم الدولية التاريخية وفق معايير متنوعة، وما بين محاولة مجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بصورة منظمة لا تغرق في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي، أو في افتراضات ومتغيرات التحليل النظمي. فمن ناحية نجد ريتشارد روزيكرانس يدرس التاريخ الدبلوماسي لأوربا الغربية (1740– 1960) استنادًا إلى معيار أساسي وهو العوامل التي تشارك في الاستقرار أو عدم الاستقرار، ولذا فهو يصل إلى تقسيم هذه الفترة بين تسعة نظم تختلف من حيث تكنيك وأهداف الدبلوماسية. ومن واقع هذا التقسيم خلصت الدراسة إلى نموذجين أساسيين للنظام الدولي: الأول يتصف بالاستقرار والآخر يتصف بعدم الاستقرار، ولقد عبر عن كل نموذج مجموعة من النظم التسعة التاريخية. وتركون القيمة الأساسية لهذه الدراسة في أنها مثلت اختراقًا للمادة التاريخية التي ظللت طويلاً حكرًا على كل المؤرخين[2].

---

(1) Morton Kaplan, System and Process in International, - Politics, John Willy and Sons, New York 1962.

– وحول تحليلات لأعمال كابلان ومقارنتها بنظائرها انظر على سبيل المثال:

- N. G. Onuf. Comparativ International Politics. The Year book of World Affairs 1989. pp197- 217.

(2) Richard N. Rosecrance: Action and Reaction in World Politics, Little Brown and Company, Boston 1963.

- وحول تحليلات لأعماله انظر على سبيل المثال:

-James E., Doughert & Robert L. , Pfaltzgraff, Jr: Contending Theories of International Relations, (1981). Pp 124- 133.

كذلك تتبع جوزيف فرانكل (1975) تطور العلاقات الدولية على مدار التاريخ مستندًا في ذلك إلى عامل هيكل النظام، ولكنه لم يصل إلى وضع تقسيم زمني يسمح بالتمييز بين النظم الدولية التاريخية وفي تطورها، حيث افترض صعوبة هذه المهمة في ظل الوضع الحالي لتطور التحليل النظمي للعلاقات الدولية[1]. كذلك من الإسهامات الأخرى في دراسة العلاقات الدولية في منظور نظمي ولكن دون الوصول أيضًا إلى التمييز بين أنماط أو نماذج واضحة دراسة ويليام كوبلان[2]. فلقد ميز بين ثلاث مراحل لتطور النظام الدولي: مرحلة النظام الدولي التقليدي (1648– 1815)، المرحلة الانتقالية (1815– 1945)، المرحلة المعاصرة (1945)، لقد استندت مناقشة خصائص هذه المرحلة والمقارنة بينها إلى ما أسماه بالتهديدات الثلاثة وهي: التهديد بحرب شاملة تدمر أساس النظام، تهديد دولة واحدة بالسيطرة على النظام، التهديد النابع من درجة الاعتماد المتبادل الاقتصادي.

أما المجموعة الثانية فتمثلها الدراسات النظمية التي توظف التاريخ السياسي والاقتصادي والتي حققت دفعة هائلة خلال الثمانينيات نظرًا لتزايد الاهتمام الأكاديمي بهذا المستوى من التحليلات بسبب نمو آثار الاعتماد المتبادل بين أرجاء العالم ومع تزايد ما سُمى بأزمة الدولة القومية. ولقد أبرز هذان الأمران أهمية بعد أساسي في الدراسات الدولية المعاصرة ألا وهو ديناميكيات التغيرات الكبرى في توزيع القوي العالمية بين الدول، ولقد عمقت من هذه الأهمية طبيعة المرحلة الراهنة للنظام الدولي المعاصر الذي يمر بفترة تحول هامة دفعت للتساؤل عن مصير الدول القائد للنظام وخاصة الولايات المتحدة، ومن ثم تبلورت الدراسات التي تحاول تقديم صياغات هامة حول أبعاد الهيمنة Hegemony ثم السقوط بالنسبة للدول الكبرى أو الإمبراطوريات، وكان الرجوع للتاريخ يعمق من فهم مدلول بعض المتغيرات الحاضرة كما يوسع من آفاق الاحتمالات الممكنة. ومن أحدث هذه الدراسات دراسة بول كيندي[3]، وجورج مودليسكي[4]، وريتشارد روزيكرانس[5]، وكذلك الدراسة المعبرة عن منظور المدرسة الراديكالية في الاقتصاد السياسي أي دراسة والرشتين[6] ولقد أثارت هذه الدراسات (وخاصة الأخيرتين) تقويمات عديدة كان لها سندها أيضًا من التاريخ، ولسنا هنا بالطبع في موضع تقويم مضمون ونتائج هذه الدراسات بقدر ما يهمنا الإشارة إلى أبعادها الأساسية في توظيف التاريخ، فهي جميعًا تبحث عن

(1) Joseph Frankel: International Politucs. Conflict and Harmony, Oxford Univ Press 1970.
(2) William Coplin: Introduction to International Politics. Prentice Hall Inc, Englewoods Calf, New Jersey. Third edition. 1980. pp, 21- 53.
(3) Paul Kennedy: The Rise and The Fall of the Great powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, New York, Randan House, 1987.
(4) George Modelski: Long Cycles in World Politics, Seattle, University of Washington Press, 1987.
(5) Richard Roswcrance: Long Cycle Theory and International Relation. International Organization, 14 (Spring 1987).
(6) Immanuel M. Wallerstein: The Politics of the World Economy: The States, The Movements and World Economy. Essays (New York: Cambridge university press) 1984.

منظورات مختلفة في العلاقة من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية وبين درجة هيمنة الدول ثم أسباب سقوطها وتحول الهيمنة إلى مركز آخر.

فنجد أن بول كيندي ينطلق في تحليله من أن النفقات العسكرية الباهظة عبر فترة زمنية ممتدة تضعف الاقتصاد الأمريكي وتكون وراء تدهور الوضع التنافسي الدولي الأمريكي، ولقد ناقش التحليل هذا المنطق على ضوء التجارب التاريخية خلال الخمسمائة عام الماضية، والتي مرت بها القوى العظمى التي شهدت فترات تدهور اقتصادي بعد فترات من الهيمنة (الإمبراطورية الأسبانية، البريطانية مثلاً). ولقد مزج هذا التحليل بين السرد التاريخي وبين التعميمات الكبرى حول العمليات التي تسبب التغير في النظام الدولي، كما قدم نموذجًا على أهمية التفاعل بين المؤرخ وعالم السياسة وعلى أهمية وجود الجسور بين الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد السياسي الدولي.

ومن ناحية أخرى نجد أن والرشتين قد حدد بناء على معيار اجتماع التفوق في ثلاث مجالات اقتصادية وهي التجارة، النقد، الإنتاج الصناعي –الزراعي، ثلاث مراحل زمنية فقط هي التي شهدت هيمنة بعض الدول هولندا (1650– 1720)، بريطانيا (1815– 1870)، الولايات المتحدة (1945– 1967) وهي الهيمنة التي ارتبط كل منها بحرب طويلة أعقبها مولد نظام جديد مثل ويستفاليا بعد 1640، The Concert of Europe بعد 1815، ونظام بريتون ووذر بعد 1945.

أما مودلكسي فلقد تصور حلقات دائرية من التحول في القيادة العالمية تحدث كل مائة عام بعد حرب عالمية تعكس بداية ضعف الدولة القائد وتفكك قوتها وكذلك تدهور الاقتصاد العالمي. وهذه الحلقة هي حلقة (1495– 1580) التي سادتها البرتغال (1516– 1540) بعد مرحلة حرب شاملة (1494– 1516)، ثم حلقة (1580– 1688) والتي سادتها هولندا (1609– 1640) بعد حرب ممتدة (1580– 1609)، ثم حلقة (1688– 1792) التي سادتها بريطانيا (1714– 1740) بعد حرب ممتدة (1688– 1713)، ثم حلقة (1792– 1815)، وأخيرًا مرحلة من (1914– 1945) والتي سادتها الولايات المتحدة (1945– 1973) بعد حرب ممتدة (1914– 1945).

ولقد واجهت هذه التصورات حول تحول واستقرار الهيمنة انتقادات هامة[1] على أساس أنها في تعميماتها ترتكز على بعض عناصر القوة وبعض المظاهر السلوكية دون الأخرى، ومن هنا ضعف هذه التعميمات حول العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية أو حول الرابطة بين

(1) Joseph S.Nye: The Changing Nature of World Power. Political Science Quqrterely, Summer 1990. pp 177- 1920.

الضعف والسقوط وبين اندلاع حرب شاملة، ومن هنا أيضًا عدم دقة التقسيمات المرحلية لتطور الهيمنة وانتقالها من طرف لآخر.

ج- وعدا هذه الدراسات الرائدة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتي امتدت تحليلاتها لتغطي فترات زمنية ممتدة نجد أن هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي ركزت على فترات جزئية محددة وانطلاقًا أيضًا من صياغة مسبقة للافتراضات أو من وضع تاريخي محدد.

ففي دراسة نازلي شكري وروبرت نورث[1] نجد اعترافًا بأن المؤرخين والفلاسفة ومتخصصي العلوم الاجتماعية يستخدمون تعريفات مختلفة لتفسير نفس الظواهر ولا يقدم أي جانب بمفرده إجابة شافية، ولذا تنطلق الدراسة من صياغة افتراضات حول الحرب والصراع بين القوى الكبرى، ومن خلال العمليات طويلة المدى وليس الأحداث الجزئية، وتنبعث هذه الافتراضات من مراجعة كبرى للتاريخ ومن مسح لأسباب الحروب التي قدمها من قبل دارسون في مختلف الفروع المعرفية.

وحتى يمكن اختبار هذه الفروض تتابع الدراسة اتجاهات طويلة المدى عبر فترة زمنية ممتدة من 1870 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى مستهدفة في ذلك فحص التاريخ لترى إلى أي مدى يمكن تفسير العنف على ضوء العمليات التي تعبر عنها المتغيرات المحددة في الدراسة (النمو القومي) وتمثل هذه الدراسة واحدة من تيار الدراسات المناظرة التي تطبق إطارات نظمية على تحليل تاريخ أوروبا في القرنين 18-19.

وتبرز في دراسة أخرى[2] دعوة لرؤية مشكلات تاريخ العلاقات الدولية في أوروبا في نفس الفترة (1870- 1914) انطلاقًا من أبعاد التحليل النظمي على أساس المزايا التي يحققها تحليل النظم الدولية في التاريخ، وهذه الدعوة وإن لم تكن -منهجيًا- دعوة جديدة إلا أنها تعكس استمرار اهتمام المنظور الغربي[3] -سواء من روافد العلوم السياسية أو التاريخ- بإمكانيات التعاون المشترك لدفع مختلف أنواع الدراسات الدولية.

---

(1) Nazli Choucri, A. Robert, and C. North: Nation in Conflict: National Growth and International Violence, Massachusetts Institute Technology. 1975.

(2) Peter Kruger, The History and Structure of International System Relations, paper presented to the Confernce on the History and Methodology of Onternational Relation Perugla, September 20-23, 1989.

(3) انظر المقارنة النقدية لأحد المؤرخين حول نتائج تطبيق المناهج الكمية في تحليل علماء السياسة من ناحية ورؤيته للتداخل بين مجالات بحث علم السياسة والمؤرخ المعاصر، ومن ثم إمكانيات وأبعاد التعاون بين الطرفين لدفع وتطوير نتائج الدراسات الاستراتيجية والأمنية من نلحية أخرى، وانظر أيضًا:

- John Lewis Caddis: Expanding the Data Base Historians, Political Scientists and the Enrichernent of Security Studies, International Security, Summer 1987. (vol. 12, Nol) pp 3- 12.
- Dennis Kavanagh: Why Political Science Needs History, Political Studies, Vo 39, 1991. pp 479- 495.

خلاصة القول إنه بالانتقال من المستوى العام للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية إلى المستوى الخاص للعلاقة بين دراسة العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي نصل إلى خلاصة أساسية –بصفة خاصة– على ضوء مضمون بعض أهم الأدبيات السياسية الغربية المعاصرة في التاريخ الدبلوماسي وفي التطور التاريخي وللنظم الدولية. ومفاد هذه الخلاصة هي اقتصار هذه الأدبيات على خبرة وتاريخ النظام الأوربي وخاصة منذ ويستفاليا. وإذا كان وضع الإمبراطورية العثمانية في النظام الدولي وخاصة خلال الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها (والتي تزامنت مع الهجمة الأوروبية الحديثة وتطوراتها منذ عصر النهضة الأوروبية) قد تم تناوله في الأدبيات سواء الجزئية أو الشاملة فكان ذلك باعتبارها، ليست دولة خلافة إسلامية ذات دوافع وأهداف تميزها ولكن كواحدة من عدة قوى كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى المتعدد التقليدي وهو النظام الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية.

وعدا كل ما سبق نجد أن القرون العشرة الأولى من التاريخ لم يتم تناولها بواسطة هذه الأدبيات (في نطاق علم العلاقات الدولية)، وحتى الدراسات التي امتدت بنظرها إلى ما قبل ويستفاليا (بنحو قرنين على الأقل) حيث كانت الدولة العثمانية تمثل المهدد الحقيقي للنظام الأوربي، وهو التهديد الذي أخذ يتراجع تدريجيًا منذ منتصف القرن السابع عشر، لم تأخذ هذه الدراسات في اعتبارها هذا الطرف الإسلامي، فلقد كان النظام الأوربي مركز العالم في نظرها.

وفي المقابل نجد أن المؤرخين الغربيين هم الذين اهتموا بأبعاد التاريخ الإسلامي قبل ويستفاليا (كما سنرى في الجزء الثاني من هذا الباب) كذلك (كما سنرى أيضًافي المبحث التالي) فإن المؤرخين المسلمين التقليدين والكتابات المعاصرة حول التاريخ اللإسلامي بعصوره المختلفة قد تناولت بصورة متناثرة أبعاد من هذا التاريخ أيضًا ولكن على النحو الذي لا يحدد تطور وضع الدولة الإسلامية في هيكل النظام الدولي أو على خريطة توزيع القوى العالمية زبالمقارنة بالقوى غير الإسلامية على الساحة الدولية.

فإذا كان توظيف خبرة التاريخ والعسكري الإسلامي يعد الحلقة المفقودة في الأدبيات العربية المعاصرة تحت عنوان "العلاقات الدولية في الإسلام"[1] حيث إن هذه الأدبيات قاصرة على

---

(1) انظر على سبيل المثال:

– د.وهبة الزحيلي: العلاقات الدولية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981.

– د.خديجة أبو اتلة: الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب، دار المعارف، القاهرة، 1983.

– د.إسماعيل أبو شريعة: نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية، الكويت، 1981.

– د.محمد رأفت عثمان: الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1975.

– الإمام محمد أبو زهرة: العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، د. ت.

إسهام العلماء الشرعيين في دراسة القواعد الشرعية لتنظيم علاقات القتال والسلم بين المسلمين وغير المسلمين[1].

بعبارة موجزة فإن منطقة الفراغ التي تحتاج إلى اجتهاد دارسي العلوم السياسية الإسلاميين هي دراسة التاريخ السياسي الإسلامي الدولي ليس بمنهاجية التاريخ الدبلوماسي ولكن باستخدام أدوات التحليل النظمية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية.

ولكن يظل السؤال التالي قائمًا: ألم يتم على مستوى آخر من الأدبيات خلاف أدبيات المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية –توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة موضوع والعلاقات الدولية في الإسلام؟ وكيف جاءت درجة وطبيعة هذا التوظيف؟

وهل تقدم النتائج بهذا الصدد دافعًا آخر لتوظيف التاريخ الإسلامي على مستوى دراسات النظام الدولي؟ وكيف سيستعين نمط هذا التوظيف بالأبعاد النظرية للدراسات النظمية كما أفرزها علم العلاقات الدولية؟ وهل ستقدم نتائجه صورة مختلفة عن نتائج الدراسات التي لم تأخذ الأطراف الإسلامية في اعتبارها؟.

– د.محمد الصادق عفيفي: المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية، مكتبة الخانجى، القاهرة.

– د.محمد الصادق عفيفي: الإسلام والعلاقات الدولية، دار اقرأ، بيروت، 1986.

– نجيب الارمنازي: الشرع الدولي في الإسلام، مطبعة ابن زيدون، القاهرة، 1930.

– د.أحمد الحصري (وآخرون) الفقه الإسلامي –العلاقات الدولية في الإسلام– مطبعة دار التأليف بالمالية، مصر، ج1، ط 1، 1969.

– محمد رشدي محمد إسماعيل: العلاقات الفردية والدولية في الإسلام، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1975.

– محمود أحمد عبد الله: أسس العلاقات الدولية في الإسلام، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، 1987.

(1) انظر المقدمة العامة للمشروع.

المبحث الثاني

أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية

تمتد الرؤية النقدية المقارنة في هذا المبحث إلى عدة مجموعات من الأدبيات وهي وأن كان يجمع بينها جميعًا الاهتمام بدراسة أبعاد من العلاقات الدولية الإسلامية فهي تختلف بعمق من حيث درجة وطبيعة وهدف توظيف التاريخ الإسلامي في هذه الدراسة. ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل عدة من أهمها: اختلاف طبيعة التخصصات في نطاق دائرة العلوم الإسلامية (شرعية –تاريخية) مدى انطلاق دراسات متخصصي العلوم الاجتماعية (وخاصة المسلمين بالطبع) من منظور إسلامي من عدمه.

وإذا كانت العلاقات الدولية للفواعل الإسلامية تعد بعدًا هامًا يبرز بوضوح في أدبيات مختلفة (جزئية وكلية) للمؤرخين المسلمين المعاصرين والدارسين للتاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة، وإذا كانت هذه الأدبيات ستمثل مع نظائرها بأقلام غربية مجموعة من المصادر الثانوية التي تعامل معها (إلى جانب المصادر التراثية الأولية) الباحثون في المشروع، وإذا كانت هذه الأدبيات تقدم في مجموعها أو في أجزاء منها عرضًا لتاريخ العلاقات وهو أقرب إلى التاريخ الدبلوماسي للعلاقات الدولية بين الفواعل الإسلامية[1]:

فإن هناك تيارًا من الدراسات في مجال العلوم السياسية والتي وظفت التاريخ في تحليلاتها سعيًا نحو أهداف بحثية مختلفة. فهذه الدراسات لا تتعرض للتطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي كغاية في حد ذاته ولكن توظفه لأهداف وأغراض بحثية متنوعة حيث أنها تمزج بين السرد التاريخي وبين هذه الدراسات من يسعى إلى استخلاص تعميمات حول قضايا جزئية (أنماط السياسة الخارجية لأحد الفواعل الإسلامية مثلاً...) أو حول قضايا كلية (مثلاً اتجاه ومسار التعددية السياسية الدولية أو العلاقة بين النظرية الإسلامية بين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية) ومنها ما يسعى إلى التنبيه بضرورة الوعي بمشكلة خبرة التاريخ الإسلامي نظرًا لأهمية هذه الخبرة كمصدر للتنظير في مجال النظرية الإسلامية من ناحية أو لمناقشة الحاجة إلى تطوير "المنظور الفقهي التقليدي" عن أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في ظل مدلولات السياق الزمني والملكاني من ناحية أخرى.

وإمام هذا التنوع في منطلقات وأهداف ومستويات توظيف التاريخ الإسلامي (في بعده الدولي) يمكن القول إن هدفنا ليس بالطبع العرض التفصيلي لمسار ومضمون ونتائج التحليل

---

(1) انظر في الفصل الثاني من هذا الباب بمبحثة الأول والثاني مأتثرة هذه المصادر من مشكلات أمام التحليل السياسي.

في نماذج معبرة عن هذه الاهتمامات البحثية ولكن يهمنا الإشارة إلى أهم الملامح المشتركة بين كل مجموعة من هذه الاهتمامات وذلك لعدة اعتبارات من أهمها:

من ناحية أن هذه الملامح المشتركة ستبرز لنا منطقة الفراغ البحثي في مجال توظيف التاريخ الإسلامي في نطاق دراسات العلاقات الدولية ومن ثم ستزيد من إيضاح دواعي ومبررات الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع، ومن ناحية أخرى فإن هذه النماذج لا تنطلق جميعًا من منظور إسلامي بقدر ما تعكس في معظمها الاهتمام بموضوعات إسلامية. ومن ثم فإن هذه الملامح المشتركة التي نسعى لابرازها يجب التصدي من منطور إسلامي لمناقشة مقولاتها، وهذا التصدي يمثل اللبنة الأولى في هيكل الأهداف المكملة أو غير المباشرة والتي سيلقى الضوء عليها في موضع لاحق[1]. وسيتم عرض هذه النماذج في المجموعات الثلاث التالية:

المطلب الأول: نماذج من الدراسات الكلية:

وهي عادة نماذج تبرز الفجوة بين ما أسمته "المثالية الإسلامية" أو "المنظور التقليدي الإسلامي" أو "النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية في الإسلام"، وبين ممارسات المسلمين عبر التاريخ الإسلامي، وتركز بعض بعض هذه الدراسات أساسًا على قضيتين:

قضية: التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية بعيدًا عن مثالية الدولة الإسلامية في ظل خلافة إسلامية واحدة.

وقضية: التطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين والتي تنطلق من مفاهيم ومبادئ المصالح المشتركة بعيدًا عن مثالية الجهاد[2].

وبدون الدخول في تفاصيل هيكل ومضمون النماذج الثلاثة المختلفة المختارة لكل من بيسكاتورى، خدوري، يايب فيكفي القول إنها، وأن اختلفت في أسلوب العرض والتحليل وكيفية اوظيف المادة التاريخية[3]، إلا أنها تشترك في متابعة التطور في أهم تيارات الفكر السياسي

---

(1) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

(2) James P.Piscation: Islam in a World of Nation State, Royal Institute of International Affairs, Cambridge University Press, 1988.

- Majid Khaddurie: The Islamic Theory of International Relation and Its Contemporary Relevance, (in) J.Harris (ed) Islam and International Relations, New York. 1965. pp 24-39.

– د. مجيد خدوري: الحرب والسلم في شرعة الإسلام، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1973.

- Daniel Pipes: In the Path of God: Islam and Political Power, Basic book Inc Publishers, New York. 1983. pp 48-69.

(3) فعلى سبيل المثال نجد أن خدوري في الحرب والسلم يقدم موضوعات فرعية تحت ثلاثة محاور أساسية وهي: نظرية السلطة الجهاد، العلاقات السلمية، ويستند تحليلة إلى مصادر شرعية وفكرية وبعض الوقائع التاريخية حتى القرن الحادي عشر الهجري والتي تدفع –من وجهة نظره– إلى الحاجة لتغيير الشرع الدولي حتى يصبح الإسلام مندمجًا في الأسرة العالمية، أما بيسكاتوري فيقدم تقسيمًا موضوعيًا أيضًا وهو يوظف =التاريخ في

الإسلامي وفي عرض نماذج لأهم الممارسات في العلاقات الإسلامية الدولية والعلاقات الإسلامية– غير الإسلامية الدولية ولكن تتسم هذه المتابعة بأنها تقتطع كل منعطف من هذا التطور (على مستوى الفكر أو على مستوى الواقع) من سياقه التاريخي الزماني والمكاني وهو الأمر الذي كان ولابد أن يؤثر على نتائج هذه التحليلات. فمما لا شك فيه أن مدلولات ممارسات العلاقة الإسلامية في ظل مرحلة القوة والهيمنة الإسلامية لابد وأن تختلف في المغزى والسياق والنتائج عن مدلولات نظائرها في مرحلة الضعف والتراجع الإسلامي، وهذا ما أغفله بيسكاتوري في حين حاول أن يثبته خدوري ولكن لنفس غرض الأول (أي الحاجة لتطوير الشرع الإسلامي الدولي).

ومن ثم تجتمع هذه النتائج على نحو يبين أن النظرية الإسلامية التقليدية عن العلاقات الدولية والتي تشكلت خلال فترة القوة والهيمنة الإسلامية قد أعيد تشيكلها على ضوء الخبرات التاريخية لمراحل التراجع في هذا القوة والهيمنة وصولاً إلى الوضع الحديث والمعاصر للعالم الإسلامي في النظام الدولي.

ويتراوح هذا التيار بين اتجاهين فرعيين. الاتجاه الأول يعبر عنه مجيد خدوري فهو يشير في كتابة "الحرب والسلام في شرعة الإسلام" (ص ص 359– 358)، أن التغيرات في النظرية التقليدية للشرع الإسلامي والتي جعلت في الأمكان إقامة اتصالات ودية بين الإسلام والمسيحية والتي أتاحت للإسلام الاندماج في الأسرة العالمية الأوسع نطاقًا قد تكون من أهم إمارات تطوره منذ فترة تكونه، ومع أن الشرع الإسلامي في الماضي قد تعرض لتأثيرات خارجية إلا أنه بوجه عام احتفظ بجوهر طابعة، وأكبر تحدي يواجه هذا الشرع في العصر الحديث يأتي من الغرب وهو تحدي يفرض بعض التغيير. ومحاولة تغيير الشرع الإسلامي – على الرغم من صلابته المعروفة– تستحق وفق مقولة خدوري دراسة دقيقة ونجد أن مجيد خدوري بعد استعراضه لقوى التغيير العالمية منذ القرن 16 الميلادي وحتى سقوط الخلافة العثمانية قد خلص (ص ص 390– 392) إلى أن الاتجاه العلماني نحو العلاقات الخارجية بات مقبولاً لدى جميع الدول الإسلامية تقريبًا سواء منها التي علمنت كيانها القانوني الداخلي علمنة كاملة أو التي ما زالت تتخذ الشريعة أساسًا لقوانينها، وأن الإسلام قبل مقاييس علمانية في علاقاته الخارجية كما قبل اندماجه في الأسرة الدولية، وتكيف ليتعايش مع دار الغرب في ظل إدراك الدول الإسلامية أنه يستحيل في الوقت الحاضر إحياء النظرة الدينية التقليدية إلى

شكل مجرد تقديم أنماط سلوكية للفواعل الإسلامية الكبرى بصفة خاصة (العثمانية والفارسية) للدلالة على مصداقية منطلقة.

الشئون الخارجية وأنه ليس من مصلحتها أن تفعل ذلك لأن الأوضاع التي تسمح بربط الدين بالعلاقات بين الأمم قد تغيرت تغيرًا جذريًا.

هذا وكان خدوري قد أبرز في موضع آخر من فكرة (النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية ص ص 29–30) أن النظرية الإسلامية للعلاقات الخارجية لا توجد في القرآن والسنة بالرغم من أن افتراضاتها الأساسية توجد في هذين المصدرين، لأنها نتاج فكر المسلمين حين وصلت الإمبراطورية إلى أقصى تطورها وأنه أُعِيد تشكيلها خلال فترة التراجع في هذه القوة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية تخلط بقوة بين أمور ثلاثة: من ناحية ما أسمته الاتجاه العلماني نحو العلاقات الخارجية والمقاييس العلمانية للإسلام في علاقاته الخارجية (الحرب والسلام ص 388) وبين من ناحية أخرى ما أشارت إليه أن معظم فقهاء المسلمين (بعد سقوط الخلافة) يقولون إن القانون الإسلامي الخاص بعلاقات الإسلام الخارجية كما وضعه النبي (صلى الله عليه وسلم) قام على أساس مبدأ العلاقات السلمية لا العدوانية بين الأمم (ص 389)، وبين من ناحية ثالثة ما خلصت إليه (ص 391) من أنه نظرًا لانتقال المبادرة إلى ايدي دول كبيرة من غير المسلمين أصبح من الجائز بل من الضروري وفقًا للشريعة الإسلامية أن يراعي الإسلام أن يراعي الإسلام مصالحة استنادًا إلى الأوضاع المتغيرة. ومما لا شك فيه أن هناك فارقًا شديدًا بين الأبعاد الثلاثة فإذا كان لا يمكن قبول الأول والتحفظ بشدة على الثاني فإن الثالث هو الذي يستدعي التوقف والبحث عن أسسه الإسلامية حيث أن الإسلام لكل زمان ومكان والاجتهاد فيه قائم لصالح المسلمين في ظل ضعفهم وقوتهم.

والاتجاه الثاني بمثله بيسكاتوري (ص ص 10، 13 ، 14) الذي وصل إلى القول أن هناك العديد من "الإسلام" بقدر ما هناك من المسلمين وإن السياسات مستقلة وليست تابعة للدين الإسلامي، وإنه ليس كافيًا القول إن الإسلام هو دين المسلمين ولكن الإسلام هو المعتقدات السياسية وسلوك المسلمين وما يقولونه وما يفعلونه. والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه ينطلق من إنكار الفصل بين الإسلام والمسلمين وهو المنطلق الذي يتبناه تيار هام من الدراسات الغربية وهو الذي يحاول أن يطمس ذاتية وخصوصية الإسلام كعقيدة دينية منزلة لتنظيم الحياة في المجتمع والعلاقات بين كافة البشر وهذا التيار يحذر دائمًا[1] من الوقوع في مصيدة الاعتقاد في وجود مغزى غير متغير للإسلام محدد في عبارات صاغته المكتوبة، كما يحذر من خطورة التمييز الحاد بين الإسلام الحقيقي وغيره أو إعطاء وضع متميز للمقولات الشرعية في مراجع القانون أو علم الكلام Theology ومن ثم فإن هذا التيار يرى أنه مهما

(1) انظر نموذجًا لهذا المنطلق في:

- Albert Hourani: Islamic History, Middle Eastem History, Modem History (in0 Islamic Studies: A Tradition and Its Problem, pp 13- 14.

كان ما يعتقد الناس أنه الإسلام فإن ما يسمى الإسلام "الشعبي" له مغزى خاص حتى لو إدانة الشرعيون والقانونيون.

إذن هل مقولة إن خبرة تطور الممارسات ومدلول تطور النماذج الفكرية الإسلامية تبين أن مثاليات وقواعد الإسلام ليست المحرك وليست أساس العلاقات الدولية الإسلامية هل هذه المقولة تعد فهما صحيحًا للإسلام؟ أم أن هناك تفسيرًا إسلاميًا لهذه الظاهرة التي لا يمكن أن تنكر الملاحظة العلمية حدوثها بالفعل؟ وما هي أسانيد هذا التفسير ومنطلقاته؟ إن الحاجة للإجابة عن هذه التساؤلات ضرورة هامة، فبالرغم من أم أحد المنطلقات الإسلامية الأساسية هي التمييز بين الإسلام وبين فهم المسلمين له وسلوكهم في إطاره إلا أن منظورًا إسلاميًا صحيحًا لا يمكن أن يصل إلى تجاوز وجود الإسلام ذاته تحت تأثير الخبرة الإسلامية العملية أي لا يمكن أن يقبل أن الخبرة التاريخية تثبت فشل وعدم صحة المثالية الإسلامية أو الاتجاه إلى "العلمنة" تحت ضغط مقتضيات الواقع الجديد –كما اتضح من أهداف النماذج السابق الإشارة إليها– ولكن يجب على هذا المنظور الإسلامي أن يجد تفسيرًا لتراجع التمسك بالنظرية التقليدية والمثالية الإسلامية في ظل الظروف القائمة التي عكست تدهور القوة الإسلامية بل وتفسير هذا التدهور أيضًا تفسيرًا إسلاميًا، وأخيرًا بيان ضوابط وشروط إحياء المثالية الإسلامية وقبل هذا كله تقديم رؤية اجتهادية إسلامية عن هذا الواقع في تطوره التاريخي.

هذا وتعد محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة –كما سيرد في موضع لاحق– أحد الضوابط المنهاجية لأهداف هذا الجزء من المشروع وهي التي ستبين الروابط مع أجزائه الأخرى، كما تبين أوجه الاختلاف بين اقترابنا الكلي من التاريخ الإسلامي وبين مقترب هذه النماذج السابقة[1].

2– ومن النماذج الكلية والتي تنظر أيضًا إلى قضية عدم ملاءمة النظرية التقليدية الإسلامية للعلاقات الدولية مع الواقع المعاصر ومن ثم الحاجة إلى منظور جديد لهذا الواقع دراسة د. عبد الحميد أبو سليمان[2]، وهي تختلف جوهريًا عن النموذجين السابق الإشارة إليهما في أمرين أساسيين:

من ناحية: أنها تطالب بالرؤية النقدية لمكونات الفقه التقليدي وعلى أساس النظر إليها في قسياقها الزماني والمكاني وتطويرها على أساس السياق الزماني والمكاني المعاصر أيضًا، ولكن من ناحية أخرى تظل الأصول الإسلامية (القرآن والسنة) والعلوم المنبثقة عنهما بمثابة الإطار المرجعي الأساسي الحاكم والضابط لهذه الدعوة.

---

(1) انظر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

(2) Abd El Hamid Abu Sulyeman: The Islamic Theory of International Relation: New Direction for Islamic Methodology and Thought, The International Institute of Islamic Thought, Washington, 1987.

بعبارة أخرى فإن هذه الدراسة تهتم بمناقشة سبل تطوير بديل فكري إسلامي للمنظور الإسلامي التقليدي محتوى ومنهجًا (الذي يقول أساسًا في مجموعة بأن أصل العلاقة هو الجهاد والقتال من أجل نشر الدعوة والذي يستند إلى قاعدة الناسخ والمنسوخ) على أساس أن بعض جوانب القصور في المنهاجية التقليدية (وخاصة افتقاد عامل الزمان والمكان) هي التي تسمح –من وجهة نظر المؤلف– بانتقاد الفكر التقليدي حول عدة أمور (أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، أهل الذمة، الجزية، العهد والأمان...) حيث أن الخلفية التاريخية والنفسية للفكر الإسلامي التقليدي حول العلاقات الدولية هي التي تفسر مضمون هذا الفكر واستناده إلى قاعدة النسخ، ومن ثم فإن الخلفية التاريخية والظروف النفسية المحيطة الراهنة هي التي أثرت أيضًا في صياغة وتطور الرؤى الحديثة (أي الرؤى الاعتذارية، التبريرية التي تقول بأن أصل العلاقة هو السلام وأن القتال من أجل الدفاع عن النفس) والرؤى التي تنطلق من الدعوة لإعادة النظر في تطبيق قاعدة الناسخ والمنسوخ وما ترتب عليها من سوء فهم لقضية أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم فيما يتصل بهذه القضية من قضايا أخرى.

ومن ثم فإن هذه المحاولة لتطوير محتوى ومنهج الفكر التقليدي والفكر المعاصر حول أبعاد العلاقات الدولية تدعو للأخذ في الاعتبار المبررات السياسية والاستراتيجية ولممارسات المسلمين ولكن دائمًا في إطار القيم الإسلامية، لأن المفكرين المسلمين التقليدين والمعاصرين على حد سواء لم يولوا هذه الاعتبارات اهتمامهم بقدر ما اهتموا بالتفسيرات الشرعية واعتبارها قواعد شرعية مطلقة تسرى على كل زمان ومكان.

والجدير بالذكر هنا أن توظيف التاريخ في هذه المحاولة لا يعدو تقديم نماذج تاريخية تساعد على توضيح دواعي الاهتمام بالتمييز بين أهداف الشريعة وبين اعتبارات السياسة في فترة محددة وزمان ومكان محدد، كذلك لا تقدم هذه المحاولة إجابة عن السؤال المتعلق بأسباب الفجوة بين النظرية الإسلامية وبين الممارسات الإسلامية عبر التاريخ.

3– ومن نماذج الدراسات الكلية والتي تعالج أيضًا قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام ولكن من جانب غير الذي تعرضت له النماذج الثلاثة السابقة تلك الأدبيات التي تدعو لأهمية تقديم منظور إسلامي للعلاقات الدولية المعاصرة[1].

وهي تقدم رؤية حول وضع الإسلام كقوة في النظام الدولي المعاصر وكيف يمكن أن يساهم مبادئه وقواعده ومفاهيمه في إرساء أسس جديدة لهذا النظام في مرحلة إعادة تشكيله،

(1) انظر على سبيل المثال:

- Nasser Ahmed Al- Braik: Islam and World Order Foundations, and Values, The American University, Washington D.C 1986 (unpublished) Ph. D. Dissertation.

وهذه الرؤية وأن اعتمدت أساسًا على عرض تطور تطور تاريخ الأفكار الإسلامية حول أبعاد ظاهرة العلاقات الدولية في الإسلام (الأمة، الجماعة، العدالة، المساواة، الحرية، السلام) إلا أنها لا تقدم هذا التطور في الأفكار في سياق تطور تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية، أي لم توظف التاريخ الإسلامي لاستخلاص نماذج من الممارسات الإسلامية الدولية التي تبرز دعائم هذه الأفكار الإسلامية الكبرى، ناهيك عن عدم توظيف هذه الأفكار لتقديم رؤية إسلامية عميقة عن أهم القضايا الدولية المعاصرة أو عن كيفية إسهام المبادئ الإسلامية إسهامًا عمليًا في التشكيل الجديد للنظام الدولي، وقبل ذلك في إعادة تشكيل وضع العالم الإسلامي على صعيده.

المطلب الثاني: نماذج من الدراسات الجزئية:

وهي الدراسات التي تتناول طرفًا إسلاميًا واحدًا، أو فترة محددة أو نمطًا محددًا من التفاعلات الدولية في التاريخ الإسلامي وذلك أما لاستخلاص أنماط سلوكية محددة من ناحية، أو التمهيد لتحليل واقع معاصر من ناحية أخرى أو لاثبات مقولات معينة وإعادة النظر في مقولات أخرى من ناحية ثالثة. وفيما يلي عرض لأهم ملامح نماذج هذه المجموعات الثلاث، مع الإشارة مسبقًا أنه إذا كانت نماذج الدراسات الكلية السابق تناولها لم تجرد العنصر العقيدي بل انطلقت منه أساسًا فليس هذا هو الحال مع نماذج الدراسات الجزئية التالية:

1- أحدى هذه الدراسات[1] تعد دراسة جماعية رائدة بين الدراسات العربية في مجال العلوم السياسية من حيث توظيف التاريخ السياسي لمصر لمحاولة اختبار بعض الفرضيات والمقولات حول السلوك السياسي الخارجي لمصر، فلقد كان هدف هذه الدراسة ليس السياسة الخارجية لمصر الإسلامية ولكن البحث عن الأنماط المتكررة عبر حقبة تاريخية ممتدة (من ابن طولون وحتى السادات) في سلوك مصر الخارجي، أي أنماط الأهداف والأدوات ومجال الحركة ومصدر التهديد أو الخطر ولم يكن الإسلام متغيرًا واضحًا في تحليل هذه الأبعاد عبر ما يقرب من القرون الخمسة التي تغطيها الدراسة وخاصة المراحل التاريخية السابقة على انهيار الخلاقة الإسلامية، ومن ثم تبرز نتائج هذه الدراسة التساؤل التالي: هل كانت النتائج

---

(1) د.علي الدين هلال (محرر): دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1987.

- انظر بصفة خاصة:

- حسين توفيق: السلوك الخارجي لمصر من ابن طولون 868م إلى علي بك الكبير 1760م، ص ص 1-53.

- د.جهاد عودة: السلوك الخارجي لمصر: دراسة مقارنة بين عهدي علي بك الكبير (1760- 1773) ومحمد علي باشا (1805- 1848)، ص ص 69- 133.

تختلف لو لم يتم تجريد البعد العقيدي؟ ومن ثم أليس من الضروري البحث عن وزن وكيفية تأثير هذا البعد بالمقارنة بالأبعاد الأخرى؟

2- وفي المقابل تجد دراسة أخرى رائدة[1] في مجال التحليل السياسي للعلاقات بين الدول الإسلامية: وهي تجميع في تحليلها العناصر التالية: الخصائص التكوينية للدولة الإسلامية والعلاقات بينها، موجظ التطور التاريخي للعلاقات بين الدول الإسلامية من عصر الدولة العباسية إلى نهاية الخلافة الإسلامية ونشأة الدول الإسلامية المعاصرة، أبعاد العلاقات المعاصرة بين هذه الدول والأطر التنظيمية لها والنظرية السياسية التي تحكمها.

وهكذا فإن توظيف هذه الدراسة للتاريخ إنما كان لمجرد التمهيد لدراسة العلاقات المعاصرة بين الدول الإسلامية (منذ 1918) على مستوى الحركة ومستوى النظرية وهذه العلاقات وإن كان يمكن دراستها منفصلة إلا أنها لا تنفصل من حيث خصوصيتها وتطورها عن العلاقات الإسلامية –غير الإسلامية في تطورها.

إذن ما هي الأنماط التي يمكن أن تكشف عنها متابعة هذا التطور باستخدام أدوات التحليل النظمي بصفة خاصة؟ ألا تؤدي دراسة التفاعلات الدولية الإسلامية –غير الإسلامية المحيطة بهذا التفاعلات أو العلاقات الإسلامية في مراحل تطورها المختلفة إلى فهم أعنق لها وللسياسات الخارجية لبعض الفواعل الإسلامية؟

3- ثم تأتي دراسة أخرى[2] للتركيز على فترة زمنية محددة من تاريخ "الشرق الأوسط" وهي التي عرفت بالمسألة الشرقية (1774- 1923) وتتميز هذه الدراسة عن السابقتين من حيث الهدف من توظيف المادة التاريخية من المصادر الغربية ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهاجية لهذا التوظيف.

فمن حيث الهدف فإن هدف الدراسة ينطلق من رفض التقليد الدبلوماسي والأكاديمي الغربي الذي يرى "الشرق الأوسط" كمجال لمواجهة القوى العظمى ومسرح تفاعل بين كل الأطراف التاريخية ذات المصالح والاهتمامات في هذه المنطقة، ومن ثم يطالب بالنظر إلى الخصائص المميزة للمنطقة والاهتمام بدور الفواعل الإقليمية وتوجهاتهم نحو القوى الخارجية، وهذا يعني أن العلاقات الدولية للمنطقة هي ملتقى طرق أبعاد التاريخ الحديث للشرق الأوسط. والتحدي الذي يواجه دراستها على هذا النحو هو العمل على مزج الأسلوب التقليدي لدراسة المسألة الشرقية بأسلوب جديد لدراسة الشرق الأوسط الحديث.

---

(1) د.محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، جامعة الملك سعود، عمادة شئون المكتبات، الرياض، 1412هـ - 1991م.

(2) Leo Carl Brown: International Political and the Middle East, 1984, pp 279- 310.

بعبارة أخرى فإن هذا الكتاب يدعو إلى منهج تتعاون فيه النظم الدراسية المختلفة لدراسة السياسات الدولية المعاصرة للشرق الأوسط وذلك بالمزج بين التاريخ الدبلوماسي التقليدي (كما تبلور في الغرب) وبين دراسة الشرق الأوسط كموضوع في حد ذاته وفي إطار دراسة التفاعلات الدولية بصفة عامة، والمقولة الأساسية لهذه الدراسة هي أن "الشرق الأوسط" من أكثر النظم الفرعية اختراقًا من جانب القوى الخارجية، ولقد عرف التنافس بين عدة قوى إقليمية على الهيمنة، ويؤدي هذا التنافس –كما وضح خلال القرون الثلاثة الأخيرة– إلى الاستدعاء الأجنبي لمساندة كل منهم في مواجهة الأخرى.

ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهاجية لتوظيف المادة التاريخية فإن هذه الدراسة تتسم بما يلي: من ناحية توجه النظر إلى المشكلات التي تعوق توافر المصادر التوثيقية الشرق أوسطية التي يمكن أن تساهم في تقديم رؤية الفواعل الإقليمية في فترة المسألة الشرقية، في حين وتتوافر المصادر والتقليدية في التاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية والتي تعكس المنظور الأوروبي. كذلك تشير الدراسة إلى مشكلة منهاجية أخرى وهي أن كتابات التاريخ الدبلوماسي عند مرحلة المسألة الشرقية يجمعها محور واحد هو هذه المسألة في حين أن الكتابات المعاصرة عن العلاقات الدولية للشرق الأوسط منذ سقوط الخلافة العثمانية تفتقد هذه الرابطة من خلال قضية جامعة واحدة، ومن هنا صعوبة المقارنة بين ما قبل وما بعد سقوط الخلافة العثمانية.

أما المسألة المنهاجية التالية التي تنوه إليها الدراسة فهي أن ضخامة عمل المؤرخين وتنوع وتراكم ما يقدمه من رؤى وتفسيرات وأساليب متطورة في الكتابة التاريخية إنما قد تم لأهداف بحثية أخرى غير أهداف دارسي العلاقات الدولية، ومن ثم فهو يحتاج التحديد للتوظيف في استخدامات أخرى. وعلى ضوء خبرة هذه المحاولة المتميزة الهدف والأسلوب البحثي في التاريخ يمكن القول إن الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع يعد استكمالاً وتعميمًا وتوسيعًا للنطاق الزماني والمكاني لهذه الدراسة وتطويرًا لأسلوب تحليل المادة وعرضها نظرًا للاستعانة بالأبعاد النظرية النظمية لدراسة العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: نموذج توظيف الخبرة الإسلامية في داسة النظرية السياسية:

وفي مواجهة هذه النماذج –سواء الكلية أو الجزئية– والتي سعت لأهداف بحثية محددة في مجال السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية يجب أن نضع الجهود الشامخة لرائد الدراسات السياسة الإسلامية في مصر أ. د. حامد ربيع والذي استغرق جل عمره البحثي في إخراجها وتقع هذه الجهود أساسًا في نطاق توظيف الخبرة الإسلامية (تاريخًا وفكرًا) في مجال النظرية السياسية أي في بناء نظرة متكاملة للتحليل السياسي تشمل ثلاثة ميادين: التنظير السياسي

المجرد ثم تحليل المشكلات السياسية للواقع العربي ثم منهاجية وتأصيل مفهوم تدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية[1].

أ- ولقد انطلق هذا التوظيف من خصائص الخبرة الإسلامية، ولهذا برز في سياق تحليل الخبرة الإسلامية. ولقد اعترف بأن أهم صعوبات تحليل هذه الخصائص هي صعوبات ترتبط بالتاريخ العام للمجتمع الإسلامي، وهذه الخصائص المطروحة، والتي تميز الخبرة الإسلامية في إطار النماذج الكبرى في تاريخ الإنسانية، هي: الاستمرارية، التعدد والتنوع في التطبيقات، الكلية والشمول في الإطار العام للخبرة، الإيقاع المختلف في مراحل الخبرة، الجمع بين عنصرين لم تجمع بينهما أي خبرة أخرى في تفاعل مستمر وهما الدين والعقل.

وتنبثق هذه الخصائص من متابعة وعي شامل بمنعطفات التاريخ الإسلامي السياسي والحضاري وأهم ما يتصل بها من مفاهيم وظواهر ذات أبعاد داخلية ودولية على حد سواء، ثم المزج والجمع بين مدلولاتها في انسياب فكري واضح، فمن الحديث عن الدوائر المختلفة لاستمرارية الخبرة سواء الكلية الشكلية منها (الخلافة) أو الكلية الموضوعية (الأمة) أو الجزئية التي تدور حول العبادة وعنصر سلوك المحكوم، إلى الحديث عن التطبيقات المتعددة والمتنوعة التي تبرز المتابعة التاريخية ستًا منها واضحة (الدولة القومية في العصر الأموي، الدولة العالمية في العصر العباسي الثاني، النموذج العثماني إبتداء من فتح مصر على الأقل، النموذج الإسلامي في الهند وخاصة خلال القرن التاسع عشر مع الصراع الإسلامي العنيف ضد الاستعمار البريطاني، ثم النموذج البربري في شمال أفريقيا) إلى الحديث عن إيقاع التكوين ثم الإبداع ثم بداية الانهيار في النموذج الإسلامي من نماذج مجتمعات الخلافة الكبرى في التاريخ.

ب- ومن ناحية أخرى انتقل توظيف هذه الخصائص إلى تحديد النواحي النظرية التي يمكن أن يعمق ويؤصل فيها النموذج الإسلامي للمارسة السياسية ومنها نظرية وظائف الدولة، نظرية الدولة الاتصالية، نظرية الدولة العالمية، تأصيل مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسي للدولة الاقليمية، نموذج التنمية القومية ومفهوم النظام الدولي الجديد، وظيفة العلماء في المجتمع المتقدم، وجميعها نواحي تتداخل على صعيدها أيضًا الأبعاد السياسية والحضارية الداخلية والخارجية، فنجد أن نظرية وظائف الدولة التي تبرز وظيفة الدولة حارسة وحامية القيم وهي الوظيفة التي صاغتها تقاليد الخبرة الإسلامية وتنبثق من بينها الوظيفة الاتصالية التي لا تقتصر

---

(1) انظر موجزًا جامعًا لهذه الإسهامات التي تم تناولها بالتفصيل في دراسات أخرى متعمقة في:

- د.حامد ربيع: إشكالية التراث وتدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية، ندوة تدريس العلوم السياسية بالوطن العربي، لارناكا، 4 -8 فبراير 1985.

ومن أهم هذه الدراسات: د. حامد ربيع: الإسلام والقوى الدولية، القاهرة، دار الموقف العربي 1980.

- د.حامد ربيع: مستقبل الإسلام السياسي، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، بغداد، 1983.

على الحاكم والمحكوم وإنما تتعدى ذلك إلى علاقة الدولة بالمجتمعات الأخرى الخارجية، وهنا يبرز مفهوم الجهاد كأحد عناصر السياسة القومية في التراث القومي.

ومن ناحية أخرى نجد مفهوم الدولة العالمية الذي عبرت عنه في الخبرة الإسلامية الدولة العباسية في فترة هارون الرشيد، وهو مفهوم ما زال في حاجة إلى تحليلات عمقية تأصيلية، فلقد طرح د. حامد ربيع كيف يمكن للخبرة الإسلامية أن تساعد في حل التناقض بين مفهوم الدولة القومية والدولة الأقليم وذلك من خلال مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسي لمجتمع الأقليم القومي، كذلك كيف أنها تبرز أن المتغير الاقتصادي ليس هو المتغير الأساسي في العملية الأنمائية والتوسعية وإنما تحقيق الرسالة والدعوة هو الأساس الذي يشارك المجتمع بأسره في السعي لتنفيذه وأخيرًا يتساءل هذا الطرح عن مدى إمكانية أن يقدم الإسلام جديدًا في عملية تشكيل نظام دولي جديد وهل يقتصر على مجرد تقديم إطار تلتف حوله دول عدم الانحياز أم أنه يمكن أن يصل إلى التأثير في تشكيل مفهوم هذا النظام الدولي الجديد؟

ومما لا شك فيه أن تعميق القدرة على فهم هذا التأصيل إنما ترتبط بتعميق دراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي، فعلى صعيد جميع المحاور السابق تلخيصها في طرح د.حامد ربيع يبدو لنا أن الحاضر الغائب هو هذا التطور في وضع هذا العالم كأحد مكونات النظام الدولي في المراحل التاريخية المختلفة سواء كمحورها الأساسي أو كمحرك أو موضوع لتفاعلاته. ومع ذلك فإن محاور هذا الطرح تبرز عدة محاولات هامة تساهم في تكوين أهداف إطار التحليل النظمي السياسي الإسلامي الدولي: كيفية ومدى ظهور الجهاد كمحرك للسياسات الإسلامية، طبيعة العلاقة بين الوظيفة العقيدية والتوزيعية في تفسير الفتوحات والتوسع والتراجع الإسلاميين، كيف أثر الإسلام على تشكيل النظام الدولي ومتى وكيف وإلى أي حد أثرت الدول الإسلامية على تشكيل التفاعلات الدولية؟

المبحث الثالث

حول بعض إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف

اتضح من التحليل في المبحث الأول كيف أن الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع يحقق تراكمًا معرفيًا في مجال علم العلاقات الدولية من منظوره الغربي، كذلك اتضح من التحليل في المبحث الثاني كيف أن ها الهدف يحقق تراكمًا آخر في مجال دراسات العلاقات الدولية التي وظفت التاريخ الإسلامي، وهكذا وعلى ضوء الربط بين نتائج التحليلين في هذين المبحثين يكون قد اتضحت المبررات الأكاديمية لهذا الهدف ومن ثم للمقترب الذي سيتم من خلاله توظيف المادة التاريخية لتحقيق هذا الهدف أيضًا، وهو مقترب التحليل النظمي للعلاقات الدولية وليس التاريخ الدبلوماسي.

وبقدر ما يستجيب اختيار هذا الهدف وهذا المقترب مع طبيعة أهداف ومنهاجية التحليل السياسي في التعامل مع التاريخ (كوسيلة وليس كغاية في حد ذاته) بقدر ما يستجيب من ناحية أخرى (كما سنرى بالتفصيل في موضع لاحق)[1] لبعض الدعاوي من جانب علماء عرب ذوى منظورات مختلفة للدراسات التاريخية والتي تطالب بتجديد منهاجية هذه الدراسات، وذلك بالتركيز –كما يقول د.عماد الدين خليل[2]– على الكليات والروابط وتخطى التفاصيل والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة وخاصة ما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تاريخنا وصولاً إلى الكليات والدلالات في سياق الحركة التاريخية الأكبر حجمًا، ذلك لأن هناك حاجة لاستعراض تحليلي لمسيرة التاريخ الإسلامي في مسار الطويل.

كذلك يدعو د. محمود إسماعيل[3] للاهتمام بالبحث في العلل والأسباب وراء الظواهر التاريخية التي تعرض بصياغة لغوية حديثة لما ورد في الحوليات التاريخية كما تعرض أيضًا كما لو كانت قد خلقت في فراغ، كما يدعو إلى رؤية شاملة للمسار العام لحركة التاريخ الإسلامي.

---

(1) انظر الفصل الثاني.

(2) د.عماد الدين خليل، ضوابط ومعايير أساسية في منهج كتابة التاريخ الإسلامي، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الأمة الإسلامية، كلية الآداب –جامعة الزقازيق بالتعاون مع جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية في 10 ربيع الأول 1410هـ– 10 أكتوبر 1989، ص ص 6–7.

– كذلك انظر: د.عماد الدين خليل حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، قطر 1986، ص ص 116– 117، ص ص 92– 95.

(3) د.محمود إسماعيل: قضايا في التاريخ الإسلامي: منهج وتطبيق. دار الثقافة، الدار البيضاء، ط2، 1981، ص 6–10.

وإذا كانت جميع هذه المتطلبات تحقق دفعات قوية في مجال البحث التاريخي فإن التحليل السياسي الدولي وفقًا لمقترب النظم الدولية يستطيع المساهمة في تقديم هذه الملامح والدلالات الكلية عن التطور في التاريخ السياسي الإسلامي الدولي (فيما بين الفواعل الإسلامية وبينهم وبين غير المسلمين)[1] فهو عن طريق المزج بين الأحداث التاريخية وبين الافتراضات والتعميمات عن عملية التغير في النظام الدولي يساهم في تقديم أنماط وليس أحداث مفردة، التحولات الكبرى وليس الوقائع المحددة، العوامل المختلفة التي أثرت على تحديد وضع الدولة (الدول) الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية، ومع ذلك فإن طبيعة هذا الاقتراب من التاريخ الإسلامي تثير في الواقع عدة أشكاليات:

الإشكالية الأولى: تتصل بمصداقية **أو** صحة استخدام مقترب تحليلي غربي في دراسة تهدف إلى المساهمة في تقديم منظور إسلامي لأحد الفروع المعرفية وهو علم العلاقات الدولية. وتثير هذه الإشكالية كل أبعاد الجدل حول مدى ملاءمة المناهج الغربية لدراسة أوضاع ومشكلات فواعل أخرى[2] وهو الجدل الذي اكتسب مذاقًا خاصًا ومتجددًا من واقع انتقادات منظورات إسلامية اجتهدت لتجديد سمات المنهاجية الإسلامية في البحث[3].

ومع ذلك فإن منطلق الدراسة بهذا الصدد يستند إلى ثلاث أمور:

من ناحية: عدم وجود تعارض بين استخدام منجزات التطورات الحديثة في علم العلاقات الدولية وبين دراسة الخبرة الإسلامية في مجال هذه العلاقات، بل إن تطبيق مقتربات هذا العلم إنما تثري وتعمق من فهم الأبعاد الحقيقية لهذه الخبرة.

بعبارة أخرى فإن الإجابة عن التساؤل عن مدى صحة استخدام التحليل النظمي (باعتباره أحد الأفرع التحليلية من مقترب النظم) لدراسة التاريخ السياسي الإسلامي الدولي على نحو يبرز تميز أسلوب دارسي العلوم السياسية عن المؤرخين، إنما ينبثق عن ضرورة الوعي بقضية أعمق وأوسع ألا وهي وضرورة التمييز بين الإطار أو الأداة المنهاجية وبين مضمون التفسير والتحليل الذي يسفر عن تطبيقها، ويختلف هذا المضمون باختلاف الأطر المرجعية التي يستند إليها هذا التفسير وهذا التحليل. بعبارة أدق فإن هناك فارقًا بين استخدام أدوات أو أطر التحليل التي أفرزها المنظور الغربي للعلوم الاجتماعية وبين تبني المنظورات أو التفسيرات الغربية لتطورات وأحداث

---

(1) انظر المطلب الثاني من البحث الثاني من الفصل الثاني.

(2) انظر على سبيل المثال انتقادات عدم ملاءمة عدة مناهج غربية لدراسة السياسة الدولية للعالم الثالث في:
- Bahgat Korany and Aly El- Din Hillal Dessouki (eds), The Foreign Politics of Arab States, Boulder, colo, Westview Press, 1984.

(3) انظر نموذجًا لهذا في:
– نصر محمد عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم 6، 1992.

التاريخ الإسلامي، فتلك الأخيرة، وكما أوضح العديد من العلماء والباحثين المسلمين[1] لا يمكنها أن تقدم تفسيرًا صحيحًا شاملاً ومتماسكًا لتاريخنا الإسلامي لاعتبارات عديدة، ومن هنا كانت الحاجة في هذا الجزء من المشروع للوعي والالتزام بعدة ضوابط منهاجية للتفسير الإسلامي للتاريخ[2].

ومن ناحية أخرى: فإن طبيعة جوهر تحليل النظم (أو مقترب النظم بصفة عامة) تعد تعبيرًا عن وتجسيدًا لفكر يعترف بتكامل وكلية وعدم انفصال الأبعاد المختلفة للظواهر الاجتماعية ومن ثم الحاجة إلى دراستها انطلاقًا من أطر نظمية وهي أطر كلية تخفف من غلواء الانقسام الجامد بين التخصصات والعلوم المختلفة[3].

إذن ألا يمكن القول إن هذا الاقتراب يجد جذورًا في طبيعة المنظور الإسلامي للظواهر الاجتماعية، وألا ينبثق هذا المنظور عن طبيعة الإسلام باعتباره كلاً تمتد قواعده ومبادئه واسسه لتغطى مختلف أبعاد الكوت في ارتباطاتها، وألا يعكس هذا المنظور الرؤية الكلية للقرآن عن وحده الكون، وألا يمثل هذا المنظور كلا موحدًا يتكون من روافد سياسية واجتماعية واقتصادية تصب في مجرى واحد فتضفى عليه طابعه الخاص الذي يميزه عن المنظورات الأخرى المادية بشقيها الليبرالي والماركسي[4]؟

ومن ناحية ثالثة: نجد أن اقتراب تحليل النظم الدولية تعرض لانتقادات منهجية عديدة من داخل المنظور الغربي[5] لعل من أهمها أنه مقترب استاتيكي يبحث عن كيفية الحفاظ على النظم القائمة، أي أنه متحيز للوضع القائم لتركيزه على قيمة الاستقرار والتوازن وليس عمليات التغير والتطور نظرًا لعدم تركيزه على العملية التحويلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانتقاد بصفة خاصة ينطبق على التيار الأول من الأدبيات النظمية خلال الستينيات في حين أن الرؤية النقدية

---

(1) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص ص 123- 128.

- د.حامد ربيع، إشكالية التراث، مرجع سابق، ص 2.

(2) انظر المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(3) Richard Little: Op. cit.

(4) حول الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة الاجتماعية في المنظور الإسلامي، انظر: -سيف الدين عبد الفتاح، التحديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989م.

(5) حول أهم الانتقادات الموجهة إلى مقترب تحليل النظم الدولية انظر:

- James E., Dougherty & Robert L., Pfaltzgraff, Jr: op. cit.

- د.الحسان بوقنطار: العلاقات الدولية، دار توبقال للتشر، الدار البيضاء، 1985.

الشاملة لمختلف تيارات هذه الأدبيات وخاصة عقد الثمانينات تبرز أن التغير من ناحية وعملية تدهور وانهيار النظم من ناحية أخرى قد أضحت في صميم التحليلات النظمية[1].

والإشكالية الثانية: تتمحور حول السؤال التالي هل انتظمت العلاقات الدولية الإسلامية – غير الإسلامية منذ بدايتها في شكل نظام دولي؟ وهل كان هناك نظام دولي واحد يجمعها واقعية ونظريًا؟ ويتضح مغزى هذا لاسؤال من تعريف النظام الدولي على ضوء عدة معطيات متقابلة سواء في الرؤية الغربية عن الإسلام أو الرؤية الغربية عن الإسلام أو الرؤية الإسلامية عن الغير. وتتلخص هذه المعطيات المتقابلة التي تناولتها عديد من الاتجاهات في الأدبيات الإسلامية وغيرها على صعيد الدراسات التاريخية والاجتماعية في الجانبين التالين:

من ناحية: إذا كانت الدراسات الغربية المعاصرة عن تطور النظم السياسية الدولية قد أغفلت وأسقطت أو تجاهلت نماذج الخبرة الإسلامية، وخاصة في الوقت الذي كانت تمثل فيه هذه النماذج مركز العالم (كما سبق التوضيح) فإن هذا الإغفال أو التجاهل أو الأسقاط كان يعكس – مكا يقول البعض من دارسي العلاقات الدولية[2] اهتمامًا مقصورًا على الذات نابعًا من ضرورة الاختيار على صعيد هذا النطاق الزمني والحضاري الممتد في تاريخ العالم. ولكنه كان يعكس أيضًا وبدرجة أساسية رفضًا للاعتراف بوجود الغير، ويمثل هذا الرفض امتدادًا أو ترجمة لما أوضحة مجيد خدوري –أحد رواد دراسة العلاقات الدولية الإسلامية– كمنطلق من منطلقات تحليله للقانون الدولي الإسلامي[3]. ودار هذا المنطلق حول أسباب الاختلاف بين أنظمة القانون الدولي القديم إذا ما قوبلت بالقانون الدولي المعاصر، فهو يقول "إنها لم تكن من الشمول بحيث تتناول العالم بأسره إذ أن كل نظام من الأنظمة القديمة كان يعني أولاً بتنظيم العلاقات بين كيانات مستقلة ودول مختلفة في منطقة من العالم وضمن إطار أو أكثر من إطار حضاري مشترك بينها، وقد لاحظ أن الشعوب في كل حضارة كانت تنزع إلى إقامة كيانات سياسية مستقلة –أي إلى إقامة عائلة دولية مصغرة– تنظم العلاقات بينها مجموعة من القوانين والأعراف المألوفة لديها لا إلى إقامة أمة موحدة تتولى الحكم فيها سلطة واحدة وينظم أمورها نظام قانوني واحد.

ولقد قام عدد من هذه العائلات الدولية المتعايشة وغير المتعايشة في عدد من المناطق" الشرق الأدنى، بلاد الأغريق، الرومان، الصين وفي العالم الإسلامي وفي الغرب المسيحي

---

(1) انظر نموذجًا لهذه التحليلات في المبحث السابق.

(2) مارسيل مارل: سوسولوحيا العلاقات الدولية، ترجمة د.حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986، ص ص 23– 24.

(3) مجيد خدوري: القانون الدولي الإسلامي، كتاب السير للشيباني (تحقيق وتقديم وتعليق)، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط1، 1975، ص ص 9– 12.

ونشأت في كل منها حضارة واحدة متميزة على الأقل، وقد نشأ في كل حضارة عدد من المبادئ والقوانين لتنظيم العلاقة بين كل دولة وأخرى في زمن السلم والحرب، وفي الواقع فإن هذه الأنظمة القديمة لم تكن دولية بحسب مفهومنا اليوم لأن كل نظام كان نظامًا منفصلاً خاصًا، فشل في إدراك مفهومي المساواة والمعاملة بالمثل القانونيين، وهما مبدآن أساسيان لكل نظام يراد به أن يكون عالميا، ولم يكن هناك من سبيل لدمج هذه الأنظمة المختلفة في نظام واحد مترابط، وعلى الرغم من أن كل نظام من هذه الأنظمة كان يقتبس من الآخر ودون أن يعترف بالفضل، من الأنظمة يزول بزوال الحضارة (أو الحضارات) التي نشأ فيها وازدهر، بعبارة موجزة فإنه وفقًا لهذه الرؤية يمكن القول إن عدم امتداد التحليل النظمي إلى الخبرة الإسلامية مبعثة عدم الاعتراف بأنها كانت جزءًا من النظام الدولي، وكان ذلك يعد انعكاسًا لطبيعة القانون الأوروبي الحديث في عصر بداية سيادة الدول الغربية على العالم، وهو القانون الذي أوجد خلال فترة تطوره مبادئ لضبط العلاقات بين الدول المسيحية وحدها، وبقدر ما ظهرت هذه الطبيعة في رؤى مفكريّ وقانونيّ أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي عن العلاقة بين الدول المسيحية والدولة العثمانية[1] بقدر ما وجدت مدلولاتها وامتداداتها لدى محللي النظم المعاصرين من دارسي العلاقات الدولية الذين اسقطوا خبرة الدول الإسلامية (كما سبقت الإشارة).

كذلك زهرت نفس المدلولات والامتدادات أيضًا في كتابات المؤرخين الغربيين التي قدمت – كما يقول أساتذة التاريخ الإسلامي[2]– تاريخ العالم كله، بما فيه التاريخ الإسلامين من زاوية نظر غربية إقليمية تجعل من أوروبا مركز العالم تدور حول قطبه كل المساحات الأخرى من الأرض وما عليها من دول وشعوب وحضارات حيث تغدو أشبه بالظلال الباهتة لهيكل التاريخ الأوروبي العالمي[3]، ولم تقتصر هذه الزاوية من المنظرعلى الدراسات التاريخية فقط، ولكن امتدت أيضًا للعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، فإن نشأة هذه العلوم تزامنت مع الفترة التي بدأ يتكون فيها للغرب وعي بأنه مركز العالم من حيث التنظيم والفكر والعمل وتصور الحياة والإنسان، ولقد كانت هذه الزاوية للنظر موضع اهتمام عديد من المؤرخين المسلمين المعاصرين[4].

---

(1) انظر أبعاد هذه الرؤية في: د. مجيد خدوري، الحرب والسلام، ص ص 369– 372.

(2) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص ص 124– 125.

(3) من هذه النماذج الغربية لما يسمى بالتواريخ العالمية والتي افردت مكانا ضهلا للتاريخ الإسلامي لا يقارن بما قدم عن تاريخ أوربا أو التي قدمته من منظور أوربي، انظر:

- Pirenne .I: Les Grandscourants de l' Histoire, Universelle Edition de la Baconniere Neughatel, 1948 Vol, V2, V3.
- H.G.Wells: A Short History of the World, Cassell and Company, London, First edition, 1922.

(4) محمد وقيدي، كتابة التاريخ الوطني، دار الأمان، الرباط، ط1، 1990، ص ص 16– 19، 40– 41.

ومن ناحية أخرى: برزت الاهتمامات من جانب المؤرخين المسلمين والغربيين على حد سواء بإيجاد صورة جديدة لفهم الماضي ومن أهمها صورة التاريخ العالمي في مقابل التواريخ المتعددة لأجزاء العالم وحضاراته، ولقد أخذت هذه لاهتمامات تغييرات مختلفة.

فمن أهم أركان منهاجية إسلامية مقترحة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي[1] تلك الدعوة[2] إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنيًا بين ما كان يجري في مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي وما كان العالم المحيط يشهده من أحداث في المرحلة نفسها وذلك من أجل تكوين نظرة شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين عالم الإسلام والعالم الخارجي.

وفي نفس الوقت اعترفت دوائر غربية تبحث في تقويم الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية الغربية[3] أن إمكانية كتابة التاريخ العالمي وطرق هذه الكتابة تعد من المشكلات المحددة التي تلقى كثيرًا من الانتباه المعاصر في محاولة لتجاوز الاقتصار على التواريخ القومية والإقليمية وذلك للوصول إلى تنظيم للمعرفة التاريخية يقدم نظرة كونية في التاريخ تصلح من أخطاء التواريخ القديمة والإقليمية. كما تعترف هذه الدوائر بأنه بالرغم من صعوبة وتعقد مشكلات عملية كتابة تاريخ عالمي، وبالرغم من الانتقادات العديدة لفرضياتها وهياكلها إلا أنها تطرح بقوة الأسئلة والشكوك حول النظرة إلى تاريخ تطور أوربا الحديث (منذ القرن 16 الميلادي) باعتباره المتحكم في مجرى تاريخ العالم وباعتباره مركز التاريخ الكوني.

وبالنظر إلى هذه المعطيات المتقابلة والمتبادلة بين رؤى غربية وأخرى إسلامية والتي تثير قضية الروابط والتفاعلات والعلاقات بين التواريخ السياسية أو الحضارية للطرفين الإسلامي وغير الإسلامي من ناحية وبين النظم القانونية الدولية الإسلامية وغير الإسلامية من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول إن هذا الجزء من المشروع إنما ينطلق –في مواجهة أبعاد هذه الإشكالية الثانية– من أن العلاقات الدولية بين المسلمين وغير المسلمين عبر التاريخ قد أخذت شكل نظام من التفاعلات والذي يمكن أو يجب السعي لمحاولة دراسته بالاستعانة بمنطلقات وأبعاد التحليل النظمي الدولي، ولكن من خلال منظور إسلامي له ضوابطه ومعاييره الإسلامية في النظر لتاريخ هذه العلاقات وفي النظر لتقسيم المعمورة كما أنه منظور الطرف الإسلامي لهذه العلاقات بعد أن سادت المنظورات الأوروبية لهذه العلاقات وخاصة خلال القرون الثلاثة الأخيرة، كما أنه المنظور الذي يعي ويدرك كل محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بفكرة وحدة التاريخ العالمي أو وحدة الجماعة الدولية، كما يقول بها المنظور الغربي.

---

(1) انظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

(2) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص ص 131– 132.

(3) جفري باراكلو، مرجع سلبق، ص ص 256– 276.

الفصل الثاني

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي
مشكلات التعامل معها، وصياغة الإطار النظري النظمي للتحليل

المبحث الأول: مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي: خصائص وأبعاد تقويمها.
المبحث الثاني: الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي.

الفصل الثاني

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

مشكلات التعامل التعامل معها وصياغة الإطار النظري النظمي للتحليل

تمهيد:

يواجه المحل السياسي الذي يهتم بالتاريخ (تاريخ النظم، تاريخ العلاقات، تاريخ الأفكار، تاريخ الحضارات) مشكلات منهجية متنوعة وخاصة عند التعامل مع المصادر الأصلية (الأولية) وإذا كان المحلل السياسي –الذي لم يعتد أو يتدرب على هذا التعامل– لا يهدف عادة لاستخلاص تعميمات من نطاق هذا التعامل، فإن دراسة خبرة الممارسات الإسلامية في مجال العلاقات الدولية يقتضيوعيًا وتحديدًا لطبيعة المشكلات التي تواجه الباحث السياسي عن اللجوء إلى مصادر المادة العلمية التاريخية من ناحية، كما تقتضي من ناحية أخرى تحديد كيفية تنفيذ الجمع بين مقترب كل من المؤرخ والمحلل السياسي. وتعد **الأبعاد النظرية** لتحليل النظم الدولية المنطلق الذي يستند إليه المشروع لتحقيق هذا الجمع وصولاً للهدف المحدد لهذا الجزء منه.

ومن ثم، فإن هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين: المبحث الأول يعالج مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، في حين يعالج البحث الثاني أبعاد صياغة الإطار النظري النظمي لتحليل المادة التاريخية على ضوء طبيعة هذه المشكلات ومنظور المحلل السياسي لكيفية التعامل معها.

المبحث الأول

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

خصائصها وأبعاد تقويمها

يواجه الباحث السياسي عند التعامل مع هذه المصادر مشكلات عدة تترجم قصور منهاجية هذه المصادر عن تحقيق أهدافه البحثية بصورة مباشرة، ومع ذلك فإن مضمون هذه المصادر إنما يمثل ذخائر علمية نفيسة تنتظر من يتعامل معها لتقديم نماذج تحليلية تحقق أهدافًا بحثية متطورة، وهذه الأهداف وأن كانت تختلف بالضرورة عن أهداف المؤرخ إلا أنه لا يمكن إنجازها بدون إنجازات الأخير أي انجازات العملية البحثية التاريخية برمتها.

ولقد حددت الجماعة البحثية ولمست طبيعة وأنواع هذه المشكلات خلال تعاملها المباشر مع المصادر المختلفة لدراسة التاريخ الإسلامي، ثم على ضوء تعاملها مع الأدبيات الخاصة بمنهاجية الكتابة في هذه المصادر وخاصة الأصلية منها:

1- وقبل الاستطراد في مناقشة طبيعة هذه المشكلات ومدلولاتها بالنسبة للتحليل السياسي الدولي يجدر الإشارة إلى الملاحظات العامة التالية التي تم تحديدها خلال المرحلة الأولى الاستكشافية لطبيعة المصادر التاريخية التي يمكن الرجوع إليها.

أ- انقسمت المصادر التي تم الرجوع إليها (وهي مصادر منشورة أساسًا) إلى مصادر أصلية (أولية) أي نتاج المؤرخين المسلمين في العصور الإسلامية المتتالية، والمصادر الثانوية: أي نتاج المعاصرين من المسلمين وغيرهم من دارسيّ ومتخصصي التاريخ الإسلامي، ولقد برز لدارس العلوم السياسية ما يلي:

من ناحية تنأثر وتشتت التفاصيل الخاصة بعلاقة الدولة (الدول) الإسلامية مع جزاء العالم المحيط بين الحوليات في كتب التواريخ العامة وعدموجود إطار عام واحد يجمعها على أساس تاريخي ممتد نسبيًا أو موضوعي، وكان هذا الوضع يستلزم جهدًا كبيرًا لاستخلاص هذا الشتات المتنأثر المتصل بالتعامل الخارجي للدولة الإسلامية من هذه الكتب أو من المصادر الأصلية الأخرى الأكثر اتصالاً بالموضوع مثل كتب المغازي والفتوحات والسير، مما جعل الاعتماد عليها بصورة كلية بالغ الصعوبة وخاصة مع توافر المصادر الثانوية التي قدمت محتوى هذه المصادر الأولية بصورة متتالية.

ومن ناحية أخرى كثرة وتعدد وتنوع المصادر الثانوية العربية والأجنبية مما استلزم تصنيفًا وانتقاءً من بين تلك المصادر التي تتناول التاريخ الإسلامي في مجمله أو التي تتصل بفترات تاريخية محددة (الأموية، العباسية...) أو قضايا أو موضوعات محورية (مثلاً الهجمة الصليبية التترية...) أو بتاريخ دويلات متتالية في مناطق جغرافية مختلفة للعالم الإسلامي والتي شهدت صدمات جوهرية مع الطرف غير الإسلامي (مثلاً مصر، الأندلس، شرق أوروبا (البلقان)...) أو

التـي تتصـل مباشـرة بعلاقـات الدولـة الإسـلامية بـالأطراف الأخـرى (مـثلاً الأمويـة، البيزنطيـة، الفاطمية – البيزنطية، العرب والروم، العثمانيون وأوربا...).

ب– وعدا المشكلات المنهجية والمضمونية التي تمثل سمات عامة ومشتركة بين أنواع هذه المصـادر والتـي سيرد الإشـارة إليهـا بالتفاصـيل فيمـا يلـي، فـإن هنـاك مشـكلات خاصـة ومحـددة تتصـل بطبيعـة مصـادر بعـض الفتـرات التاريخيـة، وخاصـة المرحلـة العثمانيـة والمرحلـة مـا بعـد الخلافة العثمانية.

فمن ناحية: نجد أنه في مقابل أمهات كتب "التاريخ العام الإسلامي" التي ذخرت بها القرون السبعة الأولـى الهجريـة –وخاصـة القرنين الرابـع والسـادس– نجـد فراغًـا بالنسـبة للكتـب القـرون السبعة الأولـى الهجريـة –وخاصـة القرنين الرابـع والسـادس– نجـد فراغًـا بالنسـبة للكتـب المنـاظرة خـلال مرحلـة العصـر العثمـاني، ولقـد تأكـدت لنـا هـذه الملاحظـة مـن خـلال العمليـة التوثيقيـة للمشـروع كمـا تأكـدت أيضًـا مـن واقـع مـا تـم رصـده بعـد ذلـك مـن إشـارات متعـددة عـن طبيعـة الدراسات التاريخية في هذه المرحلة وأهم مصادرها[1] (كما سنرى بعد ذلك)، وبقدر ما ترجع هذه الظاهرة إلى طبيعة الدراسات التاريخية في هذه المرحلة وما ترتب عليها من قلة المصادر التركية الأولية التي تتسم بالنظرة الكلية للعالم الإسلامي (كما سنرى) بقدر ما ترجع أيضًا إلى أوضاع حديثة ومعاصرة أدت إلى ضعف الترجمة إلى العربية من المصادر التركية الأولية (الوثائق والمخطوطات) وكذلك الفارسية، في حين أن الدراسات الاستشراقية الحديثة والمعاصرة حققت إنجازات هامة نسبيًا على صعيد الاستعانة بهذه المصادر. وكان من أهم هذه الأوضاع غياب العنصر التركي في الساحة العلمية العربية وغياب العنصر العربي في الساحة العلمية التركية مما أدى إلى حالة من اللامبالاة والتعتيم على كثير من **أبعاد** تاريخ العثماني قبل عصر التنظيمات وبعده[2]. بقدر ما برزت الدعوة إلى محاولة سد هذه الفجوة على صعيد الأوساط

---

(1) انظر على سبيل المثال:

– كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية الجزء الثالث (الأترك العثمانيون وحضارتهم) ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1949، وأشار المصدر السابق إلى أن أول تاريخ رسمي تركي هو تاريخ سعد الدين 1560هـ.

– انظر عرضًا تفصيليًا وجامعًا في نفس الوقت لتطور طبيعة وأنواع الكتابة لدى المؤرخين العثمانين منذ القرن السادس عشر وحتى التاسع عشر الميلادي في:

– نور الدين حاطزم (وآخرون)، المدخل إلى التاريخ، المطبعة العصرية، دمشق 1964، ص ص 475–515.

– انظر أيضًا تحديدًا لصعوبات ومحدودية المصادر التركية عن حقبة التاريخ العثماني في:

- Edward S. Creasy: History of the Ottoman Turks, Beirut. Khayat 1968. The Introduction of Zeine. Pp V-IX.

(2) انظر على سبيل المثال:

الأكاديمية العربية بقدر ما برزت أيضًا على صعيد الأوساط الأكاديمية الغربية، فلقد أرجعت هذه الأوساط بدورها إهمال دراسات التاريخ العثماني بالمقارنة بدراسات العصر الإسلامي القديم والوسيط لأسباب سياسية وأخرى قومية[1]، ولقد ساهمت دراسات عربية جادة في إبراز أثر وطأة الاعتبارات السياسية والقومية على عدم دراسة التاريخ العثماني دراسة عميقة بل وإسقاطه من حسابات التاريخ العربي أو تقديمه في صورة مشوهه ومتحيزة[2].

ومن ناحية أخرى: فإذا كانت المصادر الأصلية والثانوية بمثابة المصدر الأساسي للمادة العلمية للتحليل التاريخي للمراحل المختلفة حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية فإن الاعتماد على نظائر هذه المصادر في المرحلة اللاحقة لهذه الحرب كان سيعد اعتمادًا قاصرًا، حيث كان من الأجدر الاعتماد أساسًا على أدبيات العلاقات الدولية التي درست هذه المرحلة، فقبل هذه الحرب –لم يكن علم العلاقات الدولية– فرعًا معرفيًا مستقلاً بذاته، وكانت المواضيع التي تندرج تحت دراسة الظاهرة الدولية تدرس كجزء من دراسات التاريخ أو القانون أو الاقتصاد أو الفلسفة، ومن هنا كان سعي الباحثين إلى كتب التاريخ لتحقيق الأغراض البحثية الخاصة بالمرحلة السابقة على الحرب العالمية الأولى. وإذا كانت الأدبيات المختلفة في مجال دراسة العلاقات الدولية تغطي الفترة الحديثة والمعاصرة من تاريخ العلاقات الدولية للعالم الإسلامي (باعتباره عالم المستعمرات في ظل نظام توازن القوى أو العالم الثالث في ظل الثنائية القطبية...)، إلا أنه يجب النظر إلى مادة هذه الأدبيات من خلال منظور إسلامي متميز (يحقق التوازن والتجانس مع النظرة إلى المراحل التاريخية السابقة من خلال نفس المنظور أيضًا) حيث أن هذه الأدبيات تقدم مباشرة إما رؤية للقيود والفرص التي يفرضها النظام الدولي المسيطر على تحرك الدول الإسلامية وإما رؤية عن وصغية هذه الدول والإقليات الإسلامية في ظل مثل هذا النظام. كما يتضح أن هناك اهتمامًا محدودًا بدراسة النظام الفرعي الإسلامي كوحدة متكاملة لها خصائصها الذاتية حيث أن الاهتمام مركز على أهداف وسلوك الدول الإسلامية ولكن في نطاق وضع دول العالم الثالث ككل كدول تابعة في النظام الدولي.

2– هذا ولقد استرشدت المرحلة الثانية من التعامل مع المصادر الأصلية والمصادر الثانوية بضوابط نبعت من نتائج التفاعل بين دراسة خصائص منهاجية وأنواع الكتابة التاريخية الإسلامية وبين إشكاليات التحليل السياسي الدولي للمادة التاريخية. ولقد تحقق هذا التفاعل باللجوء إلى

– د.عبد الجليل التميمي، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 1، 2 يناير 1990، مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسيكية والتوثيق والمعلومات، تونس، ص 67– 70.

(1) Kemal Karpat (ed.,): The Ottoman State and Its Place in World History. Leiden E.G. Brill, 1964. pp 3-19.

(2) د.سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت: 1989.

أدبيات علم التاريخ الإسلامي ومنهاجيته، ومن ثم فإن هذا المبحث ينقسم إلى مطلبين أولهما يعرض لأبعاد هذا التفاعل والثاني ويعرض لهذه الضوابط.

المطلب الأول: تطور علم التاريخ الإسلامي ومنهاجية كتابته:

المدلولات بالنسبة لإشكاليات التحليل السياسي الدولي له:

لقد اقترنت المرحلة الأولى من العملية البحثية في المصادر الأصلية والثانوية (وهي المرحلة الاستكشافية) بالتعامل مع أدبيات عربية معاصرة في مجال علم التاريخ والإسلامي من ناحية وتطور منهاجية الكتابة فيه وفلسفته من ناحية أخرى، وفي مجال الدعوة إلى إعادة هذه الكتابة (منهجًا وتطبيقًا) من ناحية ثالثة. ولقد كان هدف هذا التعامل هو الإجابة بطريقة علمية منظمة عن العديد من التساؤلات والانطباعات التي برزت أمامنا خلال المرحلة الاستكشافية في المصادر الأصلية حول خصائص هذه المنهاجية، وحول أبعاد الانتقادات الموجهة إليها، ولقد ترتب على نتائج هذا التعامل تحديد ضوابط الاستعانة بكل من المصادر الإصلية والثانوية (كما سنرى في المطلب الثاني) فما هو إذن محور هذا التعامل وكيف تمت صياغته؟

1- يلقى علم التاريخ الإسلامي الضوء على الخطوات التي مرت بها الكتابة التاريخية بأنواعها المختلفة عبر مراحل تطورها دون التعرض المنهج الذي أتبع في هذه الكتابة[1] لذا فإن الحلقات الثلاث من الأدبيات المشار إليها عاليًا تكمل بعضها البعض لخدمة أهداف دراسة التاريخ أو تطوير الكتابة التاريخية منهاجًا ورؤى.

ولقد كانت هذه الأدبيات المعاصرة تناج تيار أساسي لتجديد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية التطبيقية منها والمنهجية، ولقد أخذ هذا التيار يكتسب ذاتية بعد أن قام واعتمد في البداية على نتائج جهود المستشرقين التي قطعت شوطًا طويلاً في نشر كتب التاريخ الإسلامي ودراسة موضوعاته ومنهاجيته دراسة منظمة وحيث التفت عدد كبير منهم إلى دراسة علم التاريخ عند المسلمين[2]، هذا وكان التراث الفكري الإسلامي قد عرف -قبل الجهود الاستشراقية-

---

(1) د.أحمد رمضان أحمد، تطور علم التاريخ الإسلامي حتى نهاية العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1989، ص 154.

(2) حول أهم هذه الجهود الاستشراقية انظر موجزًا لها في:

- صالح أحمد العلي، مقدمة (في): فرانز روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، (ترجمة) د.صالح أحمد العلي، مرسسة الرسالة، بيروت: ط2، 1983، ص د-ي.

- شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام (الجزء الأول)، دار العلم للملايين، بيروت: ط3، 1983، ص ص 29-40.

- السيد عبد العزيز سالم، التاريخ والمؤرخون العرب- دار الكتاب العربي، القاهرة: 1967، ص ص 6-9.

دراسات تفاوتت طبيعتها من قرن لآخر في مجال علم التاريخ، ولقد جاءت هذه الدراسات في نطاق جهود تصنيف العلوم منذ القرن الثالث الهجري والتي أوضحت، من خلال النظرة الشاملة لجوانب المعرفة وضع التاريخ ومكانته بين العلوم كما حددت أهدافه ومناهجه، وكان التاريخ قد أخذ –كعلم ونشاط ثقافي خاص– يشغل أذهان المفكرين في القرنين الرابع والخامس والسادس الهجري، ولكن باعتباره من الفروع الثانونية التي تُبحّث لذاتها أو كعملية فكرية مستقلة. ولكن شهد القرنان التاسع والعاشر الهجريان بداية الأبحاث الإسلامية الخاصة بعلم التاريخ نفسه على يد إعلام زاهرة: الكافيجي، السخاوي، السيوطي، ولم تظهر في التراث بعدها أعمال بنفس قدر الجدية أو أكثر نشاطًا[1] حتى ظهرت بعد ذلك دفعات متنوعة من هذه الدراسات في العصر الحديث والمعاصر على يد المستشرقين ثم المسلمين.

وتنقسم محاور تركيز الأدبيات العربية المعاصرة في هذا المجال بين تلك التي تقدم دراسة معمقة لتطور علم التاريخ الإسلامي، وما بين تلك التي ترصد وتصنف واقعًا وأبعاد تطور منهاجية الكتابة (في المصادر الأصلية وكذلك الثانوية) وتقومها وذلك في إطار ما يسمى الدعوة إلى إعادة كتابة بل وقراءة التاريخ الإسلامي من مصادره التراثية المتعاقبة. هذا ولقد اتفق كل من ساهم في هذه الأدبيات على ضرورة وحيوية هذه النظرة النقدية حتى يمكن الانطلاق والتجديد في الدراسات التاريخية الإسلامية. والجدير بالملاحظة أن الأدبيات المعاصرة في علم التاريخ الإسلامي ومنهاجيته (والتي تم الرجوع إليها) قد عالجت التطور في هذا المجال خلال القرون التسعة الهجرية الأولى بصفة أساسية ولم يلق التطور في القرون التالية إلا النذر اليسير من الاهتمام والذي انصب فقط على الإشارة إلى تيار التفسير منذ ابن خلدون إلى مدارس التواريخ القطرية مثل المدرسة المصرية خلال العصر العثماني. ومن ناحية أخرى فإن حلقة أدبيات الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ الإسلامي وإعادة قراءة مصادره الأصلية قد انصبت على تقويم المصادر الثانوية ولو في عموميات كبرى وليس على المصادر الأصلية فقط.

2– هذا ويختلف مبعث اهتمام المؤرخين بهذا التيار المتعدد الروافد من الأدبيات النظرية عن مبعث اهتمام المحلل السياسي.

* فإن المؤرخ –كما يقوال البعض[2]– يهتم بهذه الأدبيات لأنها منطلق أساس للدراسة النقدية وبدونها لا يمكن أن يحقق فهم نشأة الكتابة التاريخية ودوافعها واتجاهات وآراء المؤرخين

– محمد عبد الغني حسني، علم التاريخ عند العرب –مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة: 1961، ص ص 204– 211.

(1) شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 11–81.

– فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص 9–16.

(2) عبد العزيز الدوري، علم التاريخ عند العرب، 1960، ص ص 9–12.

وأساليبهم البحثية ونظرتهم إلى أهمية التاريخ ودوره في الحياة الثقافية والعامة والأدوار التي مر بها تأليف الكتب التاريخية في الإسلام والتي مر بها تطور التفكير التاريخي الإسلامي، كما أنه لا يمكن أن يحقق بدونها المقارنة مع نتائج البحوث النظرية الحديثة في علم التاريخ.

* أما المحلل السياسي –فإن مبعث معيار التجائه إلى هذه الأدبيات لابد وأن يكون محكومًا بالبحث عما يتصل بالعلاقة بين دراسة التاريخ الإسلامي ودراسة العلوم الاجتماعية المختلفة، ولقد حكم التجاؤنا إلى هذه الأدبيات –والذي تزامن أحيانًا وتلى في أحيان أخرى المرحلة الأولى الاستكشافية للتعامل مع المصادر الأصلية– البحث عن إجابات للإشكالات المنهاجية التي يواجهها باحث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، أي حكمنا البحث عن مدى إسهام هذه الأدبيات المعاصرة في الإرشاد من عدمه عن كيفية توظيف التحليل التاريخي لتحقيق أهداف بحثية تتخطى أهداف البحث التاريخي التقليدي في حد ذاته، حيث أن التعرف على المادة التاريخية من مصادرها الأولية ليس غاية في حد ذاته بالنسبة لدراستنا فإن هدفنا ليس التاريخ أو إعادة كتابة التاريخ من مصادره الأصلية ولكن توظيف هذه المادة –كما جاءت في مصادرها المنشورة الأصلية والثانوية– لتحقيق الأهداف البحثية السابق تحديدها.

ولقد فرض هذا الهدف البحث في الأدبيات النظرية في التاريخ الإسلامي من زاوية محددة حتى يمكن اكتشاف أبعاد هذه المنهاجية ومن ثم علاج ما تفرضه من مشكلات أمام التحليل السياسي، بعبارة أخرى كان البحث من منظار المحلل السياسي ومن ثم كان هدف القراءة فيها هو محاولة الإجابة عن عدة أسئلة محددة (تنطبق على المصادر الأصلية أساسًا وكذلك الثانوية):

– ما فائدة وأهمية دراسة التاريخ الإسلامي؟

– ما هي خصائص منهاجية كتابة هذا التاريخ وكيف تطورت؟ وما درجة تطور الاهتمام بالعوامل المفسرة للأحداث والتحولات؟

– ما هي أنواع الكتابة التاريخية وموضوعاتها وما هو وزن ودرجة تميز أو خصوصية ما يتعلق بالتاريخ السياسي الدولي؟

أولاً: أهمية وفائدة دراسة التاريخ الإسلامي: في نطاق التعريف بالتاريخ الإسلامي وتطور وضعه بين تصنيف العلوم الإسلامية ومكانته بينهم أوضح روزنتال[1] أن التاريخ وأن لم يشكل قسمًا من التربية العالية الإسلامية وتعرض لهجمات شديدة من رجال الدين إلا أن تطوره كعلم

– انظر أيضًا أهداف الكتب التي تبحث في علم التاريخ عند المسلمين في:

– فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 9–16.

(1) فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 58– 78.

مستقل نشأ من اهتمام العلوم الدينية الإسلامية بالتاريخ، ومن ثم فإن معظم علماء الدين وإن اعتبروا التاريخ مساعدًا لدراساتهم إلا أنه كان في نظرهم ليس ندا لموضوعات هذه الدراسات، ولذا فإن الدراسات المتخصصة في علم التاريخ والتي ظهرت في القرنين التاسع والعاشر الهجريين قامت على الدفاع عن أهمية الدراسات التاريخية لخدمة الدراسات الدينية والفقهية.

هذا ولقد حملت لنا روافد عديدة من تراث الفكر التاريخي الإسلامي توجهات متضادة للمؤرخين المسلمين الأوائل حول أهمية دراسة التاريخ، فلا يرى بعضها في هذه الدراسة أي نفع بل قد ترى أنها تصل إلى الحرام لما يقع فيها من غيبة.

ومن ثم تدعو إلى عدم الاشتغال بعلم السير وطبقات الرجال والتاريخ، وفي المقابل فإن تيارًا آخر يرى ضرورة الاشتغال به لما لهذا الاشتغال من مزايا[1] ولقد لحض البعض[2] هذه المزايا فيما يلي: أنه كان يحقق حاجات فكرية (روحية وثقافية) كما يحقق حاجات عملية حياتية بعضها ديني تشريعي وبعضها سياسي اقتصادي يتصل بإدارة الدولة، وبعضها ذو طابع سياسي اجتماعي يتصل زبعناصر الدولة القومية وتياراتها الأساسية، كذلك كان من بين الحاجات التي كانت معرفة التاريخ عنصرًا حيويًا في التعامل معها تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية والمالية مع غير المسلمين وتسجيل واثبات الأحداث الكبرى ومنها الفتوحات والمعارك، ولقد تولدت هذه الحاجة الفكرية والعلمية بصورة تدريجية تراكمية على نحو انعكس على صورة التدوين التاريخي الأولى في القرون الأربعة الهجرية الأولى ثم على تطور مسارها وأنواعها ومنهاجيتها مع المؤرخين المتأخرين أي منذ القرن الخامس وحتى التاسع الهجري.

هذا ولقد أقام تيار الأدبيات العربية المعاصرة حول تطور علم ومنهاجية التاريخ الإسلامي[3]، أقام دعوته للاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية على ما للوعي بفقه التاريخ من مزايا وفوائد متنوعة (دروس الماضي من أجل فهم الحاضر لاسئناف الأمة الإسلامية لدورها القيادي، معرفة

---

(1) انظر هذه التوجهات المتضادة في نظر المؤرخين المسلمين الأوائل في:

– محمد عبد الغني حسني، مرجع سابق، ص ص 5–26.

(2) شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 60– 64، 445– 446.

– السيد عبد العزيز سالم، مرجع سابق، ص ص 17– 34.

(3) قاسم عبده قاسم، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص ص 59– 100.

– د.عبد الحليم عويس، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية، دار الصحوة للنشر، 1986، ص ص 6– 8، 14– 27.

– محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1406– 1986، ص ص 57– 70.

السنن الربانية، تأكيد جملة من الحقائق الهامة مثل الدور القيادي للأمة الإسلامية في تاريخ البشر...) وفي المقابل فلم تبرز من بين هذه الأدبيات أي دعوة للاهتمام أو محاولة توظيف مصادر التاريخ الإسلامي لتعميق وتطوير البحث في فروع معرفية أخرى انطلاقصا من منظور إسلامي متكامل.

وعلى العكس فإن أدبيات غربية معاصرة في مجال التاريخ الإسلامي قدمت نموذجًا يعترف بأهمية هذه المصادر في الدراسات والعلوم الاجتماعية المعاصرة وخاصة العلوم السياسية، حيث قدمت بعض هذه الأدبيات[1] تصورات عن مقتربات واستراتيجيات بحثية للتعامل مع هذه المصادر اعترفت أنها لا تفيد فقط المبتدئ في دراسة هذا المجال ولكن تستجيب أيضًا لاحتياجات الباحثين في فروع أخرى، وحيث عرضت لكيفية مواجهة المشكلات المنهجية التي تعترض الباحثين الجدد في مصادر التاريخ الإسلامي التقليدية والذين يدرسون قضايا سياسية محددة مثل السلطة، التماسك السياسي في المجتمعات الإسلامية.

ولقد كانت نماذج هذه الأدبيات استجابة لأبرز الاتجاهات المعاصرة في الغرب في عالم دراسة التاريخ وهي الحرص على المتابعة الدقيقة للعلاقة بين التاري والعلوم الاجتماعية، وهذا الحرص أكدته الأدبيات المهتمة بتطور اتجاهات الأبحاث التاريخية في الغرب[2].

ثانيًا: منهاجية كتابة التاريخ الإسلامي: الخصائص والتطور: يلقى بنا هذا الموضوع في صميم مشكلات فنية متشعبة عالجتها أدبيات مختلفة من زوايا شتى، ولا يعنينا منها في هذا الموضع أكثر من الإشارة وبإيجاز إلى بعض الأبعاد التي تم استخلاصها من التيار العام لمضمون هذه الأدبيات:

1- بالنظر إلى جانب التطور في هذه المنهاجية[3] نجد أنه قد حدث الانتقال من مرحلة أسلوب التدوين التاريخي الموسوعي والجزئي إلى مرحلة تفسير التاريخ وفلسفته.

---

(1) انظر على سبيل المثال:

- Stephen Humphreys: Islamic History (A Framework for Inquiry. Bibliotheca Islamica, Minnepolis, USA. 1988.p 9-13.

(2) جفري باراكلوا، مرجع سابق، ص ص 283، 285، 289.

(3) د.سيدة كاشف، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، دار الرائد العربي، بيروت، 1983، ص ص 63- 75.

- د.محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 99- 101.

- محمد عبد الغني حسني، مرجع سابق، ص ص 84- 203.

- د.عفت محمد الشرقاوي، أدب التاريخ عند العرب (الجزء الأول) فكرة التاريخ ونشأتها وتطورها، مكتبة الشباب، القاهرة، 1976، ص ص 247- 275.

– والمرحلة الأولى تمتد تقريبًا طوال القرون من الرابع إلى الثامن الهجري والتي تسمى عصر المؤرخين التقليدين للإسلام أو عصر مؤرخي الإسلام القدامي أو التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، وهذه المرحلة قد أعقبت المرحلة التمهيدية أي مرحلة الأخباريين أو الرواة والتي شغلت القرون الهجرية الثلاثة الأولى حيث أن نهاية القرن الثالث الهجري هي التي شهدت مولد كبار المؤرخين مع تبلور اتجاه تدوين التاريخ الإسلامي.

هذا ونبدأ المرحلة الكبرى الثانية مع ابن خلدون بصفة خاصة وهي التي شهدت بواكير ونضج عملية تفسير التاريخ في التقاليد الفكرية الإسلامية، ولقد اتسمت الكتابة في المرحلة الأولى بالمنهج السردي التقليدي للأحداث وفق السنين أي التاريخ بالحوليات أو الأحداث دون التوقف بدرجة كافية عند الدلالات والتفسيرات التاريخية. فإن مقصد مؤرخي الإسلام الأوائل لم يكن إلا استيعاب الأخبار والمحافظة على كيفية اتصالها من خلال طريقة التواتر، أي تحقيق الروايات عن طريق الأسناد إلى الرواة. ومع ذلك فلقد تعرض هذا الأسلوب النقلي إلى مثالب عديدة، نظرًا لعدم التمسك دائمًا بالإسناد الصحيح والضابط المتصل أو بالتحقق من الروايات، ونظرًا لتأثيرات المناخ السياسي المحيط بالمؤرخ مما أدى إلى تدخل اعتبارات الهوى والتعصب على حساب التجرد والعدل والموضوعية، ولقد أدى هذا كله كما حدث ابتداءً من ابن خلدون، ومن قبله ابن العربي، إلى وضع معايير يعتمدها المؤرخ في معالجة الوقائع التاريخية ليتبين ما يحتمل الصدق ويمكن قبوله والتسليم به وصولاً إلى الحقيقة التاريخية الصحيحة وتنقية لجوانب هامة من التاريخ الإسلامي.

وبالرغم من أن بوادر التفسير والرؤى قد ظهرت في جهود مؤرخين سابقين على ابن خلدون وخاصة جهود المسعودي ومسكويه والبيهقي وابن العربي وابن حزم الأندلسي، إلا أن أسلوب تدوين التاريخ ظل وحتى القرن التاسع الهجري يقع بصفة خاصة في النطاق الوصفي التقريري، ولم يصل إلى اعتبار التحليل من أساليبه المقررة ولم يصبح ممارسة فكرية مستقلة، ولذا ظل وسيلة لأهدافًا كما ظل في نطاق خدمة العلوم الأخرى أكثر مما كان عاملاً في تطوير الفكر الإسلامي نفسه. فإن استغراق مؤرخي الإسلام في احترام النص والإسناد قد أبعدهم عن المناقشة الكاملة والمباشرة للمحتوى الذي تحمله الرواية التاريخية وهو الأمر الذي حال دون تطور المنهجية التاريخية نحو العلمية الكاملة.

ومع ذلك فلا يمكن إنكار أن هذا الوصف والتقرير للواقع كان تسجيلاً حيًّا وخطيرًا وضروريًّا لتجربة حضارية جديرة بتسجيل أبعادها، ومن ثم ذخيرة نفيسة من الأحداث وحافظ عليها.

وإلى جانب هذا الدفاع عن قيمة هذا الأسلوب التسجيلي السردي فإن هذا الأسلوب بمفرده ليس أساسًا كافيًا لاتهام جهود مؤرخي الإسلام القدامي أو من يسموا "بالتقليديين" بافتقاد الرؤية الفلسفية أو التفسيرية للتاريخ، فكما يقول روزنتال أحد المستشرقين ذوى الدور الرائد في دراسة

منهاجية كتابة التاريخ الإسلامي[1] إن القضايا الفلسفية المتصلة بفكرة التاريخ ليست إلا من تطورات الفلسفة الحديثة والتي تختلف كلية عن مفهوم التاريخ في الإسلام، كذلك كان المؤرخون المسلمون يجهلون ذلك النوع الخاص من المنفعة المادية التي يلصقها تفكيرنا الحديث بالتاريخ، فهم لم ينظروا للتاريخ كوسيلة لنشر الأفكار، أو بعبارة أخرى لميقصدوا متعمدين في كتابة تواريخهم أن يعيدوا تفسير التاريخ بالطريقة التي تنسجم مع الأفكار التي يريدون نشرها أو الدفاع عنها. وبالرغم من أن بعض المؤرخين قد تأثر بالأهواء السياسية (أموية –أو عباسية) فإن المؤرخين بصفة عامة –وفق روزنتال– لم يتعمدوا تلوين تاريخهم لأن هذا يناقض تمامًا فكرتهم عن التاريخ ألا وهي رواية الأحداث التي قد تكون صحيحة أو مكذوبة.

2– وبالنظر إلى الأبعاد الانتقادية العديدة –القديمة والحديثة– لمنهاجية الكتابة التاريخية التقليدية وخاصة غياب التفسير، والأغراق في التفاصيل والجزئيات والمبالغة في أو عدم صحة دقة أو تضارب بعض الروايات أو الأحداث، بالنظر إلى هذا كله يمكن أن نتلمس أبعاد الدعوة المتجددة –التي تبلورت على صعيد أدبيات نظرية معاصرة– لمراعاة بعدين هامين لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي: وهما بعدان يتداخل على صعيدهما إشكاليات النقد التاريخي والتفسير.

من ناحية: هناك الدعوة لبذل محاولات جادة لتنفيذ المنهج النقدي الذي بدأ رسوخه مع ابن خلدون على قضايا وفترات كثيرة في تاريخنا الإسلامي كما قدمتها المصادر الأصيلة[2].

وبقدر ما افردت محاولات عديدة[3] جهودها لتصحيح "أخطاء متنوعة" جاءت في مصادر أصيلة لمراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي، وذلك بالاستناد إلى ما سُمى بالأدلة "العقلية" فإن محاولات أخرى[4] افردت جهدها لتصحيح أخطاء وقعت فيها دراسات حديثة عربية واستشراقية لأنها تعرض التاريخ الإسلامي بمعزل عن "منهج إسلامي للدراسات التاريخية"، هذا ولم تخل

---

(1) د.عبد الحليم عويس، نحو منهجية جديدة في فقه التاريخ، تفسير التاريخ في تراثنا الإسلامي: الإسلام اليوم، عدد 5 يوليو 1987، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص 31.

– د.عمار الدين خليل، حول إعادة كتابة التاريخ، مرجع سابق، ص ص 30.

– د.شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 378– 379، 399– 400، 456– 457.

(2) فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 86– 92.

– د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص ص 118– 120.

– د.سيده الكاشف، مرجع سابق، ص ص 137– 147.

(3) انظر على سبيل المثال:

– د.إبراهيم علي شعوط، إباطيل يجب أن تمحي من التاريخ، المكتب الإسلامي، بيروت، 1983.

(4) انظر على سبيل المثال:

– د.جمال عبد الهادي محمد مسعود، د.وفاء محمد رفعت جمعه، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الإسلامي، لماذا؟ وكيف؟ دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 1986، ص ص 25–180.

دراسة في المنهاجية من نماذج متنوعة تبين الحاحة لهذا التصحيح أو هذا التقويم لبعض الوقائع والأحداث أو التطورات الهامة[1].

والجدير بالإشارة هنا أن التيار الغالب على هذا التصحيح أو إعادة النظر أو التقويم إنما ينصب أساسًا على الأوضاع الداخلية المختلفة (وخاصة في العصر النبوي والخلافة الراشدة والأموية) وليس بدرجة أكبر على أوضاع العلاقات الدولية، كما أنه يتصل في معظم الأحيان بوقائع جزئية محددة الزمان والمكان وليس بسمات عصر أو خصائص مرحلة أو قضية كبرى، كذلك يغلب على هذه النماذج سمة الحماس والانفعال والاستناد أساسًا إلى الدوافع القوية المنبعثة من مثاليات ومبادئ الإسلام[2]، وبالرغم من أن البعض[3] يرى أن الواقعة والنص لا يمكن أن يصمدا أمام ثقل واقناع التجربة التاريخية، فإن البعض الآخر[4] يضع شروط المؤرخ المسلم، إذن هل انصاف دراسة التاريخ الإسلامي أمام مهاجميه ومتهميه لا تقتضي أسانيد ومصادر أخرى يجب أن يتسلح بها الباحث المسلم ليقدم تحليلاً علميًا حديثًا؟ وهنا تكمن كل معضلات وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ (كما سنرى)[5].

ومن ناحية أخرى: هناك الدعوة للتركيز على الكليات والروابط وتخطى أسار التفاصيل والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة وصولاً إلى الكليات في سياق الحركة التاريخية الأكبر أي وصولاً لتحليل مسيرة حركة التاريخ الإسلامي في مساره الطويل والقاء نظره عامة على خطوطه العريضة الأساسية، والوصول إلى هذه الرؤية الشاملة الكلية العامة لمسار حركة التاريخ الإسلامي إنما يتحقق عن طريق البحث في الأسباب والعلل وراء الظواهر التاريخية

---

(1) انظر على سبيل المثال الدعوة إلى تقويم ومناقشة وإعادة النظر في:

– أسباب عدم تناول العلاقة المميزة بين هارون الرشيد وشارلمان في المصادر الأولية لدراسة التاريخ الإسلامي.

– انظر د.سيدة الكاشف، مرجع سابق، ص ص 150–151.

– تهمتا الغنيمة والسيف في تفسير أدوات ودوافع الفتح الإسلامي.

– انظر د.عبده الرحمن علي حجي، نظرات في التاريخ الإسلامي، دار الإرشاد، بيروت 1969، ص ص 56–98.

– اتهام الفتح الإسلامي لمصر بحرق مكتبة الإسكندرية.

– انظر محمد عبد الغني حسن، مرجع سابق، ص ص 39– 48.

(2) انظر على سبيل المثال الخط العام في التحليل في كل من:

=– إبراهيم علي شعوط، عبد الرحمن حجي، مراجع سابقة.

(3) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص ص 133– 135.

(4) محمد بن صامل العلياني، مرجع سابق.

(5) انظر المطلب الثالث من المبحث الثاني.

ووراء نقاط التحول الكبرى في هذا التاريخ[1] ومن هنا كانت سلسلة من الدراسات المعاصرة التي حاولت من زوايا شتى الإسهام في بلورة وتقديم نماذج لهذه الرؤى الشاملة لحركة التاريخ الإسلامي[2]، هذا ولقد اهتم أيضًا بالأبعاد التنظيرية وراء هذه الرؤى تيار آخر هام من الأدبيات المعاصرة التي انطلقت من تقويم الجهود السابقة لمؤرخي الإسلام في مجال تفسير أو فلسفة التاريخ الإسلامي والمقارنة بين هذه الجهود ومحاولات التفسير الأخرى العلمانية (كما سنرى في موضع لاحق)[3].

إذن هل ساهمت المصادر الثانوية لدراسة التاريخ الإسلامي في تقديم مثل هذه الرؤى الكلية الشاملة عن قضايا ومشكلات وتفاعلات عصور أو مراحل من هذا التاريخ؟ وهل كان للأبعاد الدولية وضعها المميز؟ وكيف يمكن للمحلل السياسي أن يتعامل مع مقتضيات المنهج النقدي ومدارس التفسير؟ أليست أهدافه تتخطى أهداف نقد الوقائع والأحداث المحددة حيث يركز على عموميات وتيارات التفسير؟

ثالثًا: أنواع الكتابة التاريخية: الموضوعات والتطور: لم ينفصل التأليف في تطور علم التاريخ الإسلامي أو منهاجية الكتابة التاريخية عن متابعة التطورات في أنواع هذه الكتابة وموضوعاتها، ولقد حكم قراءتنا في الأدبيات النظرية حول هذا الموضوع هدف البحث عن وزن مصادر مصادر دراسة التاريخ السياسي العسكري الاقتصادي الدولي بين مصادر أنواع التواريخ العامة والجزئية من ناحية، وعن مدى أخذ مصادر التواريخ العالمية في الاعتبار تاريخ غير المسلمين وعلاقته مع تاريخ المسلمين من ناحية أخرى.

1- وفي هذا الصدد ومن واقع جهود رائدة متعددة في مجال دراسة أنواع الكتابة التاريخية والتطور فيها أمكن استخلاص الأبعاد الثلاثة عن التطور الأفقي (الزمني) والتطور الرأسي (المضموني) والتطور الجغرافي لأنواع هذه الكتابة:

---

(1) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص ص 92- 95.

- د.محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 6-10.

- د.عبد الرحمن حجي، مرجع سابق، ص ص 10- 12.

- د.عفت الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص 16-20.

(2) انظر على سبيل المثال:

- منير الغضبان، المسيرة الإسلامية للتاريخ.

- أنور الجندي، الإسلام وحركة التاريخ، رؤية جديدة في فلسفة تاريخ الإسلام، بيروت، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1980.

- سميع عاطف الزين، حركة الإسلام في المفهوم الإسلامي.

(3) انظر المطلب الثالث من البحث الثاني من هذا الفصل: الضوابط المنهاجية للتفسير الإسلامي للتاريخ.

أ- كانت بداية التأليف العلمي في التاريخ عند المسلمين (بعد مرحلة الرواية والخبر) وثيقة الصلة بالحديث والسنة والشريعة وكان الهدف هو دراسة سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) وأعمال الصحابة والجماعة الإسلامية الناشئة وأخبار الغزوات والجهاد، ومن ثم كانت أقدم الكتب التاريخية التي تجمع بين الحديث والتاريخ هي كتب المغازي والسير، أي أن كتابة السيرة كانت أول حقل من الدراسات التاريخية الإسلامية والتي توسعت بعد ذلك في ظل أحداث واحتياجات واهتمامتت الدولة الإسلامية المتوسعة لتشمل فعاليات وأقوال الصحابة والتابعين وتجارب الأمة، ومن ثم كان كاتبو السيرة النبوية وأصحاب كتب الطبقات ومؤرخو الفتوحات الإسلامية والمغازي أكبر الممهدين لكتابات المؤرخين في العصر والعباسي حين بدأ المؤرخون منذ منتصف القرن الثالث الهجري يكتبون في التاريخ العام للدولة الإسلامية وأحوال الأمم والبلاد.

بعبارة أخرى، فإنه بعد أن تبلور اتجاه المحدثين والأخبارين انعكست التطورات الثقافية الناجمة عن التطورات السياسية والاجتماعية والتي تراكمت عبر القرون الثلاثة الأولى من الهجرة في شكل تركيز الشعور بوحدة الأمة وأهمية خبراتها المتصلة، ولقد انعكس هذا الوضع على اتجاه الكتابة التاريخية نحو كتب التواريخ العامة[1].

وبعد بداية كتابة التواريخ العامة دخل علم التاريخ الإسلامي في دور جديد هو دور تاريخ العلوم وتصنيفها، ثم أعقبة دور الفهرسة ثم جاءت مرحلة كتب التراجم والطبقات، وكانت كتب فلسفة التاريخ ثم الموسوعات التاريخية آخر حلقات هذا التطور في أنواع الكتابة والذي وصل ذروته في القرن العاشر الهجري[2].

ب- وإلى جانب هذه المتابعة الزمنية الأفقية لتطور أنواع الكتابة نجد محاولات أخرى للمتابعة تلقي بالضوء على تطور أنواع الكتابة من حيث المضمون والمحتوى، فإذا كان البعض[3] قد تحدث عن تاريخ النخب وتاريخ لحوليات عصور أساسية للتاريخ ثم تحدث عن تاريخ الدولة والطبقات والأنساب والتراجم والجغرافيا والتنجيم والفلسفة والعلوم السياسية والاجتماعية باعتبارها فروعًا غير تاريخية من المعروفة ولكن ساهمت في محتويات الكتابة التاريخية[4]، كذلك جرى الحديث عن تواريخ العالم والتواريخ المحلية والتاريخ المعاصر والمذكرات[5].

---

(1) انظر التفاصيل في:

- د.سيدة كاشف، مرجع سابق، ص ص 31- 62.
- د.عبد العزيز الدوري، مرجع سابق، ص ص 13- 60.

(2) د.أحمد رمضان أحمد، مرجع سابق، ص ص 159-223.

(3) فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 95-138.

(4) المرجع السابق، ص ص 138- 181.

(5) المرجع السابق، ص ص 183- 240.

ج- وإلى جانب هذا التصنيف النوعي نجد جهدًا رائدًا آخر يقدم تصنيفًا جغرافيًا، فبعد تناول نشأة وتكون علم التاريخ في الإسلام في القرون الثلاثة الهجرية الأولى، وبعد تناول الملامح العامة للتاريخ الإسلامي في المشرق العباسي (رجاله، تطور المادة التاريخية، تطور المنهج في التدوين، وتنظيم المادة وفي الخط الفكري)[1] نجده يصنف مصادر وأنواع الكتابة في هذا التاريخ -منذ القرن الرابع الهجري وحتى أواسط القرن السابع الهجري على أساس المدارس الموزعة جغرافيًا (المدرسة العباسية، المدرسة المصرية، مدرسة الشام، مدرسة اليمن، المدرسة الفارسية، المدرسة المسيحية)[2].

2- وعلى ضوء استعراض هذه المحاولات المتنوعة الأسس (الزمنية، النوعية، الجغرافية) لعرض التطور في أنواع الكتابة التاريخية فلقد كان من المنطقى وفقًا لأهدافنا البحثية أن يظهر لنا أن كتب التواريخ العامة والتي تسمى أحيانًا العالمية[3] هي التي ستحوذ اهتمامنا بالأساس.

وبالنظر إلى التعليقات المختلفة المنطلقات على مضمون وتوجهات أهم هذه الكتب والتي أوردتها أدبيات معاصرة في مجال دراسة علم التاريخ الإسلامي[4] أمكن لنا استخلاص ثلاث مجموعات من الملاحظات حول أمور ثلاثة تتصل -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- بموضوع العلاقات الدولية في هذه الكتب، وهذه الأمور هي: أهمية ومدلول التواريخ العامة واتجاه التراجع عن كتابتها لحساب تزايد اتجاه الكتابة في التواريخ الجزئية، تناثر وجزئية ما يتصل بموضوعات العلاقات مع غير المسلمين في أرجاء هذه الكتابة، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات.

أ- إذا كان القرن الثالث الهجري هو قرن التواريخ الشاملة وإذا كان منتصف القرن السابع الهجري قد شهد أيضًا تجدد ظهور بعض هذه التواريخ فإن الأعمال الكبرى فيها لم يتعد ظهورها

---

(1) شاكر مصطفى، مرجع سابق.

(2) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون (الجزء الثاني).

(3) وقائمة هذه الكتب التي تم النظر فيها بعد ذلك في الجزء التطبيقي الأخبار الطول للدينوري (ت 282هـ)، التاريخ لليعقوبي (ت 292هـ)، تاريخ الأمم والملوك للطبري (ت 310هـ)، مروج الذهب للمسعودي (ت 345هـ) تجارب الأمم لمسكوبة (ت 421هـ)، للتنظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي =(ت 597هـ)، الكامل لابن الأثير (ت 630هـ)، البداية والنهاية لابن كتير، تاريخ الخلفاء للسيوطي (ت 911هـ)، العبر في أخبار من غير المذهبي (ت 784هـ)، مآثر الخلافة للقلقشندي (ت 821هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك للمقزيزي (ت 845هـ)، بدائع الزهور لابن إياس، عجائب الأثار في التراجم والأخبار للجبرتي.

(4) د.أحمد رمضان أحمد، مرجع سابق، ص ص 165- 176.

- فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 183- 240.

- عبد العزيز الدوري، مرجع سابق، ص ص 10-59.

- د.سيده كاشف، مرجع سابق، ص ص 31- 62.

هذا القرن. حيث تزايدت بعد ذلك التواريخ الجزئية والمحلية والمعاصرة والمذكرات. وتمثل هذه الظاهرة إشكالية هامة ليس أمام عملية التوثيق العلمي للمصادر فقط ولكن أيضًا فيما تعكسه من مدلولات هامة حول مسار ووضع الدولة الإسلامية في النظام العالمي، ذلك لأن أنواع الكتابة التاريخية إنما تتطور تحت تأثير التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولقد كلن للتواريخ العامة قيمتها ومدلولاتها، فإنها كما بقول البعض[1] كانت تمثل نوعًا من الأحساس التاريخي الذي هو أحد المراحل الأولى الضرورية في سبيل الوصول إلى فكرة إنسانية حقة عن العالم، كما أنها تعبر –لدى البعض الآخر[2]– عن شعور وإيمان قدامي كبار المؤرخين بوحدة الأمة، وعن أهمية خبراتها وتجاربها المتصلة وقيمتها المصيرية ودورها في صيانة هذه الوحدة. فإن هذه التواريخ قد حملت رأي أهل السنة والجماعة وليس رأي الفرق أو الطوائف أو المذاهب ومن ثم فلقد كتبت، من خلال وجهات نظر الجماعة، تاريخ جميع الفرق والأحداث والأسر والملوك معًا، ولذا ترى الدراسات الاستشراقية[3] أن أحد أهم خصائص المنهاجية التقليدية في التاريخ الإسلامي هو النظر لهذا التاريخ من خلال منظار الرضاء والإجماع والوحدة وليس الصراع والتعدد وهو المنظار الذي تغير بعد ذلك حيث اتجهت الدراسات الحديثة في هذا المجال –الغربية والاستشراقية– وتحت ضغط متطلبات الأوضاع المتطورة للعالم الإسلامي منذ القرن 19 إلى الاهتمام بزوايا أخرى: صراعية وتعددية بصفة خاصة استخدمت في دراستها أساليب العلوم الاجتماعية الحديثة.

كذلك يرى البعض الآخر[4] إن هذه التواريخ الكلية كانت بمثابة رد فعل للكوارث الكبرى التي حاقت بالأمة الإسلامية، فلقد ظهرت عقب هذه الكوارث أو في العصور التي تتهيأ لحركة نهضة جديدة. فهناك رابطة بين تدهور الخلافة العباسية منذ مقتل المتوكل بالله 247هـ، ثم ظهور البويهيين في بغداد 334هـ وبين ظهور التواريخ العالمية لليعقوبي والسعودي ومسكويه التي جاءت تخبر عن تجارب وحال الملوك والدول والأنبياء من كل أفق كأنما تريد أن تفتح الطريق الفكري لتطور سياسي جديد بعد كل ما نزل بالخلافة. كذلك كان دخول الفرنجة إلى الشام وإلى البلاد العربية الإسلامية وهي ترمم جبهتها الداخلية حتى استقامت في وجه الفرنجة إلى الشام وإلى البلاد العربية الإسلامية وهي ترمم جبهتها الداخلية حتى استقامت في وجه الفرنجة هو الذي

---

(1) فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص 206.

(2) عبد العزيز الدروي، مرجع سابق، ص 57.

– شاكر مصطفى، مرجع سابق (الجزء الأول)، ص ص 450– 451.

(3) Andrew Hess: Concensus or Conflict, the Dilemma of Muslim Historians, American Historical Review. Vo 81, No4, October 1976. pp 788- 799.

(4) شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 460– 461.

– قاسم عبده قاسم، مرجع سابق، ص ص 102– 105.

يفسر ظهور كتاب المنتظم لابن الجوزي وأن يكن اهتمامه ببغداد دائمًا يعكس واقع انصراف بغداد عن الاهتمام بتلك المحنة الكبرى، ثم حين إزدوجت الكارثة على العالم الإسلامي بظهور المغول الساحق من الشرق مع ضغط الفرنجة من الغرب ظهرت كنوعمن الدفع الذاتي سبعة تواريخ عالمية على مدى نصف قرن لم يبق منها إلا الاثنين الأولين (ابن الأثير وسيط ابن الجوزي وابن لطيف وابن أبي آدم وياقوت والقفطي وابن أبي اصبيعة) ويوضح شاكر مصطفى أن ثمة فرقًا بين عالمية مؤرخي القرن الرابع ومؤرخي القرن السابع فالأوائل كانت عالميتهم اعترافًا بالأمم الأخرى التي دخلت الإسلام ومحاولة للاحتجاج على التخريب الداخلي الذي حاولت فيه بعض عناصر هذه الأمم تهديد النظام الإسلامي القائم من الداخل، أي كانت عالميتهم بمثابة دفاع داخلي يراد به صيانة استمرارية الأمة، أما مؤرخي القرن السابع فعاليتهم مختلفة فهي محاولة لإعادة ثقة الأمة بذاتها والهرب إلى تاريخ سابق رائع من واقع سيء، أنها استمساك بالعمود الفقري للجماعة الإسلامية المهددة كي لا تنهار أمام الخطر الخارجي وتذكيرلها بكافة الأمجاد السابقة التي انتصرت فيها على كافة الأمم الأخرى، أنها تأكيدات للأمة الإسلامية بأنها هي الوارثة للنظام العالمي وبأن كل الأخطار حتى لو اجتمعت من فرنجة ومغول فالله خير حافظ.

هذا ومن ناحية أخرى: فإن أنواع الكتابة التاريخية في القرنين الأخيرين من العصر العباسي تأثرت بقوة حيث انعكست بوادر التمزق السياسي ونزعة الاستقلال السياسي بين أرجاء الدولة الإسلامية في شكل تراجع التواريخ العالمية وظهور التواريخ المحلية والخاصة[1]، ولقد تزايدت ظهور التواريخ الجزئية والمحلية على حساب التواريخ العامة في العصر المملوكي والعثماني بصفة خاصة.

ولقد برزت خلال هذه المرحلة المدرسة المصرية في التاريخ، وهي بالرغم من عدم شمولها للتاريخ الإسلامي العام وتركيزها على جزئيات وعلى مصر فهي لم تكن منفصلة عن واقع العالم الإسلامي، وكما يقول د.محمد أنيس[2] فإذا ما كتبه المصريون المعاصرين لهذا العصر عن أنفسهم يعد ذا أهمية كبرى في بناء التاريخ العثماني لأنها تصور الأوضاع من الزواية المصرية.

وبقدرلا ما يمكن تفسير هذه الظاهرة بسمات الحياة الفكرية في أرجاء العالم الإسلامي في هذه المرحلة أي منذ القرن العاشر الهجري (16 الميلادي) بقدر ما يمكن تفسيرها أيضًا بالتوجه من

---

(1) انظر التفاصيل:

- شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 348- 378.

(2) د. محمد أنيس، مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني -معهد الدراسات العربية-جانعة العربية، القاهرة، 1962، ص ص 9-18.

- د.محمزد إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 154- 156.

لا مركزية العالم الإسلامي إلى انقسامه إلى ثلاث قوى إقليمية أساسًا مما أدى إلى انفصام نظام الوحدة الدولية وإلى بداية تبلور وتطور ثقافات إقليمية منفصلة[1] ومن ثم أصبح الاعتماد على تواريخ جزئية في هذه المرحلة (وخاصة التركية أو الفارسية) المترجمة بالطبع ضرورة هامة حيث تعددت التلميحات في أكثر من مصدر[2] إلى المغزى الخاص لهذه الكتابات.

ب- وعن وزن وطبيعة موضوعات وقضايا العلاقات الدولية على صعيد هذه التواريخ العامة، نجد أن تعليقات الأدبيات النظرية المعاصرة على محتوى هذه التواريخ انصب على محاور متنوعة، فيشير البعض[3] إلى بعض التوجهات العامة لكبار قدامى المؤرخين وبعض أهم القضايا واللمسائل التي تظهر في دراساتهم والتي تنعكس على اهتمامهم بأحداث معينة (الاتجاه السياسي أكثر من الاتجاه الثقافي الحضاري لدى الطبري، إبراز الجوزي لأهمية القوى التاريخية، النزعة الفارسية لدى مسكويه، التوازن بين الأحداث المعروضة من كافة أنحاء العالم الإسلامي لدى ابن الأثير، كذلك ظهور لمحات من البصيرة التاريخية عند تناوله أمر الصلبيين مثلاً).

ومن ناحية أخرى: اهتم البعض[4] بالإشارة إلى ظهور نظرات تاريخية في كتابة التواريخ العالمية الأولى والتي تخللتها فكرة أساسية هي تسيير المشيئة الإلهية وأن لم تخف تمامًا فكرة القدر أو حرية الإرادة. كذلك اهتم البعض الآخر[5] بانتقاد قلة عناية كتب التاريخ التقليدية بدراسة المجتمع والنظم وسير الأداة الحكومية والمرافق وسائر النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية والتي تبين أحوال الشعوب الإسلامية لأن هذه الكتب قد اقتصرت على تواريخ الشخصيات والأسر والأحوال السياسية وليس الحضارية للدول. كذلك فيما يتعلق بوضع[6] العلوم السياسية في الدراسات التاريخية أشارت بعض الأدبيات إلى أنه بالرغم من أن الحوادث التي قامت عند تولي الخلفاء مذكورة في الكتب التاريخية إلا أن الأمور الجوهرية في النظرية الإسلامية عن الدولة ومؤسساتها كانت مرتبطة بالنظريات الفقهية، وأنه لم تجر دراسات نظرية دقيقة في نظام علم التاريخ حتى جاء ابن خلدون وكان أول من حاول استخدام العلوم الاجتماعية

---

(1) M.G.Hodgson: The Unity of Later Islaimic History. Journal of World History. Vol 5, No. 4, 1960, pp 901- 914.

(2) انظر عرضًا لطبيعة وتطور المصادر التاريخية التركية في: نور الدين حاطوم، مرجع سابق.

(3) فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 183- 140.

(4) عبد العزيز الدوري، ص ص 33، 128- 129، 131- 133.

(5) د.سيدة الكاشف، مرجع سابق، ص ص 9- 69.

- د.محمود إسماعيل، ص ص 9.

- شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 450.

(6) فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 162- 163.

وتسخيرها لدراسة التاريخ (وهذا يختلف عن تسخير التاريخ لدراسة والعلوم الاجتماعية –وهو ما نسعى إليه).

وعدا هذه الإشارات الجزئية المتناثرة هم بعض **الأبعاد** ذات المدلولات السياسية لم تتصد الأدبيات النظرية المعاصرة بنفس الدرجة لوزن وطبيعة قضايا العلاقات الدولية في كتب التواريخ العامة، فبقدر ما لم تتميز زأسماء وتواريخ دولية أو دبلوماسية خاصة بين تيار التواريخ الكبرى أو الجزئية (باستثناء ما يتصل بالمغازي والسير وفتوحات البلدان في القرون الثلاثة الأولى بصفة خاصة) وبقدر ما كان يتصل بالعلاقات الدولية متناثرًا أو جزئيًا في هذه التواريخ بقدر ما كان غائبًا عن دائرة تعليقات واهتمامات الأدبيات المنهجية المعاصرة الإشارة إلى طبيعة ووزن العلاقات الدولية في هذه التواريخ، وكانت الفتوحات الإسلامية والمعارك العسكرية هي موضع الإشارة الوحيد بهذا الصدد حيث أن المؤرخين المسلمين القدامى قد أفردوا تفصيلات عديدة في وصف هذه المعارك الحربية وما اقترن بها من معاهدات ومهادنات.

وحيث أن نطاق وموضوعات العلاقات الدولية الإسلامية –غير الإسلامية أكبر وأوسع وأكثر تعقيدًا من مجرد المعارك العسكرية، كان لابد أن يثور السؤال التالي: ماذا عن أبعاد العلاقات السلمية (السياسية– الاقتصادية) في كتب التاريخ؟ وما مدى ارتباطها بأبعاد العلاقات الدولية القتالية؟ وهل أبرزت هذه الكتب طبيعة وأسباب التغير في أدوات إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين من قتالية إلى سلمية عبر مراحل متعاقبة على صعيد الأرجاء المختلفة للعالم الإسلامي؟ وفي هذا الصدد بين البعض[1] أنه قد تأخر في الظهور في الكتابات التاريخية موضوع العلاقات السلمية والتجارية ويرجع ذلك لأسباب متعددة حيث ظللت أخبار هذه العلاقات وحتى الحروب الصليبية متنأثرة في كتب التراجم والرحلات، بل وكما ذكرت بعض الأدبيات الأخرى[2]، فإن كتب التاريخ الإسلامي قد أهملت –وعلى عكس نظائرها الغربية في نفس الفترة– نماذج هامة من العلاقات السلمية مثل علاقات شارلمان وهارون الرشيد، وعلاقات الملك الكامل وفريدريك الثاني ملك النورمان بعد استيلائهم على صقلية.

ج– وعن درجة اهتمام التواريخ اتلعالمية بتاريخ الطرف الآخر غير الإسلامي في العلاقات نجد أن هذه التواريخ لم تمتد إلى أحوال الأمم أو الدول أو النظم الأخرى المعاصرة أو الأحداث العالمية المعاصرة، ولكن اقتصرت فقط على فترة ما قبل الإسلام (بدء الخليفة، تاريخ الأنبياء وتوالي الرسالات وتاريخ الأمم السابقة على الإسلام والمذكورة في القرآن) وحتى هذا القدر كان

---

(1) شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص 331– 344.

– د.جمال الدين الشيال، التاريخ الإسلامي وأثره في الفكر التاريخي الأوروبي في عصر النهضة –دار الثقافة – بيروت– د. ت، ص ص 5–11.

(2) د.سيدة الكاشف، مرجع سابق، ص ص 46– 47.

قليل نسبيًا وغير مندمج مع التاريخ الإسلامي[1]، بعبارة أخرى لم يعن المؤرخون المسلمون بدراسة تاريخ الشعوب أو الدول المتاخمة (البيزنطية مثلاً) والتي قامت بينهم وبين المسلمين حروب كثيرة أسهبوا في وصفها، واستمر هذا الحال حتى بعد قيام الحروب الصليبية والاحتكاك الشديد التي صاحبها بين المسلمين والفرنج، حيث لم يحاول المؤرخون المسلمون التعرف على الشئون الداخلية للإمارات اللاتينية في الشام أو داخل دولهم الأصلية في أوروبا، وكذلك كان الحال عند الفريق الآخر (المؤرخون الأوربيون لنفس المرحلة)[2].

ولقد كان لهذا النقص مبرراته من وقع الإطار الفكري والمادي القائم والمحيط بالدولة الإسلامية منذ مولدها وحتى القرن العاشر الهجري وهي تتلخص فيما يلي: **من ناحية** فقد التاريخ العام قوته وقدرته على إعطاء صورة شاملة عالمية تلك التي احتفظ بها عدة قرون نظرًا لقلة المعلومات عن العالم غير الإسلامي خلال فترة إزدهار كتابة التاريخ الإسلامي[3].

ومن ناحية أخرى: إذا كان القرآن الكريم قد جاء بنظرة عالمية إلى التاريخ تتمثل في توالى النبوات وإذا كان المسلمون قد خلفوا الأمم السابقة التي ظهرت فيها نبوات فلقد سعوا انطلاقًا من اعتقادهم أن الدين الإسلامي كل الدين وأن الحضارة الإسلامية كانت في نظرهم كل الحضارة، شعروا أن أعمالهم وشئونهم تستحق عناية خاصة لأنهم أصحاب رسالة جليلة وأنهم يمرون بمرحلة هامة وأن لهم دورًا تاريخيًّا خطيرًا، وانعكس هذا الشعور بقوة على الدراسات التاريخية التي ركزت على التاريخ الإسلامي أساسًا[4]، بعبارة أخرى تركزت الجهود الإسلامية على تبين ملامح المعجزة الإسلامية الكبرى، رسالة ونجاحًا وفتحًا ودولة ونظامًا دوليًا، ومن ثم لم يعد للمسلمين لا الوقت للنظر في تجارب الآخرين ولا الرغبة في الاعتراف بوجودها مع عظمة الواقع الإسلامي العربي، وحتى حين اتجهت الحضارة الإسلامية للتمازج مع الثقافات الأخرى في القرن الثالث الهجري، بحيث سجلت التواريخ العالمية تواريخ الأمم السابقة على الإسلام فلم يكن هذا التسجيل إلا محدودًا[5].

---

(1) انظر تسجيل هذه السمة عن مؤلفات كبار المؤرخين المسلمين القدامى في:
- فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 183- 207، 110- 115، 129- 132.
- د.عبد العزيز الدوري، مرجع سابق، ص ص 33، 51، 129- 132.
- شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 400- 405.

(2) د.جمال الدين الشيال، مرجع سابق، ص ص 13- 14، 68- 69.

(3) فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 206.

(4) د.جمال الدين الشيال، مرجع سابق، ص 13.
- د.عبد العزيز الدوري، مرجع سابق، ص ص 18- 19.

(5) شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص 408- 459.

ومن ناحية ثالثة: مفاد القول –وكما اعترفت دراسات استراقية هامة[1] أيضًا –إن رؤية المسلمين لأنفسهم عبر مرحلة قوتهم العالمية ورؤيتهم للطرف الآخر لم تؤثر على العلاقات بين الطرفين فقط ولكن أوضحت أن المثل أمام المسلمين لم يكن في الغرب حين كان يتجه مطمح زالغرب نحو الشرق، ولكن وبعد ألف عام من الصراع السياسي الذي غير وجه العالم السياسي ومع بداية التدهور في الشرق الإسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي ومع التغير في مراكز القوة العالمية حين أدركت أوروبا مع نهضتها أنه لم يعد هناك الكثير لتتعلمه من عدوها القديم، وفي هذا الإطار الجديد –وفقًا لهذا الرؤية الاستشراقية أيضًا– تبدلت هذه الرؤى المتبادلة ومن ثم تطورت الاهتمامات المتبادلة حيث استيقظ الشرق على واقع جديد فرض عليه التوجه نحو الغرب ولكن بمنظار مختلف، وكذلك لم يعد الغرب يقبل فكرة أن الحضارة تنساب من الشرق إلى الغرب.

وإذا كانت اهتمامات الغرب بالعالم الإسلامي قد تطورت عقب الحروب الصليبية وأخذت قنوات متعددة انعكست على تزايد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية وغيرها من الدراسات الإسلامية فإن هذه الاهتمامات لم تكن بدافع البحث العلمي وفقط ولكن تحت تأثير ودوافع مختلفة أخرى دينية وتجارية وسياسية استعمارية، ولقد توالي تحريك هذه الدوافع والأهداف للسياسات الأوروبية بتوالي التطور والانتقال من حركات الكشوف الجغرافية الأوروبية وحتى فرض الاستعمار التلقيدي[2]، ولذا ظهر في أوروبا على توالي القرون ومنذ عصرها الوسيط وخاصة في مواجهة مناطق وأطراف الاحتكاك الأساسية مع الإسلام (العثمانيون مثلاً) رؤى متنوعة ومتطورة للغرب عن الإسلام والمسلمين تأثرت بالتطورات في الطرف الأوربي ذاته[3].

ولذا يظل السؤال التالي قائمًا: إذا كانت الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين قد أحرزت في تطورها –عبر عدة قرون– تراكمًا محسوسًا، وإذا كانت رؤية المسلمين للغرب قد أخذت في التبلور خلال القرنين الأخيرين، فهل تناولت الكتابات التاريخية الإسلامية الثانوية رؤية ودراسة لأحوال الطرف الأخر شعوبًا وحكومات وقيمًا، وما قدر هذا التناول؟

---

(1) G.Grunebaum: Medieval Islam 1946. pp 30- 42. pp 59- 63.

(2) د.جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ص 8–10، 79– 80.

(3) حول التفاصيل عن تطور مسار وقنوات دراسة الإسلام والمسلمين منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى القرن العشرين من منظور الكتابات الغربية وخاصة اسهام متخصصي العلوم الاجتماعية الحديثة أو المؤرخين الذين يستخدمون مفاهيم وأدوات التحليل في هذه العلوم انظر:

- Bernard Lewis: Islam in History. Ideas, Men and Events in the Middle East. Alcove Press, pp 11- 39, 57- 670.

– كذلك انظر مراجعة شاملة لتطور هذه الرؤى من منظور أخر في:

- Albert Hourani: Islam and the Philosophers of History. Middle Eastem Studies, vol. 3, No. 3, April 1967. pp. 206, 269.

3- وبالنظر إلى السمات الثلاث السابقة (تراجع التواريخ الكلية لحساب تزايد التواريخ الجزئية، تناثر وجزئية ما يتصل بالعلاقات مع غير المسلمين، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات)، وعلى ضوء الدعوات لإعادة قراءة وفهم وكتابة التاريخ الإسلامي يمكن أن نرصد متطلبات ثلاثة مناظرة لعلاج القصور في هذه السمات.

فمن ناحية: الدعوة إلى أهمية الوعي[1] بخطورة انهيار النسق التاريخي الإسلامي الخاص نظرًا للالحاق بالحضارة الغربية، ونظرًا للرؤى الجزئية والقطرية في نظرة المسلمين إلى تاريخهم في عصوره المختلفة، ومن ثم ضرورة التغلب على الرؤي والتواريخ القطرية الجزئية الضيقة التي ظلا وحدة بينها والتي تسود مجال الدراسات التاريخية المعاصرة والتحليلات السياسية (ذات الأبعاد التاريخية)، فانعدام النظرة الكلية في هذه الدراسات ومراعاة مصالح الأنساق الجزئية إنما يشوه أبعاد الحقائق والتي يمكن اكتشافها في ظل عمليات الاقتطاعات المستمرة من التاريخ، ويتطلب التغلب على هذا الوضع تحديد معيار إسلامي للنظر إلى تاريخ الأمة وتواريخ أجزائها في إطار العالم بحيث يظل معيار وحدة الأمة والحضارة الإسلامية هو الإطار الذي يظل التواريخ الجزئية ويحكم توجهات تفسيراتها[2].

ومن ناحية ثانية: الدعوة[3] إلى الاستعانة بالمادة المتناثرة في كتب أدب الرحلات والجغرافيا وغيرها من الكتب التي لا تدخل في نطاق التواريخ الرسمية وذلك لعلاج الفراغ الذي يبدو محيطًا بسرد الأحداث السياسية والعسكرية للأشخاص والأمم، وبالمثل بالنسبة للعلاقات السلمية مع وغير المسلمين.

ومن ناحية ثالثة: الدعوة[4] إلى تقديم عروض تاريخية متوازنة زمنيًا بين ما كان يجري في مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي وما كان العالم المحيط يشهده في المرحلة نفسها من أحداث وذلك من أجل تكوين نظرة شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجي من خلال تحقيق قدر من السيطرة على ما كان يحدث في المرحلة التاريخية الزمنية الواحدة على صعيد الطرفين وبينهما.

وهذه الدعوة على صعيد أدبيات إسلامية تستحضر إلى الذهن الدعاوي في الأدبيات الغربية لفكرة "التاريخ العالمي"[5] كبديل لتواريخ إقاليم العالم وحضاراته المنفصلة، ومع ذلك فإن هذه

---

(1) ورد في تعقيب أ.طارق البشري في حلقة نقاش عن دراسة التاريخ الإسلامي التي عقدها المعهد العالي للفكر الإسلامي في القاهرة تحت عنوان "منهج النظر المعاصر في التاريخ الإسلامي" وذلك في يونيه، 1990.

(2) انظر أيضًا في المبحث التالي التحفظات على المعايير السائدة لتقسيم مراحل التاريخ الإسلامي.

(3) د. محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص 122.

(4) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص 131- 132.

(5) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول.

الفكرة أي وحدة التاريخ العالمي لدى المنظور الغربي المعاصر، أثارت تحفظات إسلامية[1] واضحة مبعثها ضرورة إدراك محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بهذه الفكرة، لا أنها تريد أن تفرض فكرة وحدة العصر ووحدة الجماعة الدولية حتى تزول مشاعر الخصوصية والذاتية في التاريخ والحضارة الإسلامية تحت طوفان سيادة النموذج الغربي الحضاري، وبالرغم من قبول هذه التحفظات إلا أنها لا تحل مشكلة ضرورة إيجاد صيغة لتناول وضع الطرف الأخر غير الإسلامي كسبيل لفهم أبعاد متعددة في التاريخ الإسلامي وخاصة الأبعاد الدولية، فهل تحققت هذه المتطلبات على صعيد الدراسات التاريخية المعاصرة؟ وكيف يمكن للمحلل السياسي أن يواجهها ويتعامل معها؟

المطلب الثاني: ضوابط استعانة التحليل السياسي الدولي بالمصادر الأصلية والثانوية:

يمكن تحديد ضوابط ومتطلبات التحليل السياسي الدولي للمصادر الأصلية والثانوية في مجال التاريخ الإسلامي على ضوء الاسترجاع التركمي لما سبق عرضة من أبعاد الانتقادات التي وجهت إلى خصائص منهاجية كتابة هذا التاريخ وإلى مضمون ومحتوى أنواع هذه الكتابة وخاصة التواريخ العالمية، كذلك على ضوء تقويم المصادر الثانوية لدراسة هذا التاريخ.

(1) وإذا كانت أدبيات تطور علم التاريخ ومنهاجيته قد ركزت بالأساس على المصادر الأصلية بكل تفاصيلها وإذا كانت أدبيات الدعوة إلى إعادة الكتابة التاريخية قد امتد نطاق انتقاداتها إلى المصادر الثانوية أيضًا ولكن في عموميات شديدة لا تقف –كما حدث مع المصادر الأصلية– عند التفاصيل، فيصبح السؤال المنطقي الآن هو هل المصادر الثانوية في مجال دراسة التاريخ الإسلامي حققت عبر تطوراتها الاستجابة لهذه الأبعاد النقدية؟

مما لا شك فيه أن الإجابة عن هذا السؤال تتسم بصعوبة شديدة فبالرغم من أن مدلولات تقويم هذه المصادر الثانوية في حد ذاتها لا تقل أهمية بالنسبة للمحلل السياسي عن مدلولات تقويم المصادر الأصلية إلا أن مشكلات التقويم الأول أكثر صعوبة وتعقيدًا مما يثيره التقويم الأخير من مشكلات، فإذا كان الامتداد الزمني وتعدد المحاور الجغرافية (التواريخ العامة، تواريخ المناطق أول الدول أو الأسر) وتعدد الموضوعات (السياسية والعسكرية والحضارية) كفيلة في حد ذاتها بأثارة كثير من هذه المشكلات إلا أن هذه المشكلات تزداد تشابكًا أمام ذلك الحجم الضخم للمصادر الثانوية نظرًا لهذا السيل المتدفق من كتابات المؤرخين المحدثين والمعاصرين المسلمين وغير المسلمين خلال القرن العشرين والذي يصعب معه ولو حتى الإدعاء بتغطية جانب أساسي منه.

---

(1) كما ورد في مناقشات حلقة النقاش عن التاريخ الإسلامي والتي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في القاهرة في يونيه 1990.

هذا ولقد كانت الاعتبارات الإجرائية (درجة توافر الفهارس) والمنهاجية (درجة وضوح التراكم العلمي، درجة وضوح وتطور استخدام المؤرخين لأساليب العلوم الاجتماعية الحديثة في عرض وتحليل مادة المصادر الأصلية) أقل إثارة للمشكلات على صعيد الكتابات الاستشراقية منها على صعيد الكتابات العربية.

فإن الجهود الاستراقية في مجال التاريخ الإسلامي قد كشفت عن نفسها في فهارس متقدمة ومتعددة الأغراض[1] (على أساس العصور المختلفة، الكتب أو الدوريات، عرض الكتب) لا تقارن بنظائرها العربية وجدت، فالأخيرة تعبر عن جهود فردية وليس مؤسسية، كما أنها غير منتظمة وغير شاملة النطاق[2].

ومن ناحية أخرى: فلقد أهتم إعلام دراسات التاريخ الإسلامي من المستشرقين بالتقويم النقدي التراكمي للجهود المتوالية التي تفرزها الجماعات البحثية الاستشراقية المختلفة في مجالات متعددة (تاريخ الحضارة، تاريخ الأفكار، تطور الرؤى الغربية عن المسلمين عبر العصور المختلفة[3] ويساعد مثل هذا التقويم[4] على إبراز الخصائص العامة التي أضحت تتسم بها الحالة الراهنة للدراسات التاريخية باعتبارها حلقة من عدة حلقات تطور شهدتها القرون الثلاثة الماضية، ويساعد مثل هذا التقويم علىالمقارنة بين خصائص لارؤية التقليدية لمؤرخي الإسلام (التي ركزت على الطابع الكلي العالمي وليس التعددي للتاريخ الإسلامي وعلى الرضاء والإجماع وليس الصراع على صعيد) وبين خصائص دراسات القرن العشرين (وخاصة منذ منتصفه) والتي استخدمت أساليب ومفاهيم العلوم الاجتماعية التي أبرزت موضوعات ومجالات جديدة مثل التغير الاقتصادي والصراع الاجتماعي والخصوصية الداخلية والتعددية بين الدول الإسلامية.

وإذا كانت الدراسات العربية –الإسلامية في المنهجية التاريخية الإسلامية قد اهتمت وببحث طبيعة التراكم العلمي على صعيد أعمال مؤرخي العصور الإسلامية المختلفة إلا أنها وبالرغم من

---

(1) من أهم هذه المصادر بالنسبة للدوريات الأجنبية انظر:

- Islamicus Index.

– هذا فضلاً عن قوائم المصادر التفصيلية التي توردها المؤلفات الأساسية عن التاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة انظر ملاحق:

- M.G.Hodgson: The Venture of Islam, V1, V2, V3.

(2) ومن أهم معاجم المصادر العربية انظر:

– فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود فهمي حجازي، الرياض، جامعة الإمام، إدارة الثقافة، 1983، ج2: التدوين القديم.

(3) انظر على سبيل المثا الدراسات التالية التي تقدم نماذج من عمليات النقد التراكمي المتنوعة الموضوعات.

- Albert Hourani: op. cit.
- Daniel Norman: Islam and the West: the Making of an Image, Edinburg, 1960.
- B.Lewis: op, cit.pp 11- 64.
- J.Saunders: the Problem of Decadence in Islam, International Joumal of Middle East Studie, op. cit.

(4) A.Hess: op. cit.

حثها المؤرخين المسلمين المعاصرين على القيام بعمليات بحثية جديدة (كما سبق الإشارة) فإن لادراسات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في المجالات التطبيقية لم تلق الاهتمام الكافي والعميق بتحديد طبيعة التراكم العلمي على صعيدها[1].

ومن ناحية ثالثة: اهتمت الجهود الاستشراقية بدفع عملية جمع وتصنيف والتعقيب على الوثائق الإسلامية المتناثرة وإذا كانت الجهود العربية الإسلامية في هذا المجال غير معدومة[2] إلا أنها عامة وغير مبوبة ولا تمتد للقرون الأخيرة ولا تخدم مباشرة مجال العلاقات الدولية، على عكس بعض الجهود الغربية التي ركزت بصفة خاصة على القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة وهي القرون التي شهدت اهتمام الغرب بما عُرِف بالمسألة الشرقية[3].

ومن ناحية رابعة: إذا كان بعض المؤرخين الغربيين المعاصرين ذوى الاهتمامات بالأبعاد السياسية والدولية منها بصفة خاصة قد درسوا التاريخ الأوربي في القرنين الثامن والتاسع عشر في إطار نظرية توازن القوى المتعددة باستخدام أطر نظرية أبعد من الأطر التقليدية للتاريخ[4]، وإذا كانت المسألة الشرقية قد باستفاضة ولكن من وجهات نظر أوربية بحثية متطرفة حيث كانت هذه المسألة موضوعًا تقليديًا في التاريخ الدبلوماسي الأوربي[5] حيث تناولت العالم الإسلامي كموضوع للتوازنات الأوربية في مرحلة التوسع والقوة الحديثة للطرف الأوربي، فإن الدراسات العربية –الإسلامية الشائعة عن هذه المراحل (أي تحت مسمى التاريخ الإسلامي في العصر الحديث) لم تقدم رؤى عن هذه المراحل أو التالية لها (بعد الحرب العالمية الأولى والثانية والتي تسمى التاريخ المعاصر) بالاستعانة بأطر تحليلية متطورة أو على النحو الذي يبرز موقف ورؤى ودوافع وسلوك الأطراف المسلمة في مراحل المسألة الشرقية أو في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى. وهذه المراحل تعرضت –كما تعرضت المراحل السابقة عليها من التاريخ الإسلامي– للتشوبه مما يفرض ضرورة إعادة قراءتها وكتابتها ومع ذلك وبالرغم وكتابتها ومع ذلك وبالرغم

---

(1) من الاستثناءات الهامة في هذا الصدد دراسة جادة صنفت وقارنت بين وقومت اتجاهات عدد من الأدبيات الثانوية العربية والأجنبية عن تاريخ الدولة العثمانية، انظر:

– د.سيار الجميل، مرجع سابق، ص ص 37– 114.

(2) أعمال د.ماهر محمد زحمادة في نشر وتوزيع وثائق العصور الإسلامية المتتالية.

(3) من أهمها على سبيل المثال:

- I.C.Hurewitz: The Middle East and North Africa in World Politica A Documentary Record. V1, V2, Yale University Press, Second Edition 1975.
- Antoine Hokayen: Les Provinces Arbas de L'empire Ottoman aux Archives du Ministerdes Affaires Etrangeres de France (1793- 1918), Leş Edition Universitaires du Liban, Beyrouth 1988.
- M.S. Anderson: The Great Powers and the Near East (1774- 1923), Documents of Miuslim History. New York, st. Martins Press. 1970.

(4) Edward V.Gulick: Europe's Classical Balance of Power, New York, W.Nortan 1955.

(5) انظر مقارنة بين توجهات أهم هذه الأدبيات في:

- Leo Carl Brown: op. cit, pp 279- 282, 282- 310.

مـن أن الأدبيـات الغربيـة التـي تعبـر عـن وجهـة النظـر الأوربيـة غالبًـا مـا كانـت متحيـزة ومعاديةوتعجز عن تقديم المسألة الشرقية من خلال منظار العثمانيين وغيرهم من المسلمين إلا أن الصعوبة القائمة والواضحة هي انعدان الدراسات الوثائقية العربية والإسلامية بصفة خاصة (وخاصة التي تركز على وثائق تركية من العصر العثماني) والتي تستطيع أن تقدم رؤية الطرف الإسلامي حتى لا يظل هذا المجال حيس مجرد النقل عن الأدبيات الغربية التي حققت انجازات في التعامل مع الوثائق والمصادر الأصلية غير المنشورة. بعبارة أخرى فإن إعادة النظر وإزالة التشويه (وخاصة منظور التفتيت وتغيب الرؤى الكلية) يحتاج إلى تيار جديد من الدراسات التي ترتكز على مقولات وأهداف محددة[1].

(2) وبالرغم من هذه الصعوبات –فلقد كانت المادة العلمية الغنية التي تزخر بها الأدبيات الثانوية التي تم الرجوع إليها في الجزء التطبيقي[2] مصدرًا أساسيًا للمادة العلمية ولقد تم الاستعانة بها –والمصادر الأصلية– وفق ضوابط معينة تتفق وإمكانيات المحلل السياسي من ناحية وهدف المشروع من ناحية أخرى. وتتلخص أهداف هذه الضوابط في مجموعتين أساسيتين:

المجموعـة الأولـى: تتصل بتكييف ترتيب استخدامنا لمجموعتي المصادر والعلاقة بينهما لخدمة أهداف التحليل، فمن ناحية بالنسبة للمصادر الأصلية فكان التعامل بالأساس مع كتب التاريخ الإسلامي العامة "أي ما يسمى التواريخ العالمية وليس التواريخ الجزئية أو الفرعية أي الكتب الكبرى التي تقدم إطارًا واسعًا وشاملاً من الأحداث السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية.

ومع ذلك فإن هذا الرجوع إلى هذه الفئة من المصادر الأصلية كان له حدوده وضوابطه فهو لم يكن لرصد تطورات وأحداث وتقديمها في لغة جديدة أو لتصحيح بعض الوقائع على ضوء المقارنة بين عدة مصادر أولية أو على ضوء غيرها من قواعد الحكم على أو نقد الوقائع والأحداث التاريخية، فذلك كله سيكون إما تكرارًا لجهود سابقة ضخمة قامت بها أجيال من المؤرخين المعاصرين، وهو لابد أن يكون تكرارًا منقوصًا فهو عمل خارج نطاق طاقاتنا وقدراتنا البحثية، ولذا فإن الأدبيات الثانوية المتنوعة العربية والغربية ستكون مصدرًا أساسيًا للمادة التي

---

(1) إذا كانت الملاحظات السابقة تنطبق معظمها على المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخ الإسلامي (القرون الأربعة الأخيرة) فإن هذا لا يقلل من أهمية التقويم المقارن أيضًا للمصادر الثانوية التي تهتم بالمراحل السابقة من هذا التاريخ، ومع ذلك فإن هذه الملاحظات تسد فجوة ما حيث المقارنات والتقويمات التي تظهر في بعض الأدبيات المنهجية التاريخية لشرح قواعد وأصول الكتابة التاريخية أو النقد أو التفسير التاريخي لا تقدم هذه الأدبيات إلا نماذج لا تمتد إلى ما بعد العصور العباسية ونادرًا ما تمتد إلى العثمانية أو الراهنة.

(2) تم توثيق هذه المصادر من المكتبات المصرية وصنفت وفق محاور جغرافية أو موضوعات محددة أو فواعل إسلامية أساسية.

سيتم تحليلها وفق الإطار النظمي. واقتصر الرجوع إلى المصادر الإصلية الإصلية على غرض محدد هام وهو استقصاء رؤى وتحليلات مؤرخي الإسلام في العصور المختلفة حول نقاط تحول أساسية في هذا التاريخ بصفة عامة وتاريخ العلاقات الدولية بصفة خاصة. ونقاط التحول هذه هي التي تختلف وتتباين حولها مواقف المنظورات المعاصرة المتعددة (القومية، المادية، الليبرالية، المذهبية...) ولم تكن نتائج –وخاصة على ضوء طبيعة مصادر القرون السبعة الأولى– ممكنة التحقيق دائمًا حول عديد من القضايا موضع الاهتمام (على سبيل المثال أسس الرؤيتين الاستراتيجيتين للدولتين الأموية والعباسية...) أما ما وجد أنه بالإمكان تحقيقه وخاصة من مصادر القرون السبعة الأخيرة.

فلقدا أتضح أن موضعه الأكثر ملاءمة هو "النماذج الفكرية في نطاق فكر فلاسفة التاريخ وذلك في الجزء الأخير من المشروع نظرًا للتدخل بين تفسير التاريخ وفلسفته وبين الفكر.

ومن ناحية أخرى: فإن العملية البحثية لابد وأن تستند على مصادر تاريخية مكملة وخاصة عن أحوال وأفعهال وردود الطرف الآخر غير المسلم.

والمجموعة الثانية: تتصل بالأهداف من وراء استخدام هذه المصادر فإن هذه الأهداف وانطلاقًا من أبعاد الانتقادات السابق توضيحها والموجهة لخصائص الكتابة في التاريخ الإسلامي، ووفقًا لأهداف المشروع، تتلخص في الهدف المحوري للمشروع أي تقديم ما يتصل بالعلاقات الدولية في قالب وتحليلي جديد يتخطى الجزئيات والتفاصيل المتصلة بمنطقة أو مرحلة أو حدث محدد، ويرقى إلى تقديم مستوى رؤية كلية لمسار وأهداف الأبعاد الدولية في التاريخ، لا يقوم على التاريخ لكن يهدف إلى التفسير. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الاقتراب من المادة التاريخية بأطر نظرية تختلف عن أطر المؤرخ العام أو الدبلوماسي، أي من خلال إطار نظمي لدراسة العلاقات الدولية، فهو يمكن أن يترجم أهمية توظيف التاريخ الإسلامي في نطاق العلوم الاجتماعية المعاصرة وذلك بأستخدام الأبعاد النظرية للدراسات النظيمة الدولية، ولكن كيف؟.

المبحث الثاني

الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي

مشكلات الصياغة، إشكاليات التحليل وضوابط التفسير

تتم صياغة هذا الإطار بالاستناد إلى الأبعاد الأساسية في الدراسات النظمية الدولية، وعلى ضوء التعامل مع بعض المشكلات التي يفرضها أسلوب عرض وتقسيم المادة التاريخية في المصادر الثانوية بصفة خاصة.

ويلخص هذا الإطار أساسيات تحليل المادة التاريخية تحليلاً نظميًا دوليًا لتحقيق الهدف المحوري والمباشر للدراسة[1]، وهو في نفس الوقت يطرح إشكاليات نظرية وتطبيقية تلقى الضوء على بعض الأهداف الهامة –ولو غير المباشرة– لهذه الدراسة. ويفترض تحقيق هذه الأهداف مراعاة بعض الضوابط المنهاجية الخاصة بقواعد وأسس التفسير الإسلامي للتاريخ، ومن ثم فإن هذا البحث ينقسم إلى أربعة مطالب.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق الأبعاد الأساسية للدراسات النظمية الدولية:

أولاً: الأبعاد الأساسية:

ينطلق الإطار النظري المقترح من عدة أبعاد أساسية في الدراسات النظمية الدولية والتي تستند إلى القواعد النظرية العامة لتحليل النظم الدولية[2] وهذه الأبعاد هي: هيكل النظام الدولي، النظام الشامل والنظم الفرعية، العملية التطورية أو التحولية، البيئة الدولية[3].

فإذا كان لكل نظام دولي عناصر محددة أي فواعل دولية أعضاء في هذا النظام وهي القادرة على لعب دور على الساحة الدولية، فإن تفاعلات هذه الفواعل قد تمتد إلى نطاق العالم ككل وهنا نتكلم عن نطام دولي شامل أو تقتصر هذه التفاعلات على منطقة محددة بين عدد محدد من هؤلاء الفاعلين وهنا نواجه نظامًا فرعيًا، هذه وتؤدي التفاعلات على مستوى كل من النظم الفرعية وفيما بينها إلى تطوير أو تغيير هذه النظم ومن ثم إلى التطوير في النظام الشامل الذي يتكون من مجموع هذه النظم الفرعية.

هذا وفي نفس الوقت بعد النظام الدولي الشامل بمثابة بيئة هذه النظم الفرعية، أما بيئة النظام الدولي الشامل فهي تتكون من كل الأحداث والظروف البشرية وغير البشرية والتي تؤثر على

---

(1) انظر مقدمة هذا الباب.

(2) سبق الإشارة إلى وضع هذه الأبعاد في الدراسات التنظمية الدولية، انظر المبحث الأول من الباب الأول.

(3) انظر تفاصيل هذه الأبعاد الثلاثة في:

– د.نادية محمود مصطفى، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية، مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الجامعي 1982– 1983، ص ص 26– 38، 78.

سـلوك أعضـاء النظـام وعلـى عملـه وحالتـه برمتهـا. بعبـارة أخـرى هـي الظـروف المختلفـة (الاقتصادية، العسكرية، الديمقرجرافية) لاتي تحكم أنماط التفاعلات بين النظم الفرعية وداخل كل منها حيث أن تفاعلات كل نظام لا تدور في فراغ.

ومن ثم فإن الاتجاه الكلي لهذه التفاعلات يتغير وفقًا للتأثيرات التي تحملها القوى النابعة من بيئته، وهنا يظهر مفهوم التحول في النظام أو التحول نم نظام إلى نظام، فبالرغم من أن كل نظام يتسم بسمات معينة في فترة محددة تكون نتاج تفاعلات عديدة ومقدمة لتفاعلاتأخرى، إلا أنـه لابد وأن يشـهد تطـورًا أو تحـولاً نتيجـة ظهـور تـأثيرات قويـة تقود إلـى ظهـور أسس جديـدة للتفاعلات وتتبع هذه التأثيرات من مجموعة من العوامل البيئة، وتؤثر هذه العوامل على النظم القومية التي تحولها بدورها إلى النظام الفرعي الذي تنتمي إليه ومن ثم تنعكس مع غيرها من تفاعلات النظم الفرعية على حالة النظام الشامل.

ومن أهم الأبعاد التي ينعكس عليها التحول هو هيكل النظام. وهو بنية النظام أي شكل لترتيب عناصر النظام يعكس تكوينًا ما للقوة والنفوذ والذي تبينه أشكال معينة من العلاقات بين أطراف سائدة وأخرى تابعة. بعبارة أخرى من أهم المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار لتحديدالنظام الدولي هي متغيرات علاقات القوى، وتساعد هذه المتغيرات على تحديد عدد الدول القائدة في النظام وتحديد ترتيب توزيع القوة بين باقي أعضائه من الدول المؤثرة ولكن غير القادرة على قيادة لانظام، ومن الدول التي يكون تأثيرها على النظام في حده الأدنى. ولهذا فإن لتحديد هيكل كل نظام أهمية خاصة. فهو بقدر ما يمثل معيارًا هامًا للتمييز بين النظم (في مراحل تاريخية متتالية) فهو يعد ضرورة لفهم الكيفية التي يعمل بها النظام ولفهم نمط التأثير المتبادل بين الوحدات المكونة لها، فهناك اتجاه للاعتراف بأن هيكل النظام (ثنائي، تعددي، أحادي القطبية أو متعدد القوى الكبرى) يؤثر على سلوك أعضائه وعلى الدور الذي تلعبه على صعيده وعلى حاله ونمط العلاقات بينهم (صراع أم تعاون).

ثانيًا: بعض مشكلات تحليل المادة التاريخية:

معايير التقسيم المرحلي الزمني، الجغرافي:

على ضوء مدلولات هذه الأبعاد فإن الاقتراب النظمي من مادة التاريخ السياسي الإسلامي تعني ضرورة تحديد أدق لأبعاد الموضوع محل البحث أي عناصر وأطراف العلاقات التي تنتظم تفاعلاتها في شكل نظام وهيكل هذا النظام في فترة ما، وطبيعة اختلاف لانظم في المراحل المتتالية وسمات كل منها وشكل وأسباب التطور من نظام إلى آخر. وهذا التحديد يثير في حد ذاته بعض المشكلات التي تنبع من الأبعاد النظمية من ناحية ومن طبيعة الأطر التقليدية لعرض المادة التاريخية من ناحية أخرى.

فالمتربات النظرية المختلفة ليست دائمًا جاهزة ومعدة مسبقة لتطبق بنفس الطريقة على دراسة كل الموضوعات، ولكن يحتاج البحث العلمي عملية تكييف للاستفادة من إسهامات المقترب في تحديد أهم الأبعاد النظرية للموضوع محل البحث. ومن ثم كان لابد وأن يكون هناك إسهام ومدخل من جانب الجماعة البحثية، وهذا الإسهام وأن كان ينطلق من أساسيات المقترب النظمي إلا أنه يستلهم في نفس الوقت طبيعة المادة العلمية المتوافرة أي طبيعة تناول العلاقات الدولية في الأدبيات التاريخية، وخاصة الثانوية.

وفي هذا الصدد تثور أمامنا ثلاثة مجالات أساسية تفرض أن نبين طبيعتها في هذه الأدبيات وما تثيره هذه الطبيعة من مشكلات عند التفاعل معها من منظور المقترب النظمي، ثم كيف يمكن لباحث العلاقات الدولية أن يتعامل مع هذه المشكلات ليقدم صياغة لإطاره التحليلي، وهذه المجالات الثلاثة هي معايير التقسيمات للمراحل التاريخية ومحاورها الجغرافية، مضمون وطبيعة العلاقات وقضايا التفاعلات الدولية، العوامل والمحددات البيئية وخاصة الدولية المتعلقة بالطرف الآخر غير الإسلامي، وحيث أنه سبق الإشارة إلى مشكلات المجالين الثاني والثالث –على صعيد المبحث السابق– ونظرًا لأن المجال الثالث يحوي ضمنيًا إشارة إلى هذين المجالين فسنكتفي في هذا الموضع بالإشارة إلى مشكلات المجال الثالث[1]. فما هي هذه المعايير وما هي المشكلات المرتبطة بها؟

(1) بالنظر إلى معايير التقسيمات السائدة للتاريخ الإسلامي نجد أننا أمام مجموعتين من الأسس المتداخلة:

الأولى: تتصل بوضع التاريخ الإسلامي بين التقسيم الذي يتبعه المؤرخون الغربيون وتتبناه الأقسام الأكاديمية للتاريخ في جامعاتهم وفي معظم الجامعات العربية وفي البلاد الإسلامية الأخرى وهو التقسيم إلى ثلاثة عصور: القديم والوسيط والحديث نسبة إلى تطور مراحل تدهور ونهضة الغرب الأوربي، ومن ثم توضع المراحل المختلفة للتاريخ الإسلامي في هذه العصور، فالعصر النبوي والأموي والعباسي هذه العصور تقع في القديم وفي معظم الوسيط، أما العصر المملوكي فيقع فيما يسمى نهاية الوسيط أما العصر العثماني فيقع في العصر الحديث.

الثانية: فهي تتصل بأسس ومعايير تقسيم التاريخ الإسلامي ذاته، وسنقف بالتفصيل عند تلك الأخيرة[2] حيث أن اختيارنا لمعايير تقسيم التاريخ الإسلامي في دراستنا وأن كان لا يمكن أن

---

(1) يسهل النظر في هذه المشكلات على عكس مشكلات المجالين الآخرين وذلك نظرًا لصعوبات تقويم المصادر الثانوية في مجموعها.

(2) لا يعني هذا الاهتمام أن معايير التقسيم الأول متروكة تمامًا فبالرغم من قبول التحفظات بشأنها –كما سنرى لاحقًا– فهي ستؤخذ في الاعتبار لما لها من أهمية في فهم مراحل التطور في أوضاع الطرف الآخر في العلاقات الدولية.

ينفصل عن احتياجاتنا البحثية المنبعثة من أهداف الدراسة ومنطلقاتها النظرية أي الإطار النظمي الدولي، إلا أنه كان يجب أن يتم أيضًا على ضوء التقويم المقارن للمعايير والأسس الشائعة أو السائدة لهذا التقسيم والتي استندت إليها مجموعة أساسية من الأدبيات المعاصرة الإسلامية والاستشراقية.

وبالرجوع إلى مجموعة من هذه الأدبيات والتي تتسم بصفة خاصة بالنظرة الكلية للتاريخ الإسلامي[1] نلحظ تنوع وتعدد أسس تقسيم مراحل هذا التاريخ، التقسيم الأول الشائع هو التقسيم وفق عصر دول الخلافة الإسلامية ووفق عهود الأسر الحاكمة وهو السائد في الأدبيات الإسلامية ومنها تلك التي تمتد –وبصورة موسوعية– للعصور المتتالية: النبوي والخلافة الراشدة، الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني[2]، ومنها التي تقتصر على بعضها فقط من حيث جميع محاورها الجغرافية التي يمتد عبرها التاريخ الإسلامي[3]، وهذه الأدبيات في مجموعها تقوم على أسلوب السرد التاريخي الذي يستند إلى تقسيمات فرعية مميزة زمنيًا أو موضوعيًا داخل التقسيمات الكبرى الزمنية أو الجغرافية، كذلك لا يبرز على صعيدها روابط بين المحاور الجغرافية المختلفة، كما لا تعطي وزنًا متميزًا للعلاقات الدولية حيث أنها ليست بالأساس تواريخ دبلوماسية ولكن تواريخ سياسية اقتصادية–اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث درجة التفصيل أو الكلية أما الأدبيات الغربية الموسوعية فإن بعضها اتبع معيار مقر الخلافة الإسلامية[4]، في حين اتبع البعض الآخر معايير أخرى.

---

(1) لا ندعى هنا حصر كل الأدبيات العربية والأجنبية ولكن تم اختيار نماذج من الأدبيات التي تتسم بالكلية في حين أن الجزئية منها وخاصة ما يتصل منها مباشرة بالعلاقات الدولية سيتم الاعتماد عليها في الجزء التطبيقي.

(2) انظر على سبيل المثال:

– د.أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي.

– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (الأجزاء 2، 3، 4، 5) عن العصور: الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1407هـ– 1987م.

– د.حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (الأجزاء لأربعة)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط9، 1979.

(3) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، بيروت: دار النفائس، ط6، 1408هـ–1988م.

– د.إبراهيم العدوي، التاريخ الإسلامي: آفاق السياسة وأبعاده الحضارية، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1976.

(4) انظر على سبيل المثال:

- I.Glubb: The Lost Centuries (From the Muslim Empires to the Renaissance of Europe 1145-1453.Hodder and Stoughtan.
- M. Watt: His Majesty The Islam.

فمن ناحية نجد معيار التقسيم وفق تاريخ كل محور جغرافي على مر العصور المتتالية عليه[1]، فهو لا يركز على سمات كل عصر ومن ثم فهو لا يتحدث عن عصور مملوكي أو عثماني ولكن يركز على التطورات التاريخية المتتالية على صعيد كل محور جغرافي يسلط الأضواء على تفاعلات وسياسات الطرف الفاعل الأساسي في كل مرحلة والتطورات التي تحيق به. كما أنه يهتم بأبراز التفاعلات بين هذه الأطراف على صعيد المحاور المختلفة في كل مرحلة ومن ثم فهو ليس بتاريخ بقدر ما هو تاريخ سياسي دبلوماسي تشغل العلاقات الدولية جزءًا هامًا من موضوعاته.

ومن ناحية أخرى هناك المعيار القومي حيث أن بعض الأدبيات[2] اهتمت بالتمييز بين المرحلتين العربية والتركية، أو العربية والمغولية والعثمانية.

ومن ناحية ثالثة نجد أن الشائع لتقسيم التاريخ لدى الغرب وهو التقسيم إلى عصر قديم ووسيط وحديث وقد تبنته بعض الأدبيات التي تركز على ما يسمى "الإسلام الكلاسيكي والإسلام الوسيط والإسلام الحديث"[3].

(2) وعلى ضوء الصورة الكلية لهذه المعايير المختلفة تبرز لنا مجموعتان من الملاحظات التي تكشف عن بعض المشكلات المنهجية العامة.

المجموعة الأولى:

مبعثها تيار هام وعام من بين متخصصي التاريخ الإسلامي[4] وهو التيار الذي يحرص على التحذير من أو التحفظ على تقسيم التاريخ الإسلامي إلى مراحل تبدو أنها منفصلة أو متميزة[1]،

---

(1) Bemard Lewis (and others): The Cambridge History of Islam.

(2) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، مرجع سابق.

- Bertold SpulerK TheMuslim World Ages of Caliphes.

– برتولد شي ولد، العالم الإسلامي في العصر المغول، ترجمة خالد اسعد عيسى، دمشق: دار أحسان للطباعة والنشر، ط1، 1982م– 1402هـ.

- H.J. Kissling (and others): The Last Great Muslim Empires, E.J.Brill, 1969.

(3) ج. سيديو، تاريخ العرب العام، ترجمة عادل زعيتر، دار أحياء الكتب العربية، 1948م.

- Von. Grunbaum: Classical Islam (600- 1258). 1970, and Medieval Islam (1953).

- M.G. Hodgsan: The Venture of Islam, Part 1: The Classical Age of Islam. Part2: The Expansion of Islam in Middle Periods. Part3: The Gun powders Empires and Modem Times. London 1974.

(4) ظهر أيضًا لدى أعلام غربيين في دراسة لاتاريخ الغربي تحفظ على وعدم رضاء عن التواريخ القومية أو التقسيمات الزمنية والعرفية، واتجه البعض إلى التاريخ المقارن ودراسة الماضي وفقًا للصيغ والأصناف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسيكلوجية، وليس على أساس المعايير القومية أو التقسيمات الزمنية المصطنعة:

– انظر في هذا الصدد:

– جعفري باركلوا، مرجع سابق، ص ص 287– 288.

ومبعث هذه التحذيرات هو الدفاع عن فكرة لاتواصل ووحدة التاريخ الإسلامي واستمراره[2]، ولقد عبر عن هذه الفكرة ولكن من زوايا مختلفة إعلام المسلمين والمستشرقين على حد سواء، فنجد البعض[3] يدعو إلى التفرقة بين التقسيم السياسي وفقًا لمراحل وعصور وبين الأمتداد الإسلامي الواحد لأن تواريخ التقسيم ليست تواريخ فاصلة حيث أن سقوط بعض الدول أو الأسر (الأموية مثلاً) لا يعني شيئًا محددًا من وجهة النظر الحضارية، ولكي يعد التقسيم إلى عهود ودول ضرورة علمية لمجرد تسهيل الدراسة ويرى البعض الآخر[4] أن معيار الأسرات الحاكمة ليس معيارًا كافيًا لفهم حقيقة التغيرات في التاريخ الإسلامي لأن كثيرًا من الأحداث السياسية لا يمكن فهمها بدون فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها. وحيث أن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لا يتطابق مع تقسيمات التاريخ الإسلامي المنسوبة للأسرات الحاكمة لأن مجئ أسرة حاكمة جديدة لا يمكن أن يقلب فجأة وبسرعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأسًا على عقب ولهذا فإن الدراسة الصحيحة للتاريخ والفهم السليم للتطورات السياسية يقتضي دراسة المجتمع لإسلامي من كل نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية. كما يقتضي الاعتراف بصعوبة تقسيم اللتاريخ إلى فترات تبتدئ وتنتهي في سنين معينة لأن تأثيرات الأحداث الكبرى

كذلك برز تحفظ ورد فعل للاتجاه الاستشراقي التقليدي الذي اهتم بالسرد التاريخي المنظم وفق العهود والأحداث، حيث اتجهت بعض الانتقادات لأسلوب أو الأطر الفكرية لهذا الأسلوب ووصلت إلى الدعوة إلى معايير أخرى لدراسة التاريخ وتقسيمه، انظر هذه الانتقادات في:

- Ira Lapidus: Islam and the Historical Experience of Muslim People, Islamic Studies: A tradition and its problems.

(1) وهناك أيضًا تيار قوي بين أدبيات التاريخ الإسلامي العربية يتحفظ على ويحذر من عواقب ومدلولات الآخذ بمعايير التقسيم الغربي للتاريخ إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة وذلك عند تقسيم تاريخنا الإسلامي حيث أن ذلك يعني الحاق تاريخنا بتاريخ الحضارات الأخرى دون تمييز يحفظ الذاتية الخاصة للتاريخ الإسلامي ودون أن ينزلق في مزالق مقولات وحدة العصر ووحدة التاريخ وفكرة التاريخ الإنساني أو التاريخ العالمي التي تبلورت في المنظور الغربي، تنبع هذه التحفظات من مواقف فكرية أوسع تجاه هذه المقولات وهي المواقف التي تنطلق أيضًا من عدة تساؤلات هل هناك وحدة في الحضارة العالمية أم تعدد الحضارات وما مغزى ذلك بالنسبة للحدود بين التاريخ الإسلامي وغيره من التواريخ؟ وهل يمكن أن نقبل بمبدأ تعدد الحضارات والتواريخ واستقلال كل منهم بتقسيم ولكن في إطار وجود مظلة عامة للتاريخ ومن خلال منظور إسلامي أي من خلال رؤية إسلامية للتاريخ؟.

(2) وهي مكملة لأبعاد الانتقادات عن أوجه قصور التواريخ الجزئية القطرية وعن قصور الصياغات التفصيلية الجزئية وعن غياب الرؤى الإسلامية الكلية ذات التعميمات.

(3) د.ماهر حمادة، وثائق العصر العباسي الأول، ص ص 9–10.

(4) د.سيدة كاشف، مرجع سابق، ص ص 9– 16.

– د.عماد الدين خليل، ضوابط ومعايير..، مرجع سابق، ص 8.

ونقاط التحول الجديدة لا تظهر آثارها الحضارية إلا تدريجيًا وهذا ما يعرف باسم وحدة أو الاستمرار في التاريخ.

ويرى فريق ثالث[1]، والذي يركز بالأساس على دراسة الحضارة الإسلامية أن الحضارة الإسلامية يجب أن تُدّرس "ككل تاريخي" باعتبارها عاملاً أستاسيًا في تشكيل مصير كل البشرية، ومن ثم فهو يرى أنه إذا كان من السهل دراسة حضارة القرون الأولى من تاريخ الإسلام كوحدة كلية فإن الأمر أضحى أكثر صعوبة في المراحل المتأخرة منه سبب التنوع والتعدد الملموس، ولذا ظهرت زوايا مختلفة للنظر إلى التاريخ الإسلامي ومن أبرزها –بين الغربيين بصفة خاصة– تلك التي تقسم التاريخ الإسلامي إلى مرحلة عربية وأخرى تركية أو عربية وفارسية وعثمانية وهذه الزوايا الجزئية في حالة التركيز على أي منها بمفرده أو في حالة الانحياز إلى المرحلة العربية (أي المراكز الأصلية للإسلام والذي انتشر منها) باعتبارها دون غيرها مرحلة الإزدهار الحضاري الإسلامي هذه النظرات الجزئية المحدودة تبرز مشكلات هامة في الدراسات الإسلامية لأنها لا تقدم رؤية كلية شاملة تبين الوضع التاريخ للإسلام بوضوح. ولقد كان اختفاء الرؤية الكلية وراء إغفال المعنى الحقيقي لتوسع الإسلام، كظاهرة تاريخية عالمية فهذا التوسع ليس مقصورًا على مرحلة الفتوحات العربية الكبرى ولكن هناك توسعًا آخر للإسلام وهو التوسع الحضاري والذي استمر بعد انتهاء عصر الفتوحات الكبرى وساد خلال القرون الثلاثة قبل 1800 وأمتد إلى معظم مناطق العالم القديم منتصرًا بذلك على كل الأديان الأخرى، ولهذا كله فهو يرى أن هذا الطابع الخاص للتوسع في تاريخ البشرية هو الذي يتطلب أن تنظر إلى التاريخ الإسلامي في مجموعة وليس كمراحل منفصلة.

ومن ثم فإن هذا النموذج للتواريخ الحضارية الشاملة يتميز باهتمامه بتقديم رؤية كلية للتاريخ الإسلامي كوحدة كبرى واحدة ترقي بالتحليل إلى مستوى التعميمات وهي التعميمات التي تناقش وتنتقد المنظورات التقليدية للتاريخ الإسلامي (سمة الرضاء الإجماع الذي يركز عليه الإسلاميون الذين يتجنبون جوانب الصراع والفتنة في هذا التاريخ، سمة الخصوصية والذاتية العربية أو التركية والتي يركز عليها الغرب الذي يتغافل علاقات استمرار الوحدة الحضارية)[2].

المجموعة الثانية:

مبعثها رؤية المحلل السياسي الذي ينظر إلى التاريخ الإسلامي من زوايا العلاقات الدولية وهي الزاوية التي تختلف من حيث المدى والنطاق من زاوية مؤرخي التاريخ العام والكلي، حيث

---

(1) M.G.Hodgson: Part 2: The Expansion of Islam in Middle Periods op,cit. p 10-11.
- M.G.Hodgson: The Unity of Later Islamic History. Op. cit. p 879- 887.

(2) انظر تحليلاً لهذا العمل الموسوعي في نطاق تحليل مقارن لأحداث الاتجاهات في دراسة التاريخ الإسلامي بين المؤرخين الغربيين:

- A.Hess: op.ct, pp 793-796.

أن العلاقات الدولية ليست لدى الآخرين إلا خيطًا من خيوط عديدة في نسيج مركب من المادة العلمية التي يقدمها هؤلاء المؤرخون المعاصرون كحصيلة لتعاملهم بالأساليب البحثية لعلم التاريخ مع ذخائر المصادر الأولية للعصور الإسلامية المختلفة.

ويترتب على هذا الاختلاف في زاوية النظر بين المؤرخ العام وبين المحلل السياسي الدولي أن العملية البحثية من جانب الأخير تفتقد فيما يقدمه الأول بعض الأبعاد الهامة وهي:

من ناحية: أن التقسيمات السائدة لمراحل وعصور التاريخ الإسلامي ليست لها في حد ذاتها علاقة بوضع دول الخلافة في النظام الدولي أو بدرجة هيمنتها العالمية من عدمه بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية، بعبارة أخرى فهي تقسيمات لا تتفق وتحليل يهدف إلى البحث في توازن قوى سياسية عالمية.

ومن ناحية أخرى: إن التقسيمات الكبرى والفرعية (وفق عصور أو محاور جغرافية أو أسر وإمارات متعددة تحت كل عصر) لا تتم تحت مظلة واحدة تبرز الروابط بين هذه المحاور (العلاقات الإسلامية– الإسلامية) والأثر المتبادل بينها وبين العامل الخارجي، ويؤدي هذا إلى افتقاد الأنماط والتوجهات العامة عن خصائص نظم التفاعلات الدولية بين محاور العالم الإسلامي في فترة محددة أو خلال تطورها من مرحلة إلى أخرى، وعن وضع هذه النظم في إطار نظام العلاقة الأشمل بين العالم الإسلامي والعالم الخارجي.

ومن ناحية أخيرة: تغلب الأبعاد السياسية العسكرية وليس الحضارية الاجتماعية الاقتصادية على هذه الأدبيات التاريخية من المصادر الثانوية.

المطلب الثاني: أبعاد الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي:

وعلى ضوء كل ما سبق نصل إلى صياغة أبعاد لإطار التحليل الذي سيتبع لدراسة تطور وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي، وإذا كان هذا الفصل قد بدأ (المبحث الأول) على نحو يقدم رؤية نقدية لمصادر دراسة التاريخ من منظور المحلل السياسي فإنه يصل الآن في هذا الوضع لتقديم هذا الإطار التحليلي الذي يعكس الاعتراف بأهمية التعاون بين المجالات المعرفية المختلفة لتعميق الفهم العلمي لظواهر محددة.

ويقوم هذا الإطار النظري على أبعاد التحليل النظمي سعيًا لتحقيق متطلبات معينة وتتلخص هذه المتطلبات كالآتي:

أولاً: تطور التفاعلات الدولية معيارًا للتقسيم المرحلي:

(1) الالتزام بمعيار الخلافة الإسلامية كأساس للتقسيمات الكبرى للدراسة، فإن هذا المعيار لا يعكس مجرد تغير أسر حاكمة ولكنه يترجم هيكل مراكز القوة الإسلامية أي هيكل توزيع القوة الإسلامية بين الأطراف الإسلامية الفاعلة حيث أن المفترض أنه تتجمع لدى مركز الخلافة عناصر القوة المتفرقة عن غيرها من عناصر مراكز التأثير الأخرى في العالم الإسلامي، ومن ثم

فإن الدراسة تنقسم إلى خمس مراحل كبرى (العصر الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني، ما بعد سقوط الخلافة)[1].

وبالرغم من أن الألتزام بهذا المعيار قد يبدو تكرارًا للمعيار التقليدي في تقسيم الدراسات التاريخية إلا أن مضمون التحليل يؤدي إلى تطوير مغزى هذا التقسيم وبما يتسق ودراسة العلاقات الدولية. ويتحقق ذلك بالحرص الشديد على التحديد الواضح –ابتداء من العنوان– للسمة العامة لكل مرحلة كبرى والتي تعكس وضع دولة الخلافة الإسلامية في النظام الدولي بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية كما تعكس نمط تفاعلاتها الدولية، كذلك الحرص على تحديد السمات الخاصة بالمراحل الفرعية.

(2) التقسيم إلى مراحل فرعية وفقًا للتطورات داخل كل نظام أو التحول من نظام لآخر، وذلك لأن كل نظام دولي فرعي أو شامل يتسم خلال فترة زمنية ما بنوع من الانتظام فيما يتعلق بالقوى المسيطرة وطبيعة التفاعلات فيما وبينها، كما أن تطور هذا النظام يمر ببعض النقاط التحولية التي تحدث عندها تحولات رئيسية في ما هية هذه القوى وفي علاقاتهم ببعضهم البعض. ولقد شهد التاريخ الإسلامي العديد من النقاط التحولية الدولية على نحو ساعد على التمييز بين عدة فترات فرعية في نطاق المراحل الكبرى للعصور الإسلامية.

بعبارة أخرى لن تكون التقسيمات الفرعية وفقًا لمحاور جغرافية أو نظم فرعية فقط ولكن وفقًا لأنماط التفاعلات الإسلامية –غير الإسلامية التي تظهر على صعيد مراحل متتالية، إذن المعيار الأساسي لتحديد هذه المراحل الفرعية هو نقاط التحول ذات المغزى بالنسبة للتفاعلات الدولية الإسلامية وغير الإسلامية أي النقاط ذات المدلولات التاريخية العالمية.

وهنا تبرز مشكلة هامة هي صعوبة التحديد الحاسم لبداية ونهاية كل من المراحل الفرعية الزمنية المتتالية حيث لا تنطبق دائمًا على بدايات ونهايات التفاعلات على صعيد جميع المحاور الجغرافية، فإن الحدث أو الواقعة التي تثير فكرة التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى يكون لها تمهيدات في مرحلة سابقة وعواقب ونتائج في مرحلة تالية وتختلف هذه التمهيدات والعواقب من محور جغرافي إلى آخر[2]. والجدير بالذكر أن هذه المشكلة قد ظهرت على صعيد جميع الدراسات النظمية الدولية التي بحثت في أنماط تطور العلاقات الدولية الأوروبية من منظور نظمي[3]، ويعترف بهذه المشكلة أيضًا أعلام المؤرخين الإسلاميين[1] وكذلك المستشرقون[2].

---

(1) تقع دراسة مرحلة العصر النبوي وعصر الخلافة الراشدة في نطاق دراسة المنظور الأصولي للعلاقات الدولية في الإسلام.

(2) على سبيل المثال: حركة الكشوف الجغرافية، الدولة الصفوية، الدولة الروسية.

(3) انظر عرض الأدبيات في الفصل الأول.

(3) ومن أهم أسس وأسانيد تنفيذ التقسيمات السابقة ومن ثم استخلاص التطور في أنماط التفاعلات النظمية الإسلامية، القيام بالتحديد الدقيق لأطراف التفاعلات الإسلامية، وغير الإسلامية والمحدثة للتطورات وللتحولات الهامة، حيث إن هذه التفاعلات تتسم خلال وكل مرحلة زمنية كبرى بخصائص متميزة من حيث طبيعة الأطراف الإسلامية الفاعلة على ساحة النظم الإسلامية الفرعية المختلفة ومن حيث طبيعة الطرف غير الإسلامي الذي تواجهه هذه الأطراف، ومن حيث طبيعة التفاعلات بينهم قتالية كانت أو سلمية.

بعبارة أخرى، سيكون منطلقنا الأساس على ضوء مفهوم النظام الدولي هو تحديد الفاعل أو الفاعلين الأساسيين من المسلمين الذين يهتمون أو يؤثرون على أو يقودون عملية التفاعلات مع غير المسلمين وهذا بذوره يعني تحديد مركز القوة السائدة في العالم الإسلامي وما يليها في سلم الأطراف غير الإسلامية الكبرى سواء كانت تفاعلات مباشرة أو غير مباشرة أي حول مناطق أخرى من العالم الإسلامي[3] أو بالتداخل مع أطراف إسلامية تابعة أو مستقلة عن المركز الإسلامي ذلك أننا نهتم بتاريخ كل المسلمين وليس الذين قاموا بأدوار قائدة فقط سواء من العرب أو الترك أو الفرس.

إنه مع مشكلات الامتداد الزمني والجغرافي للدراسة من ناحية ومع متطلبات التحليل النظمي التي تحاول علاج هذه المشكلات ومع اهتمام هذه الدراسة بالأنماط والتوجهات العامة من ناحية أخرى لا يمكن أن نضع على قدم المساواة كل مستويات العلاقات الإسلامية–الإسلامية، والإسلامية– غير الإسلامية، ومن ثم لا يمكن أن نتعرض بنفس الدرجة للبحث في أنماط علاقات كل الفاعلين المسلمين مع كل الفاعلين غير المسلمين والتي تزخر بها كتب التاريخ.

---

(1) انظر على سبيل المثال:

– د.سيدة كاشف، مرجع سابق.

(2) M.G.Hodgsan: op. cit.

(3) فعلى سبيل المثال وانطلاقًا من الاهتمام بعلاقات التأثير المتبادل بين العلاقات الإسلامية– الإسلامية، والإسلامية–غير الإسلامية نجد أن العصر المملوكي وإن كان قد شهد تعددًا في القفواعل الإسلامية المستقلة عن نطاق الهيمنة المملوكية (غرناطة، الأدارسة، الدولة العثمانية، دولة أوزون حسن (الشاه البيضاء)، الدولة الصفوية في بداية نشأتها) إلا أنها وبالرغم من هذا التعدد فإن الفاعل الدولي الذي سزكز بالأساس على تفاعلاته المباشرة مع أطراف غير إسلامية وعلى تفاعلاته غير المباشرة معهم حول مناطق إسلامية أخرى =هي مصر المملوكية ولكن دون إهمال لتفاعلات الفواعل الإسلامية الأخرى أيضًا، وبالمثل فإنه إذا كان العصر العثماني قد شهد أيضًا وجود مركزين مستقلين للقوة الإسلامية (الإمبراطورية المغولية، الدولة الصفوية) فإن الاهتمام بتفاعلاتها الدولية لن ينفصل عن منظارنا للفاعل الإسلامي المركزي أي الدولة العثمانية وتفاعلاتها مع الأطراف غير الإسلامية، حيث كانت الدولة العثمانية هي المؤثر الأساسي على التفاعلات الدولية الإسلامية المباشرة مع أوروبا وغير المباشرة معها حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة.

وبقدر ما يتسق هذا المعيار ومتطلبات مفهوم هيكل النظام بقدر ما يحل معضلة التداخل بين الداخلي والخارجي في دراسة العلاقات الدولية الإسلامية والنابعة من تكييف طبيعة العلاقة بين مركز الخلافة وبين الدويلات الإسلامية المستقلة أو شبه المستقلة في نطاقها[1] كذلك يحل مشكلة أخرى ناجمة عن طبيعة الدول في هذه المرحلة فضلاً عن تعدد وانتشار الكيانات الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي فلقد كان من الصعب بالنسبة لمحلل سياسي تحديدهم بوضوح واستمرار عبر مرحلة زمنية ممتدة نظرًا لتعدد الأسر الحاكمة التي توالت على كل نظام فرعي إسلامي في مرحلة ما أو مراحل متتالية[2] حيث لم يمن الوضع الحالي للدولة القومية معروفًا وقائمًا بعد، كما أن حدود سيطرة هذه الدول أو الأسر الحاكمة كانت تتحرك مع تحرك قواتها أو تعرضها للهجمات المضادة[3] وكل هذا كان يزيد من صعوبات دراسة تطور العلاقات الدولية من المنظور النظمي.

(4) أهمية إبراز الروابط من خلال مرحلة ما من التفاعلات الدولية على صعيد كل من النظم الفرعية الإسلامية المختلفة (والتي تدور فيما بين أطرافها الإسلامية أو بينهم وبين أطراف خارجية غير إسلامية) وبين الفاعل المركزي على صعيد بعض هذه النظم[4] فإن هذه الروابط توضح سمات توزيع القوة العالمية الخاصة بكل مرحلة فرعية، ومن ثم تساعد على تقديم رؤية كلية عن تطور أنماط التفاعلات الدولية وحالة توازن القوى الإسلامية–المسيحية.

ثانيًا: مضمون التفاعلات الدولية وقضاياها:

---

(1) والسابق الإشارة إليها في مقدمة المشروع، ومقدمة الجزء الأول.

(2) على سبيل المثال: إمارات آسيا الوسطى الإسلامية في العصر المغولي، الإمارات الهندية الإسلامية في عصر الإمبراطورية المغولية في الهند، الإمارات الأندلسية، الإمارات أو الأسر الحاكمة في مصر والشام خلال العصور العباسية.

(3) انظر في صدد هذا الوضع للكيانات الإسلامية:

– برنارد لويس، السياسة والحرب في الإسلام (في) شاخت (محرر)، تراث الإسلام، الجزء الأول، ترجمة محمد زهير، تعليق د.شاكر مصطفى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

(4) على سبيل المثال: التفاعلات بين الإمارات الأندلسية، وبينهم وبين الممالك الأفرنجية ودرجة تأثر هذه التفاعلات بالدور العباسي ثم الدور المملوكي أو العثماني وذلك خلال مرحلة السقوط الإسلامي في الأندلس.

وعلى سبيل المثال أيضًا الروابط بين الدور العثماني في حوض المتوسط وفي قلب الوطن العربي وفي أسيا ومدلولات هذه الروابط بالنسبة لطبيعة المرحلة العالمية في الدور العثماني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم خلال مرحلة التدهور والتراجع في هذا الدور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

1- عدم الإغراق في التفاصيل التاريخية[1] ولكن توظيف مدلولها من أجل تحديد نقاط التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى ومن أجل عرض الأبعاد الهامة والأساسية للتطورات على صعيد كل مرحلة على نحو يساعد على تحقيق المتطلبات المشار إليها في البنود عالية، كما يراعي إبراز بعض الأبعاد الهامة الأخرى ولكن من حيث مضمون وقضايا التفاعلات الدولية.

2- ومن أهم أبعاد هذه القضايا ما يتصل بمراحل تطور استخدام الأداة القتالية في إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين ومن ثم تحديد محاور الهجوم أو الهجوم المضاد على أرض العالم الإسلامي أو خارجه[2] ومن الأبعاد ظالأخرى الهامة: التغيرات في إدارة العلاقات من الأداة القتالية إلى الأداة السلمية عبر دورات زمنية متتالية وفي محاور جغرافية مختلفة، وهذا الفهم والتحديد لطبيعة هذه التغير وأسبابه لهو أمر ضروري لتقدير طبيعة التطور في مضمون وقضايا التفاعلات النظمية بين العالم الإسلامي والعالم الخارجي في المراحل المختلفة لتطور التاريخ الإسلامي، فإذا لم تكن الحرب هي الأداة الوحيدة لإدارة هذه التفاعلات وإذا كان توظيف هذه الإدارة قد مر بعدة مراحل (الهجوم، الدفاع، التراجع)، فإن الأداة بدورها قد تطورت أبعادها ومراحل توظيفها. فلقد كانت هناك أنماط من العلاقات السلمية في ظل استمرار الجهاد وكان هناك علاقات أخرى في ظل جمود هذا الجهاد ثم توقفه. وهنا يصبح من الضروري إبراز الفارق بين هذه الأنماط في إطار سياق كل منها الزماني والمكاني[3].

---

(1) على سبيل المثال صعوبة سرد تفاصيل تطور المعارك العسكرية بين العثمانيين على ساحة أوروبا منذ بدايتها كإمارة وتوسعها كسلطنة إقليمية ثم قوة عالمية، ولكن يكفي تحديد المعارك التي أحدثت تحولاً حقيقيًا في ميزان القوى إيجابًا في البداية لصالح العثمانيين ثم يلبًا لصالح الأوربين، وبالمثل الحاجة إلى استخلاص أنماط للتفاعلات من غمار تفاصيل التطورات على صعيد عديد من المحاور، ومنها على سبيل المثال التفاعلات بين الإمارات الإسلامية في وسط وغرب آسيا مع إمارة موسكو ومع العثمانيين، وبين الإمارات الأندلسية الإسلامية وبين الممالك الأفرنجية خلال مرحلة السقوط التي امتدت ما يقرب من القرون الثلاثة والأمثلة الأخرى عديدة ومن واقع العصر العباسي والأموي أيضًا.

(2) على سبيل المثال في الوقت الذي أخذ فيه العثمانيون في السيطرة على الأناضول والبلقان (خلال القرنين الثامن والتاسع الهجري) كانت الأندلس الإسلامية تتعرض لضربات الأفرنج الحاسمة (التاسع والعاشر الهجري)، وكانت آسيا الوسطى الإسلامية أيضًا تتعرض لهجمات إمارة موسكو، ومن ناحية أخرى في حين أخذ يزداد التوغل العثماني في أوروبا كان يزداد الالتفاف المسيحي حول جنوب العالم الإسلامي من خلال حركة الكشوف الجغرافية.

(3) على سبيل المثال: بدأت بوادر العلاقات السلمية مع العصر العباسي ثم أخذت العلاقات السلمية دفعة قوية مع نهاية الحروب الصليبية، كذلك اكتسبت أبعادًا جديدة وخاصة في ظل الممارسات العثمانية والمملوكية، وأيضًا في ظل التغيرات في موقف أوروبا المسيحية ذاتها من الاتصال "بغير المؤمنين الكفار" أي المسلمين

3- ويتطلب البحث في هذه الأبعاد عدم الاقتصار على التحليلات التاريخية السياسية والعسكرية فقط ولكن ضرورة الاستعانة بتحليلات اجتماعية –اقتصادية داخلية ودولية أيضًا،

فإن فهم قدر كبير من التطور في أطراف وطبيعة التفاعلات الدولية لا ينفصل عن فهم الأوضاع الاقتصادية الإسلامية الداخلية والأوضاع الاقتصادية العالمية المحيطة بها[1]، بعبارة أخرى هناك ضرورة لاستكشاف أبعاد الخلفية التي تتحرك في ظلها ومن داخلها الأطراف الإسلامية الفاعلة وهذا يقودنا إلى ما يسمى بالعوامل البيئية.

ثالثًا: عوامل البيئة الدولية: أحوال الطرف الآخر:

إذا كان هدف هذا الجزء من المشروع هو تطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي فهذا يعني الاهتمام أساسًا بمنظور الفواعل الإسلامية الدولية، ويصبح الطرف الآخر في العلاقة هو موضوع التفاعل، والعامل المؤثر، ومن ثم لا يكون التحليل من خلال منظاره ولحظته التاريخية كما يراها ولكن من خلال منظار هذه الفواعل الإسلامية لدوافعه وتطوراته.

بعبارة أخرى فإن منظور هذا الجزء من المشروع يريد أن يُعالج مثالب منظور الطرف الآخر والذي ظهر في مجالات متعددة: مثلاً في الدراسات الغربية عن التاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية والتي يغلفها تحيز وتعصب رؤية الفواعل الأوربية لهذه المسائل[2] كذلك دراسات تاريخ الشرق الأوسط أيضًا وهو تاريخ منطقة قد تم تحديها بمعايير لا تنتمي إليها ولكن تتصل بعلاقاتها مع القوى الأوروبية في تدهورها ونموها، كما أن الموضوع الأساسي لهذه الدراسات هو توسع أوروبا والعلاقات الخاصة بين الدول الأوروبية الناجمة عن تفكك الإمبراطوريات الإسلامية. في مثل هذه الدراسات تبدو شعوب هذه المناطق كموضوعات سلبية تقوم برد الفعل فقط أو تقع في إطار علاقة اعتماد أو تحاول الحيلولة دون استمرار التوسع الأوروبي وذلك بالحصول على وضع متميز في النظام الإمبريلبي حتى تحقق لها وضع استقلال سياسي ولكن في نطاق استمرار قيود علاقة الاعتماد الاقتصادي. ويطمس توجه هذا النوع من الدراسات

حيث كان رفض هذا الاتصال هو الأساس في العصور الوسطى وهي الرؤية التي تغيرت مع تطور النظرة إلى الإسلام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر: انظر على سبيل المثال:

- Daniel Norman, op. cit. pp 20-32.

(1) على سبيل المثال آثر التوسع الأموي والاستراتيجية العباسية على مقدرات أوروبا الاقتصادية، كذلك أدت المحاصرة العثمانية لأوروبا من الشرق والجنوب إلى اندفاع أوروبا للبحث عن طرق بديلة للتجارة لا يسيطر عليها المماليك أو العثمانيون، ومن ثم جاءت الكشوف الجغرافية بمرحلة جديدة من الهجمة الأوروبية المضادة كانت ذات آثار بعيدة على التوازنات الإسلامية- الإسلامية، وعلى التوازنات الإسلامية- غير الإسلامية.

وعلى سبيل المثال أيضًا: كان للامتيازات العثمانية المقدمة للدول الأجنبية دوافعها ومبرراتها الاقتصادية الهامة (بعد ضرب التجارة المارة بالأراضي العثمانية عقب الكشوف) إلى جانب السياسة منها.

(2) Leo Carl Brown, op. cit. pp 278- 282.

الطبيعة الخاصة للمنطقة وشعوبها بسبب النظر إليها من منظار الأطراف الأخرى[1] وهذا ما تحاول تفاديه ولكن دون إهمال أحوال الطرف الآخر تمامًا فمما لا شك فيه أن هذه الأحوال وتطوراتها كانت عاملاً مؤثرًا هامًا في مسار ونتائج التفاعلات الإسلامية –غير الإسلامية[2].

المطلب الثالث: إشكاليات نظرية وتطبيقية، والأهداف غير المباشرة للدراسة:

ينبثق عن الإطار النظمي للتحليل إشكاليات نظرية وتطبيقية محددة تسعى الدراسة لاستقصائها، ويحقق هذا الاستقصاء الأهداف غير المباشرة للدراسة أي الأهداف المكملة والمعمقة للهدف المحوري لها، وتثير هذه الإشكاليات خاصة التطبيقية منها قضية الرابطة بين التحليل التاريخي النظمي في هذه الدراسة وبين التحليل الأصولي في الجزء الأول من المشروع، فما هي هذه الإشكاليات؟ وما هي أبعاد هذه الرابطة؟ وما هي متطلبات تحقيقها؟

أولاً: الإشكاليات النظرية والتطبيقية:

1- يثير الإطار النظري النظمي المقترح لجمع وتحليل المادة التاريخية بعض الإشكاليات النظرية مثل معايير وقواعد الدولة المهيمنة أو القائدة أو السائدة في مرحلة ما، العلاقة بين عناصر قوة الدولة العسكرية الاقتصادية والعقيدية وبين القدرة على استمرار التوسع وتحمل التزامات عالمية، العلاقة بين حالة وطبيعة توازن القوى وبين إمكانيات العلاقات السلمية أو القتالية، العلاقة بين أقول وانتهاء وهيمنة أحدى القوى وبين بداية هيمنة قوة أخرى وذلك على ضوء التطور في توزيع وفي طبيعة عناصر القوة العالمية، وهو التطور الذي يقترن بالتطور في التوازنات العالمية بين الدول القائدة في النظام، وبقدر ما استند الإطار النظمي للتحليل في هذا الجزء من المشروع على الأبعاد النظرية العامة للتحليل النظمي (والسابق توضيحها) بقدر ما سيسعى هذا الجزء من المشروع إلى محاولة بيان[3] كيف يمكن لنتائج دراسة الخبرة الإسلامية الدولية أن تعمق من أو تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات[4] بعض الأدبيات النظمية الرائدة في علم العلاقات الدولية والتي تناولت أساسًا الخبرة الأوربية منذ القرن السادس عشر

---

(1) Albert Hourani, op. cit, pp 13- 14.

(2) بقدر ماتأثرت نتائج حركة الفواعل الإسلامية بطبيعة أوضاعهم بقدر ما تآثرت بطبيعة أوضاع الطرف الآخر، فعلى سبيل المثال اقترنت الجاحات العثمانية الأولى في أوروبا بانقسامات سياسية ومذهبية على صعيد الطرف الأوروبي، كذلك كان التحول العميق في أحوال هذا الطرف منذ نهاية القرن الخامس عشر بمثابة عامل انقلابي خطير في مسار العلاقات الإسلامية–غير الإسلامية الحديثة.

(3) انظر الحداثة عن النتائج التراكمية للتحليل في الأبواب الخمسة التالية.

(4) على سبيل المثال: هل نتائج دراسة عوامل سقوط وصعود الدول الإسلامية سيضيف إلى الجدل الغربي حول هذا الموضوع الهام الذي يشغل حيزًا هامًا في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة؟

الميلادي بصفة خاصة[1]، وهذا هو الهدف المكمل الأول وهو هدف نظري يخدم التراكم المعرفي، أما الهدف المكمل الثاني فهو هدف تطبيقي يرتبط بمجموعة من الإشكاليات التطبيقية.

2- من أهم الإشكاليات التطبيقية التي تنبثق عن الإطار النظري المجموعات التالية التي تعكس على التوالي إشكاليات الهيكل، ثم مضمون التفاعلات، ثم البيئة:

أ) 1- نمط العلاقة بين الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي، أي نمط العلاقة بين دولة الخلافة[2] (في ظل مركزية سلطتها أو ضعفها)، وبين الممالك أو الأمصار أو الدويلات الإسلامية التابعة لها أو شبه المستقلة عنها (أي درجة ونمط اللامركزية) أو بين دولة الخلافة والدول المستقلة عنها تمامًا (أي درجة ونمط التعددية).

2- مدى توحد أو تنوع نمط تعامل الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي مع الأطراف الخارجية غير الإسلامية، ونمط العلاقة بين درجة اللامركزية أو التعددية السياسية الإسلامية الدولية وبيد درجة الخطر الخارجي والقدرة على مواجهتة (مثلاً هل برزت تحالفات بين أطراف إسلامية وأخرى غير إسلامية وكيف كان ذلك؟ وضد من وما سياقها؟).

ب) 1- ماهي أشكال العلاقات بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية وكيف تطورت ومتى كانت صراعية قتالية -تحركها دومًا عقيدة الجهاد- ومتى اختلفت درجة وشدة هذه الصراعية؟ وما درجة وما شكل العلاقات التعاونية السلمية في ظل الممارسات الإسلامية عبر العصور المختلفة؟ ولماذا اختلفت قنوات نشر الإسلام من محور جغرافي إلى آخر (الانتشار الذاتي في الهوامش، الأداة القتالية والصدام في القلب في مواجهة الكيانات المسيحية المتتالية).

2- كيف توالت وتعاقبت دورات الهجمات الإسلامية والهجمات المضادة من الطرف الآخر عبر العصور المتتالية (من الفتوحات الكبرى الأموية إلى الهجمة الصليبية الأولى ثم إلى الموجة الثانية من الفتوح الإسلامية العثمانية إلى اكتمال الهجمة الصليبية الثانية على الأندلس ثم بداية الاستعمار الكشفي والتقليدي وأخيرًا الجديد)، درجة تنوع أنماط الصدام في المحاور الجغرافية المختلفة في نفس الفترة أو عبر قنوات متتالية، بين الوحدات الإسلامية وأخرى غير إسلامية (مثلاً نحو القوة العثمانية وفتوحاتها في أوربا في نفس المرحلة التي أخذت تتساقط فيها الممالك الإسلامية في الأندلس وحتى تم السقوط النهائي)؟

ج) 1- أثر خصائص الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعامل الخارجي للوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي (مثلاً: أثر تفاقم الصراعات الداخلية على فعالية ودرجة المبادرة في إدارة الصراع الخارجي).

---

(1) انظر الفصل الأول.

(2) أو بين دول الخلافة المتزامنة (العباسية في بغداد، الفاطمية في مصر، الأموية في الأندلس).

2- التطور في طبيعة قدرات الطرف الآخر غير المسلم عبر مراحل الصدام مع العالم الإسلامي (ابتداء من الكيان زالبيزنطي المتهالك، والإمارات الاقطاعية المتصارعة التي يقودها زأمراء الفرنج، إلى عهد الدول القومية الأوروبية ونهضتها الحديثة ثم عصر الإمبراطوريات ثم القوى الكبرى المهيمنة عالميًا).

3- التطور في خصائص البيئة الدولية والمجتمع الدولي وانعكاس هذا التطور وعلى قنوات وأشكال وموضوعات العلاقات بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي.

وبقدر ما تمثل الإشكاليات السابقة موجز العناصر الخلفية الكامنة في الإطار النظري للتحليل فإنها تشير أيضًا إلى الاهتمام بهدف آخر مكمل وللهدف المحوري بل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية (درجة الاستمرارية أو التغير فيها وأسباب ظهورها وتطورها وكذلك عواقبها) حول ثلاثة محاور أساسية: أسباب صعود وسقوط الدول الإسلامية الكبرى، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة الإسلامية، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية وغير الإسلامية، وتتصل هذه المحاور الثلاثة بقضيتين أساسيتين تثيران الاهتمام في دراسة ودوافع العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة وهما ضوابط العلاقات الصراعية القتالية- التعاونية السلمية مع الغرب ومفهوم الجهاد، التعددية السياسية الإسلامية ومفهوم الأمة، والقضية العامة الكامنة وراء هاتين القضيتين هي التطور الذي حدث في درجة اندماج العالم الإسلامي في النظام الدولي ومدى اعتراف وحدات هذا العالم وقبولها لأسس ومبادئ هذا النظام بعد أن كان الأساس في مراحل متقدمة من التاريخ الإسلامي هو الفصل بين العالمين أو الدارين الإسلامي وغير الإسلامي، وكذلك التطور الذي حدث نحو انتشار نموذج الدول القومية وشحوب واقع الأمة الإسلامية أمام ضغوط ومتطلبات التعددية السياسية.

هذا ولقد أفرزت أدبيات غربية، والتي وظفت التاريخ في دراسة نظرية العلاقات الدولية، مقولات كثيرة حول هذه القضايا وهي مقولات تسعى لتحقيق أهداف عملية للسياسات الغربية أي تغيير مدركات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن الماضي ليصبحوا أكثر تقبلاً للواقع (أي واقع استمرار تجزئة العالم الإسلامي المعاصر وواقع استمرار الخضوع للغرب على أساس أن كلاً منهما جزء من تيار عام تولد تدريجيًا في رحم التاريخ الإسلامي أو أن له أسانيده ومبرراته الشرعية والفقهية في الفكر والتاريخ الإسلاميين).

ولقد سبق توضيح نموذج من هذه المقولات وبيان مبررات ودواعي ومناقشتها من منظور إسلامي[1]، ومما لا شك فيه أن البحث في الأنماط السلوكية حول المحاور الأساسية السابق توضيحها إنما يثير بدوره كل أبعاد ما يسمى "العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام". يثير

(1) انظر الفصل الأول.

بدوره هذا ولا يمكن أن تتضح هذه العلاقة إلا على ضوء ضبط توظيفنا للعلاقة بين التحليل التاريخي والتحليل الأصولي في الجزء الأول في المشروع.

ثانيًا: إشكاليات الرابطة مع التحليل الأصولي:

تثير العلاقة بين التحليل التاريخي والتحليل الأصولي (كما قدمه الجزء الأول من المشروع) مستويين متداخلين من الإشكاليات، المستوى الأول هو جعل التاريخ مصدرًا للتنظير الفقهي، والمستوى الثاني هو البحث في أبعاد العلاقة بين النظرية والتطبيق.

والتاريخ المقصود في إشكالية المستوى الأول –أي التنظير الفقهي– ليس مجرد تطور الوقائع والأحداث ولكنه تاريخ تطبيق الشريعة، فهو الذي يعد، كما أشار البعض –الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين الفقه والسياسة فيما يتصل بموضوع الخلافة[1]، التاريخ المشرع الذي يختلف عن التاريخ للعظة والعبرة حيث يصبح هذا التاريخ المشروع مصدر المشروع السياسي في وضع القوانين وفي تشريع الأحكام، في حين أن التاريخ للعظة والعبرة يكون مصدرًا للتقويم العملي لمراحل حاسمة منه.

ولم يكن هدف المشروع يثير هذا المستوى الأول ولكنه اقترب من المستوى الثاني: كيف؟. وقد يبدو من الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع (أي تطور وضع الدولة الإسلامية في النظا الدولي) وكذلك من الأهداف غير المباشرة النظرية والتطبيقية أنه ليس هناك وضع خاص ومتميز لإبراز وزن الجهاد كدافع ومحرك للسياسات الدولية الإسلامية في أوقات الحرب السلم.

هذا وبالرغم من أن القضايا النظرية أو الفقهية حول أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين (أي حول موضوعات الدولة والسلم والحرب) لا يمكن فصلها عن واقعها التطبيقي التاريخي، فإنه يمكن دراسة ولو أهم أحداث وممارسات التاريخ الدولي الإسلامي من منظور أصولي أي منظور تقويمها وفق قواعد أصولية. ولكن على الرغم من الاعتراف بأهمية وحيوية مثل هذا التقويم إلا أنه يمثل مقتربًا آخر من الموضوع (وإن كان مكملاً ومعمقًا له) وكان يستلزم مقومات أخرى من العملية البحثية كان يصعب تزامنها مع مقومات العملية التي جرت، وذلك نظرًا لصعوبة توفير وتحليل المادة العلمية التفصيلية (فتاوي، تفاصيل السياقات الداخلية والخارجية للأحداث، تحليل الشخصيات) اللازمة لتنفيذ هذا التقويم على مدار هذا الامتداد الزمني الطويل للتاريخ الإسلامي ولهذا –ونظرًا للاعتراف بأهمية وضرورة الربط بين التحليل الأصولي والتاريخي– فلقد كانت صيغة الربط الممكنة والتي تتناسب مع خط العملية البحثية الجارية تتمثل في مستوى عام وشامل يتلخص في تقديم إجابة عن هذا السؤال الشائع لماذا هذه الفجوة بين

---

(1) انظر التفاصيل التي تنطبق على الفكر الشعري للماوردي في:

– د.سعيد بن سعيد، الفقه والسياسة، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1982، ص ص 80– 88.

قواعد وأسس الإسلام وبين ممارسات المسلمين عبر تاريخهم؟ وهو السؤال الذي يثير كل أبعاد ما يسمى قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام[1] وهي العلاقة التي يختلف حول تكييفها وتقويم نتائجها المنظورات الإسلامية والمنظورات الأخرى.

هذا ويمكن إنجاز هذه الصيغة من الربط على خطوتين: من ناحية رصد وتصنيف الاتجاهات المختلفة (كما تقدمها المصادر الثانوية لدراسة التاريخ الإسلامي) حول تفسير نقاط التحول الكبرى في العلاقات الدولية الإسلامية، ومقارنتها كلها أو بعضها بالرؤى التي قد تكون ظهرت في كتابات المؤرخين المسلمين حتى يمكن أن نتبين وزن البعد العقيدي بين أبعاد أخرى للتفسير[2] ومن ناحية أخرى تحديد بعض أهم النماذج من بين أنماط التفاعلات المختلفة (السلمية –القتالية في ظل ضعف أو قوة المسلمين) وتوفير المادة التاريخية اللازمة لتوضيح سياقها الزماني والمكاني حتى يمكن تقويمها أصوليًا.

وإذا كانت الخطوة الأولى ستتم كلما أمكن على صعيد الأبواب التطبيقية فإن الخطوة الثانية تتطلب اهتمامًا من الباحثين لمتابعة قضايا الربط بين المستوى التنظيري والمستوى التاريخي الواقعي (كما سيرد توضيحه في الخاتمة). ومع ذلك فإن تنفيذها يفترض توضيح ضوابط

---

(1) تعددت في الأدبيات الغربية مسميات نفس الظاهرة فعدا كلمة النظرية هناك:

– النظرية الشرعية الإسلامية Islamic Legal Theory، الإسلام المثالي Ideal Islam.

– الإسلام التقليدي Orthodoxy Thought، المبادئ الكلاسيكية Classical Principles.

– المذهب الديني Religious Doctrine

وهذه جميعًا تعبيرات تصف فكر أركان وإعلام الفقه الإسلامي خلال القرون الأولى من قوة الإمبراطورية الإسلامية والذي نقل عنه التابعون والمقلدون من مختلف طبقات الفقهاء عبر العصور المتتالية، كما أنه الفكر الذي ثارت الدعوات لإعادة النظر في أسسه على ضوء متطلبات التطورات التاريخية في ظل الضعف والانقسام الإسلامي.

انظر إحدى هذه الدعوات في:

– مجيد خدوري، الحرب والسلام، مرجع سابق، الفصل الثالث والعشرون.

(2) على سبيل المثال لماذا اتسمت علاقات المماليك بدرجة كبيرة من المعاملات الاقتصادية والتجارية مع المماليك المسيحية؟

هل هذا يرجع كما يقول بعض المستشرقين إلى انتهاء روح الجهاد؟ أم يمكن القول إن مقتضيات خدمة عناصر القوة الإسلامية الاقتصادية والعسكرية في ظل طبيعة التطورات بعد انتهاء الحروب الصليبية التقليدية والتي جعلت الاحتياجات الاقتصادية محددًا هامًا من محددات المناخ السياسي للعلاقات الإسلامية –غير الإسلامية هي التي أبرزت هذا الجانب من المعاملات والذي كان من موقع القوة الإسلامية؟ وبالمثل هل كانت الامتيازات العثمانية للأوربين خروجًا على الضوابط الإسلامية؟ كذلك: ماتكييف التوسع العثماني نحو الدول العربية الإسلامية هل يعد فتحًا أو غزوًا أم ضمًا؟ والقضايا الأخرى التي تقتضي التوقف كثيرة.

منهاجيـة هامـة علـى باحـث العلـوم السياسـية الـذي يتعامـل مـع التـاريخ الإسـلامي أن يعيهـا ويستوعبها وهي ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ.

المطلب الرابع: ضوابط تفسير التاريخ الإسلامي:

بـالنظر إلـى مفهوم تفسير التـاريخ أو فلسفته ومـا يتصـل بـه[1] وعلـى ضـوء أهداف وطبيعـة عملية التحليل النظمي لتطور العلاقات الدولية للمسلمين نجد أن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد مجالاً أعم وأشمل مما يتطلبه هذا التحليل النظمي من ضوابط منهجية إسلامية لتفسير التطورات الهامة ونقاط التحول الأساسية في التاريخ الإسلامي، فإن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد المنظار العـام الـذي تنظـر علـى ضـوء أسسـه وأركانـه لتفسـير مسـار وقضـايا التـاريخ الإسـلامي فـي خصوصياتها وفي تفاعلها مع خصوصية قضايا الأطراف الأخرى وفي العالم.

هذا ولقد برزت أهمية وضرورة التعرف على ضوابط منهاجية هذا التفسير من واقع تراكم ونتائج ومدلولات التحليل على مدار أجزاء هذا الفصل: فحيث إن هدفنا ليس التأريخ أو مناقشة بعـض الوقـائع أو تحسـين وتصـحيح الروايـات التاريخيـة، وحيـث إن منهاجيـة أعـلام مـؤرخي المسلمين –حتى ابن خلدون– قد قامت أساسًا ظعلى عنصر الأشخاص والأحداث وليس أسس تفسير التغير والاستمرار أو التقويم والحكم على الأحداث، وحيث أن المصادر الثانوية الحديثة والمعاصرة العربية والأجنبية على حد سواء تعكس تباينات واختلافات في منظوراتها لتفسير التاريخ الإسلامي، وحيث تعددت الدعوات لإعادة قراءة وكتابة هذا التاريخ على نحو يهتم بالبحث في الأسباب أو العلل وراء الظواهر والأحداث وفق أسس منظور إسلامي.

على ضوء هذا كله كان لابد وأن تحكم قراءتنا للمادة التاريخية بعض الضوابط الإجرائية وهي محاولة الفصل بين رصد الوقائع وبين استخلاص مدلول تطورتها (وخاصة وقائع التاريخ الكبرى التي تشكل المعالم البارزة في مسيرة التاريخ الدولي وتشكل هيكله العام).

كذلك كان لابد وأن يحكم تحليلنا للمادة التاريخية ضوابط أخرى مزدوجة الأبعاد أحدهما تطبيقي والآخر نظري. والبعد التطبيقي هو ملاحظة خصائص بعض محاولات تفسيرالتاريخ

---

(1) حول مصطلح تفسير التاريخ وعلاقته بفلسفته لتاريخ والفارق بين المؤرخ والمفسر حول الجدل بين المؤيدين والمعارضين لفكرة عملية التفسير في التاريخ الإسلامي:

– د.عبد الحليم عويس، تفسير التاريخ علم إنساني، دار الصحوة، 1407هـ، ص ص 11–24.

– د.عفت الشرقاوي، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ص 26–56.

– د.عبد اللطيف شرارة، الفكرة التاريخي في الإسلام، دار الأندلس، بيروت: ط2، ص 33–43.

– وحول فلسفة التاريخ في المنظور الغربي انظر:

– جوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، 1954.

– جعفري باراكلوا، مرجع سابق، ص ص 277– 300.

الإسلامي، أما البعد النظري فهو تحديد واستيعاب خصائص المنهاجية الإسلامية في تفسير التاريخ أي المعايير الأساسية التي تساعد على فهم تحديد واستيعاب خصائص المنهاجية الإسلامية في تفسير التاريخ أي المعايير الأساسية التي تساعد على فهم وتقويم وتفسير بعض الوقائع أو الأحداث أو بعض الاتجاهات الكبرى للتطور وفقًا لتصور إسلامي عن التاريخ. بعبارة أخرى إذا كان البعد النظري يوضح المقصود بأسس وقواعد تفسير إسلامي على ضوء الفروق مع أسس وقواعد تفسيرات أخرى (قومية، ليبرالية، ماركسية...) فإن البعد التطبيقي يوضح توظيف هذه الأسس والقواعد على نحو يبرز الاختلاف عن محاولات أخرى للتفسير.

وكانت الأدبيات المعاصرة في مجال تطور علم التاريخ الإسلامي ومنهاجيته لم تخل من تناول تطور أبعاد التفسير في كتابات مؤرخي الإسلام القدامى، أي التطور ابتداءً من عصر التدوين الموسوعي إلى عصر التنظير المنهجي للتفسير، (مع الكافيجي والسخاوي والذهبي ومن قبلهم ابن خلدون، الذي يعتبر مفترق طرق بين مرحلتين من دراسة التاريخ الإسلامي حيث استطاع أن يضع رؤية تنظيرية لتفسير التاريخ بعوامل مختلفة[1] ومع ذلك فإننا لن نقف هنا أمام خصائص منهاجية هذه المصادر الأصلية[2]، ولكن سنكتفي باستعراض ملامح بعض أهم الأدبيات المعاصرة في هذا المجال مما يساعد على استخلاص أهم الضوابط المنهاجية لتفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامي، وهذه الضوابط ذات قيمة عملية كبرى في التحليل، فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولي) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولي فيجب أن يكون مضمونه واتجاهات هذا التحليل منضبطة بضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ.

أولاً: خصائص بعض الأدبيات المعاصرة:

بالبحث في أدبيات معاصرة عربية واستشراقية في هذا المجال أمكننا أن نستخلص المجموعات التالية:

---

(1) انظر هذا التطور في:

- د.عبد الحليم عويس، مرجع سابق، ص ص 110- 150.

=- فرانز روزنتال، مرجع سابق، ص ص 159- 162.

- شاكر مصطفى، مرجع سابق.

- د.عبد العزيز الدوري، ص ص 131- 134.

(2) ستتم الاستعانة بهذه المصادر -وخاصة ابن خلدون- في موضعها من الدراسة التطبيقية كلما أمكن، حيث أنه لم يقدم لنا دراسة تطبيقية لمبادئ وقواعد تقويم أحداث التاريخ أو العوامل تفسيره، ولكن سيتم الاستعانة به بدرجة أساسية في الجزء من المشروع الخاص بالمصادر والنماذج الفكرية وخاصة التي تقدم رؤية كلية عن صعود وسقوط الأمم.

1- الأدبيات التي جاءت تحت عنوان التفسير الإسلامي للتاريخ[1] يغلب عليها الطابع النظري وبالنظر إلى الشروط الأساسية لتفسير التاريخ والتي ولا يقوم بدونها وهي: الشمولية، العالمية في النظرة الكلية، التعليل، الفكر، الحركية[2] يمكن القول إن هذه الأدبيات وإن قدمت رؤية كلية لمسار التاريخ من منظور إسلامي فهي لم تقدم رؤية كلية مُفسِّرة لتطور التاريخ الإسلامي في واقعه. ومن ثم فهي مصدر لجأنا إليه لتحديد الضوابط والمعايير الهامة التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية تفسير الأبعاد التطبيقية.

2- يغلب على مجموعة أخرى من الأدبيات البعد التطبيقي، فهي التي توقفت أمام مختلف منعطفات التاريخ الإسلامي في محاولة لتفسيرها، ولقد تفاوتت ما بين تلك التي تتصف بقدر من الكلية وأخرى التي تتسم بالجزئية، ولذا يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات تتدرج على صعيدها الدراسات التطبيقية وهي: مستوى المسارات الكبرى الزمانية والمكانية لتطور التاريخ الإسلامي، مستوى قضايا هامة ومحورية امتدت طوال هذا التاريخ، أو مستوى وقائع وأحداث محددة الزمان والمكان[3].

أ- فنجد أن بعض الأدبيات العامة[4] قدمت رؤية كلية شاملة اهتمت أساسًا بتحديد تطور أدوات إدارة العلاقات بين المسلمين وغيرهم وتطور مراحل الهجوم والهجوم المضاد بين الطرفين، وكذلك بتحديد تقسيمات كبرى للتاريخ الإسلامي وخاصة وخاصة من حيث صعود وهبوط الدول أي من حيث توالي أدوار القيادة بين الأمم التي حملت راية الدفاع عن الإسلام أو توالي الحضارات وتطبيق السنن الإلهية في رفع ودحر هذه الأمم أو الحضارات. مع ذلك تظل هذه

---

(1) انظر على سبيل المثال:

- د.عماد الدين خليل، التفسير الإسلامي للتاريخ، دار العلم للملايين، بيروت.
- محمد قطب، حول التفسير الإسلامي للتاريخ، المجموعة الإسلامية، جدة، ط3، د.ت.
- محمد رشاد خليل، المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ ووتفسيره، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986.

(2) د.عبد الحليم عويس، مرجع سابق، ص 145- 147.

(3) يجدر التنويه إلى أن النظر في هذه المستويات الثلاثة كان من خلال منظار العلاقات الدولية، هذا ولم تنطلق هذه الأدبيات من تحديد مسبق وواضح للمستوى الذي ركزت عليه أو من تمييز بين المتطلبات البحثية لكل من هذه المستويات الثلاثة، وغالبًا ما كان المصدر يتضمن جمعًا أو مزجًا لا إراديًا بين مستويين أو أكثر وكذلك فإن البعد الدولي فيها يكاد يكون مقصورًا على موضوعات محددة: دوافع الفتوحات الإسلامية الأولى، تعاقب دورات الهجوم والهجوم المضاد بين المسلمين وغيرهم.

(4) انظر على سبيل المثال:

- أنور الجندي، تاريخ الإسلام في مواجهة التحديات، دار الاعتصام، القاهرة، 1977.
- أنور الجندي، الإسلام وحركة التاريخ، رؤية جديدة في فلسفة تاريخ الإسلام.
- برنارد لويس، السياسة والحرب، مرجع سابق.

الاتجاهات قاصرة عن تفسير التطور من مرحلة إلى أخرى كما لا تفرد مكانة واضحة للعوامل المفسرة لهذه التطورات في الأدوات والمراحل.

ب- نجد أن بعض الأدبيات قدمت تفسيرات جزئية لموضوعات محددة مثل عوامل النصر أو الهزيمة[1]، عوامل سقوط الدول[2]، مواقف حاسمة في التاريخ الإسلامي[3]، أو قدمت تفنيدات لتفسيرات استشراقية لبعض الموضوعات مثل السير والفتوحات في العصر البنوي وعهد الخلافة الراشدة[4].

ج- قامت بعض هذه الأدبيات بإعادة عرض بعض القضايا التي تثير جدلاً هامًا، ومن أهمها دور وتأثير الدولة العثمانية في أرجاء العالم الإسلامي والعالم العربي بصفة خاصة، وفي حين اتسمت بعض هذه الأدبيات بالاندفاعة الحماسية والعاطفية في الدفاع عن الدول العثمانية[5].

فإن البعض الآخر تحري الأسس العلمية والدقة القائمة على التحليل المقارن النقدي وتصنيف العوامل المفسِّرة لجوانب القوة والضعف في هذا الدور العثماني وتأثيره[6].

د- وأخيرًا قدمت مجموعة أخرى تفسيرات لبعض القضايا ولكن من خلال ما يسمى "المنهج العلمي" الذي يفرد مكانًا متميزًا للعوامل المادية وأبعاد الصراعات والانقسامات الطبقية، ومن أهم هذه القضايا: الثورات في المغرب في القرون الهجرية الأولى[7]، أو التفسير الاقتصادي لدوافع الكشوف الجغرافية ومحاولات البرتغال وأسبانيا في الاستيلاء على شمال أفريقيا[8]، أو دراسة ما سُميِّ بالحركات الشعبية والانتفاضات الفلاحية وايديولوجيات دول الخلافة ومواقف دول الخلافة ومواقف الأحزاب من حكم هذه الخلافات[9]، ولقد واجهت هذه الأدبيات التي تركز على أسس الاقتصاد السياسي في التفسير واجهت محاولات مضادة للرد عليها وخاصة على تفسيرها لما سُميِّ بالحركات والانتفاضات الشعبية كما واجهت من ناحية أخرى انتقادات لمدى مراعاتها لضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ، إذن ما هي هذه المعايير والضوابط الإسلامية؟

---

(1) شوقي أبو خليل، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1407هـ- 1987م، ط2.

(2) د.عبد الحليم عويس، تاريخ سقوط 30 دولة إسلامية.

(3) د.محمد عبد الله عنان، مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام.

(4) محمد ياسين مظهر صديقي، الهجمات المغرضة على العالم الإسلامي، ص ص 106- 120.

(5) محمد ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية.

(6) د.سيار الجميل، مرجع سابق، ص ص 46- 115.

(7) د.محمود إسماعيل، مرجع ساق، ص ص 92- 149.

(8) د.عبد الله العدوي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1983، ص ص 27- 52.

(9) برهان الدين دلو، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي، دار الفارابي، بيروت: ط1، 1985.

ثانيًا: معايير وضوابط إسلامية لتفسير التاريخ:

1) تختلف أسس ومعايير وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ عن نظائرها في تفسيرات أخرى (المثالي، المادي الحضاري) والتي تعكس تقاليد الحضارة الغربية في أطورها المختلفة الماركسية والليبرالية، وتمثل الدراسة المقارنة بين هذه التفسيرات والدراسة التفصيلية للتفسير الإسلامي في حد ذاته مجالاً خصبًا ولكن عميقًا ومتشابكًا، ولقد أدلت العديد من الأدبيات بدلوها في هذا المجال وعالجته بمقترحات مختلفة وتلمسته من زوايا متكاملة[1]، ولا يسعنا في هذا المقام الدخول في تفاصيل هذه المقارنة من ناحية أو في تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامي من ناحية أخرى حيث إن من الصعوبة عرض جوهرها ولبها في هذا النطاق المحدود ولكن يمكن لنا أن نورد بإيجاز المجموعتين التاليتين من الملاحظات:

أ- لا يرجع بالطبع الاختلاف بين التفسيرات الأخرى والتفسير الإسلامي إلى اختلاف الوثائق التاريخية مثلاً ولكن يرجع إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية بين الله، الإنسان، المجتمع والطبيعة، أي حول مدى تأثر الأوضاع البشرية بألأوضاع المادية المحيطة وبالقدرة الإلهية، أي حول مصير الحركة البشرية في الزمان والمكان ودور الله والإنسان والقوى المختلفة في تحديدها، ومن ثم فإن مظهرًا أساسيًا من مظاهر الاختلاف هو الأوزان النسبية للعوامل العقيدية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، ففي حين أن التفسير الماركسي يلغي الأولى تمامًا بحيث يقع في تناقض أساس مع الإسلام فإن التفسير الحضاري الليبرالي، كما يقول د.عماد الدين خليل، وإن مزج تصوراته الفكرية بكثير من القيم والرؤى الروحية، إلا أنه يتسم بنوع من الأنفصالية (العلمانية) بين القيم العقلية والروحية. بعبارة أخرى اختلفت التفسيرات من حيث الإجابة عن السؤال التالي[2]: ما هي العلاقة بين اللخ سبحانه وبين الطبيعة بما فيها القوى المادية والإنسان، وذلك في صنع التاريخ وإقامة الحضارات؟ وهل من المحتم أن تتكئ أحداث

---

(1) انظر عرضًا لأبعاد التفسيرات الأخرى وما وجه إليها من انتقادات، كذلك انظر عرضًا مقارنًا بين نظرات إسلامية ونظرات أخرى وضعية حول مستويات ثلاثة من الموضوعات، الواقعة التاريخية، المسألة الحضارية، سقوط الدول والحضارات في:

- عماد الدين خليل، مرجع سابق.

=- كذلك حول رؤية مقارنة بين التفسير الإسلامي وتفسيرات أخرى لعدة موضوعات وقضايا محددة، الإنسان، الإنسان وقدرة الله، السنن الربانية، صراع الحق والباطل، معيار الإنجاز البشري... انظر: - محمد قطب، مرجع سابق.

- محمد رشاد خليل،مرجع سابق، ص ص 79-161.

- انظر: -أنور الجندي، تاريخ الإسلام في مواجهة التحديات، دار الاعتصام، القاهرة، 1977، الباب الرابع.

(2) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص 15.

التاريخ على عامل واحد من بين هذه العوامل الثلاثة ويُلغَى العاملان الآخران، أو على الأقل يغدوان ظلالاً باهتة لفاعلة العامل الرئيسي؟ ولماذا هذه الجدران التي اقيمت بين الله والطبيعة والإنسان؟ والسبب الرئيسي لهذا الاختلاف وتعدد مظاهره هو اختلاف مصدر رؤى وأسس هذه التفسيرات فهي مصادر فكرية بشرية أساسًا في التفسيرات الوضعية، ولكنها ذات مصدر إلهي في التفسير الإسلامي، حيث إن القرآن يقدم أصول منهج استخلاص القوانين التي تحكم التطور والتي تفسر الوقائع (دوافعها– العوامل المؤثرة، طريقة التأثير) والتي تقوم أي تحكم على الانجاز البشري.

ب– لا يعبر عن التفسير الإسلامي تيار واحد، ولكن يمكن استكشاف تيارين أساسيين:

التيار الأول: والذي يمكن تسميته التيار التقليدي المبسط والذي تقتصر عملية تفسيره على مجرد ذكر "الإرادة الإلهية" وهو التيار الذي تمثله الأفكار الموجودة في كتب التاريخ الإسلامي المتقدمة أو التقليدية كما ظهر على صعيد أدبيات ثانوية معاصرة في مجال دراسة التاريخ الإسلامي بعصوره المتعاقبة[1] أو أحد هذه العصور فقط[2].

هذا ولقد أشار العديد من الأدبيات لهذا التيار لهذا التيار التقليدي في الكتابات التاريخية المتقدمة، فيرى البعض[3] أن المسلمين المتحمسين في بداية العصر النبوي والخلافة الراشدة فسروا التاريخ (وخاصة النجاح الباهر المفتوحات الكبرى) بالإرادة الإلهية وبالحماسة الدينية وأنه في حين بدأ عصر المتشككين من المسلمين ظهر اتجاه البحث عن عوامل أخرى للتفسير، كذلك يشير البعض الآخر[4] إلى الاتجاه نحو الجبرية في تفسير الحوادث وهو الاتجاه الذي شجعه الأمويون وانعكس في روايات عديد من المؤرخين لهذا العنصر، حيث التطورات والتيارات السياسية في المجتمعات الإسلامية أثرت على اتجاهات الكتابة التاريخية. ولذا كان التصادم بين مبدأ القدر أو حرية الإرادة ومسئولية البشر في الشئون العامة، وبين مبدأ الجبر أو قبول الأوضاع العامة السائدة باعتبارهامقدرة، من أهم سمات العصر الأموي حيث يعني الأمويون مبدأ الجبر حين بشرت الأحزاب المعارضة لهم بمبدأ الحرية وبمسئولية البشر. كذلك أشار البعض الآخر إلى[5] أن جمهرة مؤرخي الإسلام القدامى نظروا إلى التاريخ من خلال قدرة الله مباشرة فلقد عولوا على قدرة الله في تدبير الكون وتسيير حركته فالأحداث والوقائع وقيام الدول وسقوطها

---

(1) انظر على سبيل المثال، محمود شاكر، مرجع سابق.

(2) انظر على سبيل المثال، تفسير لأسباب ضعف وتدهور الدولة العثمانية.

– محمد فريد، مرجع سابق، ص ص 730– 735.

(3) برنارد لويس، مرجع سابق.

(4) د.عبد العزيز الدوري، مرجع سابق، ص ص 25– 26، 36، 132– 134.

(5) د.محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 100– 101.

ونظام الكون ومسار الحياة بشكل عام مرده الله سبحانه وتعالى ولم يهتموا بالسببية في تحليل الظواهر وتفسيرها.

هذا ولقد انطلقت مجموعة من الدراسات من الهجوم على ورفض هذا التيار التقليدي وتقديم بديل للتفسير مرتكز بالأساس على العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فيرى البعض[1] أن استخدام تفسير كل حادثة بالإرادة الربانية عمل فج وممل إذا كان كل حادث يقع بمشيئة الله فما الفائدة من سرد الحوادث في ظروفها الخاصة. وهو يشير إلى استخدام ما يسميه بالأنماط الاقتصادية والاجتماعية، ويخلص من مناقشتها ومن تطبيقها على أوضاع تاريخ المغرب الأقصى (في فترة الموحدين والمرابطين والمرينين) إلى القول[2] إن من يتخلى عن الاقتصاد والدولة والطبقة كمفاهيم أدائية إنما يتنكر لمفهوم التاريخ ويدخل عالم الإلهيات وهو اختيار تعسفي يمحي قسمًا كبيرًا من وقائع ماضينا بجون أدنى موجب.

ويرى البعض الآخر[3] أن اتجاه المدارس التقليدية المتعنتة ضد كل ما هو جديد باعتباره "بدعا وكفرًا" يزيد من صعوبة مهمة المجددين في حقل التاريخ الإسلامي ويجعل جل هذه الدراسات الحديثة والمعاصرة مجرد صياغة لغوية حديثة لما ورد في الحوليات التاريخية القديمة، ولذا فهو يطالب بالدراسة وفق أصول علمية منهجية تقوم على البحث في الأسباب والعلل الكامنة وراء الظواهر ومعرفة قوانين نشأتها ومن ثم فهو في تفسيره لثورات المغاربة في القرن الثاني الهجري عكس الرؤية المادية في التفسير.

التيار الثاني: وإن كان لا يقبل بساطة أو اطلاق التيار الأول الذي يركز على الإرادة الإلهية فقط ولكن في صوره منعزلة ومجردة عن العوامل الأخرى، فهو أيضًا يرفض مبررات صفة العلمية المرتبطة بالتيار الذي انتقد التيار التقليدي أي يرفض إعطاء الأولوية لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن العوامل الغيبية والإلهية، ومن ثم فهو يعكس مفهومًا واسعًا رحبًا وعلميًا للتفسير الإسلامي للتاريخ يبعده عن سلبيات وتبسيطات الجبرية الكلاسيكية التقليدية وينقيها من مادية وأحادية وحتمية تيارات أخرى.

وهذا التيار يقدم تصورًا لأبعاد معادلة العلاقة بين الإنسان وإرادة الله وحركة التاريخ على نحو يقدم حلا لاشكالية كيفية الجمع في التفسير بين مجموعات العوامل العقيدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى –وهي الأبعاد التي يصعب عرضها بالتفصيل في هذا

---

(1) د.عبد الله العدوي، مرجع سابق، ص ص 29– 30.

(2) المرجع السابق، ص 50.

(3) د.محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 9–10.

الموضع[1]- ويمكن أن نبرز أهم سمات هذا التيار على النحو التالي:1- التأكيد على النزعة الشمولية للإسلام وانفتاحه الكامل على كافة القوى الفاعلة في التاريخ، المنظورة وغير المنظورة، العقلية والوجدانية، الروحية والمادية، الطبيعية والغيبية[2] ومن ثم فإن التفسير الإسلامي يرفض رفضًا الحتميات سواء التاريخية أو المادية أو الاقتصادية ويلتزم هذا التفسير بالمنهج الرباني في الحكم على أعمال البشر في الأرض لأنه يعني بالوجود الإنساني في الأرض غير المجرد عن القدرة والمشيئة الإلهية التي تحكم ذلك الوجود[3].

2- أصول النظرة الإسلامية لتفسير التاريخ تلخصها عدة مبادئ قرآنية وهي أن العالم مخلوق خلقه الله تعالى من العدم وهو يسير وفق نظام أو سنن وضعها الله تعالى وهذا النظام الدقيق لا يستقبل وحده بالعمل في الأشياء وإنما يعمل بتدبير مباشرومستمر من الله، وثبات هذا النظام وأطراده حتى يشاء الله غير الله غير ذلك لا يأتي من حتمية تفرضها طبائع الأشياء ولكن يأتي من مشيئة الله. وفي إطار هذه المبادئ العامة يبرز لنا الفارق بين العوامل التي تعتمد عليها التفسيرات العلمانية وبين العوامل التي تحرك التاريخ وفقًا لتوجه قرآني ونبوي. حيث يبين لنا امعان النظر في الأصول صورة كاملة لمجموعة العوامل المتشابكة والمتداخلة التي تحرك التاريخ وتؤثر فيه، وهي الصورة التي تعالج تطرف التفسيرات العلمانية في انكارها لدور الله وتطرف تفسيرات إسلامية أنكرت أثر العوامل المادية كرد فعل للمنهج المادي. ومن ثم فإن هذه الصورة تقوم على الجمع المتوازن بين العوامل المشهودة (المحسوسة التي تخضع للملاحظة والتجربة) والعوامل الغيبية (التي لا تخضع لملاحظة البشر والعلم بها من قضايا الإيمان)، ومن ثم فوفقًا للتفسير الإسلامي تأتي الإرادة الإلهية على رأس العوامل المحركة للتاريخ والمعملة للعوامل نفسها في الناس والأشياء، ولكن هذا الربط المباشر بالله لا يعني القول بالجبر أو انكار سنن الله الثابتة (في الكون أو الحياة أو المجتمعات) فإن سنن الله كثيرة ومطردة واطرادها لا يعني الحتمية أو الجبرية لأن الله الله وحده هو الذي يضمن أو لا يضمن استمرار هذا الإطراد في هذه السنن.

أما العوامل المشهودة فلقد نبه القرآن إلى دور العامل الإنساني وأثر العوامل الاجتماعية وغير الاجتماعية ولقد قدر العلماء اختلاف الظروف والأحوال ولم ينكروا حدود قدرات الناس وأثر

---

(1) ستمثل نتائج هذا الاستيعاب الخلفية الحاضرة عند تناول أحداث أو قضايا أو تطورات تاريخية في الأبواب التطبيقية حيث أن أدبيات التفسير الإسلامي يميز بغضها بين تفسير الواقعة وتفسير التطورات الكبرى (سقوط وصعود الدول) في حين أن بعضها الآخر يستعين بنماذج توضيحية متعددة المستويات ولكن هذه الأدبيات في مجملها لا تقدم رؤية تفسيرية لتطور التاريخ الإسلامي في كلية ومساراته الكبرى وخاصة في أبعاده الدولية.

(2) د.عماد الدين خليل، مرجع سابق، ص ص 15-16.

(3) محمد فطب، مرجع سابق، ص ص 43-63.

العوامل لأنهم لم يتصورا الإسلام دينًا مثاليًا يبني للإنسان جنة على الأرض ولكن وظيفته هي تذكير الناس بربهم[1].

3- ومن ثم فإن هناك مجموعة من القواعد التي يجب مراعاتها في عملية التصور والاعتقاد ويجب توافرها عند تفسير التاريخ الإسلامي ومنها الأخلاص والتجرد، العلم الصحيح بالإسلام وعلومه الضرورية، معرفة حالة العرب والأمم الأخرى قبل الإسلام ووزن آثارها بالميزان الشرعي، الإيمان بوحدة الأمة الإسلامية، الفهم الصحيح للقضاء والقدر، الإيمان بالغيب، التفرقة بين أخطاء البشر وأحكام الإسلام، والإيمان بالسنن الربانية[2]، وتعد القاعدة الأخيرة[3] من أهم هذه القواعد، ويحدد القرآن الكريم والسنة اتجاهاتها ذات المدلولات المباشرة بالنسبة لتطور الأبعاد الدولية في التاريخ الإسلامي وبالنسبة للمفاهيم الأساسية المتصلة بالعلاقات الدولية مثل الصراع، صعود وسقوط الدول، وإذا كانت هذه النماذج السابقة تقوم على أن الإسلام هو ركن أساسي في توجيه حركة التاريخ وأن تجاهل دوره في تاريخ البشرية عامة والأمة الإسلامية خاصة يضع هذا التاريخ تحت رحمة مجموعة من العوامل والظروف التي لا تهتم بالإنسان، فإنها أيضًا تبرز كيف أن المنظور الإسلامي للتفسير إنما يؤكد أن التاريخ يجب النظر إليه من خلال منظار توفيقي يجمع بين الاعتبارات المادية وغير المادية حيث إن التاريخ ليس نتاج أحدهما فقط دون الآخر. والجدير بالذكر أن بعض الدراسات النقدية[4] لاتجاهات الأبحاث التاريخية في الغرب وخاصة في مجال التاريخ الإسلامي قد حرصت على إبراز أوجه القصور في التحليلات التي تركز على كل من الاعتبارات المادية وغير المادية بمعزل عن الآخرى، ومن ثم طالبت بأهمية تطوير مقترب جديد لدراسة التاريخ الإسلامي يجمع بين المجموعتين من الاعتبارات واعترفت بأن هذه هي الطريقة المسلمين في النظر إلى تاريخهم. ومع ذلك يظل هناك فارق بين هذا الطلب وبين هذه الطريقة حيث إن الأولى تضع الدين كواحد مما أسمته الاعتبارات المثالية في حين أن طريقة التفكير الإسلامي ترى أن الدين والشريعة الإسلامية وضوابطها وقواعدها ركن أساسي وواقعي في توجيه حركة التاريخ وتفسيرها.

---

(1) محمد رشاد خليل، مرجع سابق، ص ص 92- 100، 111- 121.

(2) محمد بن صامل العلياني، مرجع سابق، ص ص 189- 235.

- محمد رشاد خليل، مرجع سابق، ص ص 122- 162.

(3) وحول السنن بصفة خاصة انظر:

=- محمد قطب، مرجع سابق، ص ص 65- 124، 158- 190.

- كذلك انظر إسهام الجزء الخاص بالمنظور الأصولي للعلاقات الدولية.

(4) Ira Lapidus, op. cit, pp 89-92, 100- 101.

وعلى ضوء كل ما سبق –على ضوء أهداف تعاملنا مع مادة التاريخ الإسلامي وفي ظل الإطار النظري المقترح لتحليل هذه المادة وما تثيره من إشكاليات، فإنه يمكن القول إن دراستنا للتطورات في حالة كل نظام من التفاعلات الدولية أو للتحول من نظام لآخر ستتم مسترشدة بالأسئلة الثلاثة التالية: ما هو دور المعتقدات والقواعد الإسلامية؟ ما هو تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها؟ ما هو تأثير الاعتبارات الثقافية غير الإسلامية أو العوامل المادية القائمة في أطر غير إسلامية؟ كما يجب أن تتم هذه الدراسة على ضوء الاعتراف بأمرين:

من ناحية: أهمية وضرورة مراعاة روح كل عصر تتم دراسته لأنه يمكن أن نطبق معايير وضوابط التفسير انطلاقًا من أوضاع العصر الراهن، حيث أن ما يقوله المؤرخ لعصر ما يأتي على ضوء كل وقائع هذا العصر الذي يعيشه ومن ثم فإن إعادة الكتابة أو النظر في هذا العصر يجب أن تتم عبر ذاتية هذه الوقائع ومع الإلمام بالتيارات الأساسية التي تحكمت في تشكيل وتوجيه التاريخ في هذا العصر وفي ظل الأوضاع المتباينة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت هذا العصر ونظرة الناس الذين عايشوه إلى الحياة.

ومن ناحية أخرى: أهمية وضرورة الفهم الحقيقي للدين وللسنن الإلهية في الكون والإنسان والمجتمع، فإن هذه السنن هي التي تبين لنا أن الإسلام ليس دينًا مثاليًا لبناء مجتمع خال من الصراعات والفتن والانحرافات وتتعطل فيه سنن الحياة المادية والاجتماعية والكونية.

ومما لا شك فيه أن هذا الاسترشاد وهذا الاعتراف سيساعد بدرجة كبيرة على مواجهة الاشكاليات السابق توضيحها من منظور الغربيين لما أسموه العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام، وهو المنظور المتأثر بمنظور آخر عن ما اسماه البعض[1] بالعلاقة أو المعادلة الصعبة بين السياسة والدين وخاصة شق المعادلة بين الحق والإيمان وبين القوة والسياسات.

فيمكن القول إن ما يعتبره الغرب فارقًا بين النظرية والتطبيق في الإسلام والذي يستندون إليه ليصلوا إلى إلغاء التمييز بين الإسلام والمسلمين ومن ثم يعتبروا أن الإسلام هو فكر وممارسات المسلمين، هذا الفارق ليس في الواقع –على ضوء ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ وخاصة السنن– إلا انعكاسًا حقيقيًا للإسلام، فإن ما وصلت إليه ممارسات المسلمين عبر تراكمات عديدة ليست إلا تأكيدًا لا نطباق السنن الإلهية كركن من أركان التفسير الإسلامي، فإن العوامل التي نظر إليها الماديون من وجهة نظر أحادية هي في الحقيقة سنن الله تعالى في الكون والحياة والناس، وهي سنن لم يصنعها التطوريون والتجريبيون وإنما كشفوا عن بعضها وأساءوا تفسيرها وفهمها بدرجة كبيرة، والتفسير الإسلامي بالاستناد إلى السنن يحقق صحة هذا الفهم عن تأثير العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعبارة أخرى إذا كانت اتجاهات غربية تتكلم

(1) J.Piscatori, op.cit, pp 2-13.

عن تغيير الإسلام على ضوء الخبرة التاريخية وعن أنه لم يطبق إلا خلال 40 عام عام فقط، إلا أنه يجب أن نفطن –عند الرد على هذا المنطق– إلى أن مقتضيات الضرورة العملية وضغوط الواقع الفعلي لا تلغي أسس الإسلام أو المثالية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون، وإذا كانت ممارسات المسلمين عبر التاريخ قد ابتعدت عن تحقيق هذه الغاية (الجهاد لنشر الدعوة، الوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأمة)، فإن هذا الابتعاد عن المثالية ليس دليلاً على فشل أو عدم صحة هذه الغاية ومن ثم فقدان مصداقية الإسلام كنظام حياة لكل زمان ومكان فإن عدم اتباع المسلمين لخطى الإسلام الحقيقة انعكس على ممارستهم فانطبقت عليهم السنن.

بعبارة أخرى فإن فهمنا لضوابط ومعايير التفسير الإسلامي للتاريخ تجعل حيثيات حكمنا على الفارق بين النظرية والتطبيق في الإسلام (أو بين المثالية وواقع الممارسات، أو بين الفقه التقليدي والواقع المعاصر، أو بين ... مهما تعددت المسميات)[1] تختلف جوهريًا عن حيثيات حكم اتجاهات بحثية في الغرب، فالمثالية الإسلامية في خيالهم ليست التي يعنيها الإسلام.

وهكذا لعل فهمنا لهذه الضوابط والمعايير يكون هو المنطلق السليم لاستخدامنا بعض أدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام) دون الوقوع في مزالق توجهات الذين كان لهم السبق في توظيفها في دراسة التاريخ الإسلامي. فإذا كانت التطورات تفي اتجاهات دراسة التاريخ الإسلامي في الجماعات العلمية الغربية قد أبرزت التركيز على الخصوصية والتعددية الإسلامية وعلى الصراع وعدم الرضاء، كما أبرزت الانتقال من الأسلوب الاستشراقي التقليدي القائم على السرد والتحقيق إلى أسلوب التحليل على ضوء العوامل المختلفة والذي أهتم بتجسيد الفجوة بين النظرية والتطبيق في الإسلام، فإن معايير وضوابط التفسير الإسلامي ستكون المرشد لنا لتصحيح مخاطر القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط المنظمة وحتى لا تكون عملية التنميط هذه تفريغًا من المحتوى الإسلامي، فإن استكشاف الأنماط واستخلاص دلالالتها مقتطعًا من السياق الزماني والمكاني يثير هذه المخاطر ولكن التنميط مع التدعيم بالتوقف عند قضايا محددة وفي نطاق أزمان وأماكن محددة لتفسيرها في ظل الضوابط والمعايير الإسلامية يخلص من هذه المخاطر.

---

(1) من القضايا المنهجية الهامة التي تثور على مستوى العلاقة بين أجزاء المشروع تعريف المقصود بالنظرية الإسلامية، المثالية الإسلامية، العلاقة بين الفكر التقليدي الكلاسيكي وبين الفكر الجديد (الاعتذاري التبريري).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- إبراهيم العدوي، التاريخ الإسلامي: أفاقه السياسية وأبعاده الحضارية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1976).

2- إبراهيم علي شعوط، اباطيل يجب أن تمحي من التاريخ، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1983).

3- أحمد الحصري وآخرون، الفقه الإسلامي: العلاقات الدولية في الإسلام، (مصر: مطبعة دار التأليف، مجلد1، 1969).

4- أحمد رمضان أحمد، تطور علم التاريخ الإسلامي حتى نهاية العصور الوسطى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989).

5- إسماعيل أبو شريف، نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية، (الكويت، د.ن، 1982).

6- السيد عبد العزيز سالم، التاريخ والمؤرخون العرب، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1967).

7- أنور الجندي، الإسلام وحركة التاريخ، رؤية جديدة في فلسفة تاريخ الإسلام، (بيروت، القاهرة: دار الكتاب المصري اللبناني، 1980).

8- أنور الجندي، تاريخ الإسلام في مواجهة التحديات، (القاهرة: دار الاعتصام، 1977).

9- برتولد شبولد، العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة: خالد أسعد عيسى، (دمشق: دار إحسان للطباعة والنشر، 1982).

10- برنارد لويس، السياسة والحرب في الإسلام، في شاخت وبوزورث (محرر)، تراث الإسلام، ط1، ترجمة: محمد زهير، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع8، أغسطس 1978).

11- برهان الدين دلو، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي، (بيروت: دار الفارابي، 1985).

12- ج، سيديو، تاريخ العرب العام، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1948).

13- جفري باراكو: الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة: صالح أحمد علي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984).

14- جمال الدين الشيال، التاريخ الإسلامي وأثره في الفكر التاريخي الأوروبي في عصر النهضة، (بيروت: دار الثقافة، د-ت).

15- جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعه، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الإسلامي، لماذا؟ وكيف؟، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1986).

16- جوزيف هورس، قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، (بيروت: منشورات عويدات، ط3، 1986).

17- جوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة: دار المعارف، 1954).

18- حامد ربيع، إشكالية التراث وتدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية، (لارناكا- قبلاص: ندوة تدريس العلوم السياسية، بالوطن العربي، 4-8 فبراير 1985).

19- ــ، الإسلام والقوى الدولية، (القاهرة: دار الموقف العربي، 1980).

20- ــ، مستقبل الإسلام السياسي، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1983).

21- الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1985).

22- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، (4 جزء)، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1979).

23- خديجة أبو اتله: الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب، (القاهرة: دار المعارف، 1983).

24- سميح عاطف الزين، حركة الإسلام في المفهوم الإسلامي، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1983).

25- سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية 1989).

26- سيدة إسماعيل الكاشف، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، (بيروت: دار الرائد العربي، 1983).

27- شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام، (جـ1)، (بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1983).

28- شوقي أبو خليل، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي، (دمشق: دار الفكر، 1987).

29- صالح أحمد علي، مقدمة في: فرانز روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح أحمد علي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1983).

30- طارق البشري: حلقة نقاش تحت عنوان "منهج النظر المعاصر في التاريخ الإسلامي"، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، يونية 1990).

31- عبد الجليل التميمي، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، (تونس: مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، ع 221، يناير 1990).

32- عبد الحليم عويس، تفسير التاريخ علم إسلامي، (القاهرة: دار الصحوة، 1987).

33- ـ، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية، (القاهرة: دار الصحوة للنشر، 1986).

34- ـ، نحو منهجية جديدة في فقه التاريخ، تفسير التاريخ في تراثنا الإسلامي، الإسلام اليوم، والعلوم والثقافة، عدد (5)، يوليو 1987).

35- عبد الرحمن علي حجي، نظرات في التاريخ الإسلامي، (بيروت: دار الإرشاد، 1969).

36- عبد اللطيف شرارة، الفكر التاريخي في الإسلام، (بيروت: دار الأندلس، ط2، 1983).

37- عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط3، 1983).

38- عفت محمد الشرقاوي، أدب التاريخ عند العرب (جـ1) فكرة التاريخ: نشأتها وتطورها، (القاهرة: مكتبة الشباب، 1976).

39- علي الدين هلال (محرر)، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1987).

40- عماد الدين خليل، التفسير الإسلامي للتاريخ، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987).

41- ـ، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي (قطر: الدوحة: دار الثقافة، 1986).

42- ـ، ضوابط ومعايير أساسية في منهج كتابة التاريخ الإسلامي، (بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الأمة الإسلامية)، (كلية الآداب- جامعة الزقازيق بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية، 10 ربيع الأول 1410هـ- 10 أكتوبر 1989).

43- فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ترجمة: محمود فهمي حجازي، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن مسعود، إدارة الثقافة، ج2، 1983).

44- قاسم عبده قاسم، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين، (القاهرة: دار المعارف، 1982).

45- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، (الاتراك العثمانيون وحضارتهم)، ترجمة: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ج3، 1949).

46- لوي التوسير، مونتيسكو، السياسة والتاريخ، ترجمة: نادر ذكري، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1981).

47- مارسيل مارل: سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986).

48- مجيد خدوري، الحرب والسلم في شرعة الإسلام، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973).

49- ـ، (تحقيق وتقديم وتعليق) القانون الدولي الإسلامي: كتاب السير للشيباني، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1975).

50- محمد أنبس، مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1962).

51- محمد أبو زهرة: العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1962).

52- محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، (الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شئون المكتبات، 1412هـ- 1991م).

53- محمد الصادق عفيفي، الإسلام والعلاقات الدولية، (بيروت: دار اقرأ، 1986).

54- ـ: المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت).

55- محمد بن صامل العلياني السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع 1406هـ- 1986م).

56- محمد رأفت عثمان، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1975).

57- محمد رشاد خليل، المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1986).

58- محمد رشدي محمد إسماعيل، العلاقات الفردية والدولية في الإسلام، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1975).

59- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، (بيروت: دار النفاش، ط6، 1408هـ- 1988م).

60- محمد قطب، حول التفسير الإسلامي للتاريخ، (جدة: المجموعة الإسلامية، ط3، د.ت).

61- محمد عبد الغني حسني، علم التاريخ عند العرب، (القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة، 1961).

62- محمود أحمد عبد الله، أسس العلاقات الدولية في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الأزهر: كلية الشريعة والقانون، 1987).

63- محمود إسماعيل: قضايا في التاريخ الإسلامي منهج وتطبيق، (الدار البيضاء: دار الثقافة، ط2، 1981).

64- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (الأجزاء 2، 3، 4، 5) عن العصور: الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1407هـ- 1987م).

65- منير محمد الغضبان، المسيرة الإسلامية للتاريخ، (عمان: دار الفرقان، 1983).

66- نادية محمود مصطفى، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية، مذكرات الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982م- 1983م).

67- نجيب الارمنازي، الشرع الدولي في الإسلام (القاهرة: مطبعة ابن زيدون، 1930).

68- نصر محمد عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي: سلسلة الرسائل الجامعية، رقم 6، 1992).

69- نور الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلة التاريخ، (دمشق: المطبعة العصرية، 1964).

70- ودودة بدران، دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

71- وهبة الزحيلي: العلاقات الدولية في الإسلام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Abd-El-Hamid Abu- Sulyeman, The Islamic Theory of International Relation; New Direction for Islamic Methodology and Thought, (Virginia, The International Institute of Islamic Thought, 1987).

2- Albert Hourani, Islam and The Philosophers of History, Middle Eastern Studies, Vol. 3, April 1967.

3- Andrew Hess, Concensus or Cnflict; The Dilemma of Muslim Historians, American Historical Review, Vo. 81, No. 4, October 1979.

4- Antoin Hokayen, Les Provinces Arabs de L'Empire Ottoman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangers de France (1793- 1918), (Beyrouth, Les Edition Universitaires du Liban, 1988).

5- A Report of The Committee on Historiography, The Social Sciences in Historical Study, (New York, Socid Sciences Research Council, 1954).

6- Bahgat Korany & Aly EL- Din Hilla Dessouki (eds.), The Foreign Politics of Arab State, (Boulder, Colo, Westview Press, 1984).

7- Charles Mc Celland, Applications of General System in INTERNATIONAL Relation, in: James Roseneau (ed), International Politics and Foreign Policy, (New York, Free Press, 1961).

8- Charles Mc Clelland, Theory and International System, (New York, Macmillan, 1966).

9- Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf, World Politics Trend and Transformation (New York, St. Martins Press, 1981).

10- Daniel Norman, Islam and the West; the Making of an Image, (Edinburg, 1960).

11- Danil Pipes, In The Path of God; Islam and Political, (New York, Basic Book, Inc Publishers, 1983).

12- Dennis Kavanagh, Why Political Science Needs History, (political Studies, Vo.39, 1991).
13- Edward S. Creasy, History of the Ottoman Turks, (Beirut, Khayat,1968).
14- Edward V.Gulick, Europe's Classical Balance of Power, (New York, W.Nortan, 1955).
15- George Modelski, Long Cycles in World Politics, (Seattle, University, Washington Press, 1987).
16- H.J. Kissling (and others), the Last Great Muslim Empires, (E.J.Brill, 1969).
17- I.C.Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics; A Documentary Record, V1, V2, (Yale University Press, Second Edition, 1975).
18- Immanuel M. Wallerstein, The Politics of the World Economy; The States, The Movements and World Economy, (New York, Cambridge University press, 1984).
19- James E., Doughert and Robert L. Pfaltzgraff, JR, Contending Theories of International Relations, 2nd ed, (New York: Harber and Row,1981).
20- James P.Piscatiori, Islam in a World of Nation- State, (Royal Institute of International Affairs, Cambridge University Press, 1988).
21- John Lewis Caddis, Expanding The Data Base Historians; Political Scientists and the Enrichernent of Security Studies, (International Security, Summer 1987, Vol. 12, No.l).
22- Joseph Frankel, International Politucs; Conflict and Harmony, (Oxford, University Press, 1970).
23- Joseph S. Nye, The Changing Nature of World Power, (Political Science Quqrterely, Summer, 1990).
24- Kemal Karpat (ed.,), The Ottoman State and its Place in World History. (Leiden E.G. Brill, 1964).
25- Majid Khaddurie, The Islamic Theory of International Relation and Its Contemporary Relevance, (in) : J.Harris (ed.,), Islam and International Relations, (New York, 1965).
26- M.G.Hodgson, The Unity of Later Islaimic History, (Journal of World History, Vo. 5, No. 4, 1960).
27- M.G.Hodgson, The Venture of Islam, (PartsI, II, III), (London, 1974).
28- Morton Kaplan, System and Process in International, Politics, (Now York, John Willy and Sons, 1962).
29- Mortan Kaplan, The New Great Debate; Traditionalism Vs Science in International Relations, (World Politics. Vol 1, 1966).
30- M.S. Anderson, The Great Powers and The Near East (1774- 1923); Documents of Muslim History, (New York, st. Martins Press, 1970).
31- Nasser Ahmed Al- Braik, Islam and World Order Foundations and Values, , (Washington D.C The American University, unpublished Ph. D. Dissertation, 1986).
32- Nazli Choucri, & A Robert C. North, Nation in Conflict; National Growth and International Violence, (Boston, Massachusetts Institute Technology, 1975).
33- N. G. Onuf, Comparativ International Politics, (The Year Book of World Affairs 1989).
34- Paul Kennedy, The Rise and The Fall of The Great Powers; Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, (New York, Randan House, 1987).
35- Peter Kruger, The History and Structure of International System Relations, paper presented to The Confernce on The History and Methodology of International Relation, (Perugla, September 20-23, 1989).
36- Philippe Braillard, Theories des Systemes et Relations International, (Bruylant, E. Bruxelles, 1977).

37- Pirenne, I., Les Grandscourants de L' Histoire, Universelle (Edition de la Baconniere Neughatel, 1948, Vol, V2, V3).
38- Ray Maghroori, Major Debates in International Relation, in: R. Maghroori. & B, Rambery (eds), Globalism Versus Realism; International Relation Third Debate, (USA, Westview- Press, 1982).
39- Raymon Aron, History and Politics, in: M. Bernhein Conant (ed), Politics and History; Selected Essays By Raymon Aron, (New York, Collier Macmillan Publishers, 1979).
40- Richard N. Rosecrance, Action and Reaction in World Politics, (Boston, Little Brown Company, 1963).
41- Richard Roswcrance, Long Cycle Theory and International Relation, International Organization, 14 (Spring 1987).
42- Robert Dougherty & Ir Platzgraff, Contending Theories of International Relations, (1971).
43- Robert Morgan, The Study of International Politics, in: R. Morgan, The Study of International Affairs (London, The Poyal Institute of International Affairs, 1972).
44- Stanely Hoffman, International System and International Law, in: Klaws Knor & Sidney Verba (eds), The International System; Theoretical Eassays, (Princeton University Press, 1961).
45- Stephen Humphreys, Islamic History A Framework for Inquiry, Bibliotheca Islamica, (USA, Minnepolis, 1988).
46- William Coplin, Introduction to International Politics, (New Jersey,.Prentice Hall, Inc, Englewoods Cliff, Third Edition, 1980).